

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:
سنجاق الدين زينب
عدة مامية

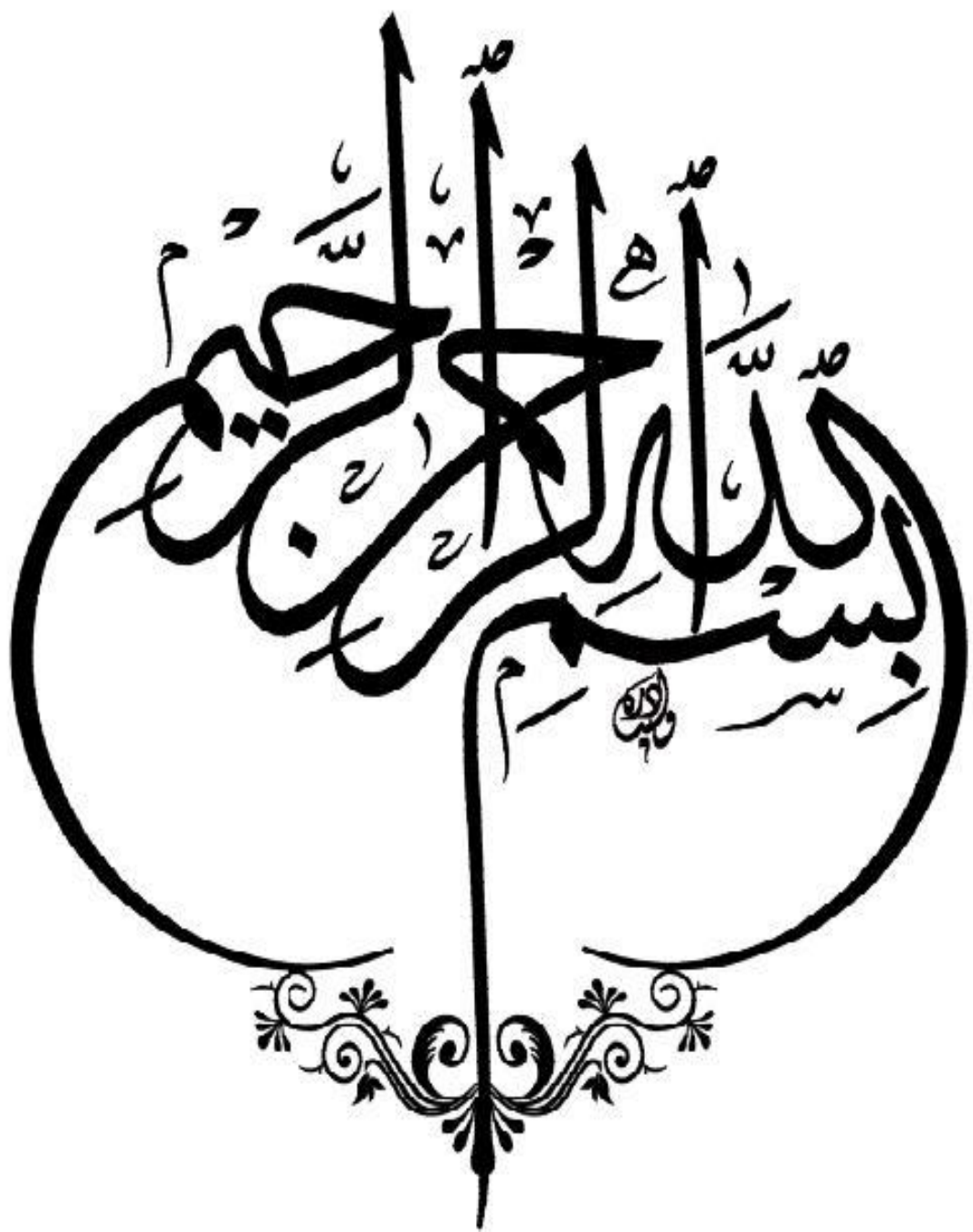
تحت عنوان:

دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية -دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بلخير فريد	(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
د. روابة محمد	(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
د. مفتاح فاطمة	(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



الإهداء

من قال إذا لها نالها

النجاح ليس أن تكون إنساناً كاملاً في جميع جوانب حياتك، بل أن تكون مميزاً في جانب من جوانب حياتك
أهدي ثمرة جهدي وتعبي طيلة حياتي الدراسية إلى من وفرو لي سبب التعلم والنجاح لا يمكن للكلمات أن توفي
حقهما ولا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلهما إلى أعز ما أملك في الوجود، نبغ الحنان الصافي أمي العزيزة "العالية"
وتاج رأسي وفخري أبي الغالي "أحمد" أدامهما الله
إلى إخواني سدي في الحياة كل باسمه "قادة" "عابد" وزوجته "حبيبة" "محمد" وزوجته "نجانة" و"عمر" وبالأنص
أخي "الخضر"

وإلى أخواتي مصدر إلهامي وسعادتي "رشيدة" و"مليكة" لمن كل الحب والامتنان

وكل أبنائهم وبناتهم حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب الذين كانوا عوناً لي

وإلى كل من أحبهم قلبي وكان لهم أثر على حياتي لم يذكر اسمهم في السطور

إلى صديقات ورفيقات المشوار الدراسي اللاتي قاسمنني لحظاتهم وفقهم الله

وإلى نفسي التي تحملت الكثير في سبيل النجاح الذي نلته اليوم

وأخر دعائي أن الحمد لله رب العالمين

الطالبة: سنجاق الدين زينب

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومربيينا محمد وعلى صحبه أجمعين

انتهت الحكاية... ورفعت قبعتي ... مودعتا لسنين التي مضت

أهدي ثمرة تخرجني إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى فتوتي في الحياة وسندي "أبي" الغالي "بن مرابط" أطل
الله في عمره.

إلى ملاكبي الطاهر، وفتوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية أمي العزيزة "مودة" أهديك هذا الإنجاز، ممتنة
لأن الله اصطفاك لي من بين البشر أما لي خير سند وركن الحياة.

إلى أمي الثانية رفيقة دربي نصفي الثاني ضماد الروح دواء الجروح ضكتني الدائمة أختي الغالية "فاطيمة".
إلى أخي الغالي "محمد" وجودك في حياتي نعمة لا توصف، وسند لا يعوض أنك الكنف ثابت والروح القريبة إلى
قلبي.

فرحة البيت المدلل رسميا.... نبض الفرحة وأغلى هدية " معتم بالله".

إلى من شاركنتني التعب والفرح طيلة مشواري ووقفتم معي حتى الأخير صديقتي وأختي الثانية " شيماء".
كما أهدي عملي المتواضع إلى مرضى الأورام السرطانية كافة وإلى مرضى السرطان الثدي خاصة اللهم أشفيهم
بشفائك وعافهم بعافيتك وحننك اللهم يا رب العالمين.
وإلى زملاء دربي في تخصص محاسبة وجباية عممة.

الطالبة: عدة مامية

شكر وتقدير

"وفق كل ذي علم عليم، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين حبيبنا وشفيقنا محمد ﷺ نشكر الله سبحانه

وتعالى هو أحق وأولى بالشكر على توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بكل كلمات الشكر وأسمى عبارات الاحترام إلى الأستاذ الفاضل "رواية محمد" الذي تفضل بالإشراف على هذا

العمل وأحاطنا بحسن التوجيه والدعم ولم يبخل علينا بشيء

ولا يفوتنا أن نشكر جميع أساتذة الكلية الذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي الجامعي بطوريه

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من السادة الكرام "بندومة شهاب" الذي ساعدنا ووجهنا و "سفراني بلقيس" و

"بكي الجيلالي" الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم المفيدة والقيمة

وبسعدنا أن نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى اللجنة المناقشة ولكل من ساهم من قريب أو من بعيد في دعمنا لإتمام

هذا العمل

لكم منا جميعا فائق الاحترام والتقدير

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يزيدنا ويرزقنا العلم النافع وأن يجعل أعمالنا جميعا صالحة وخاصة لوجهه الكريم أنه على كل

شئ قدير، والحمد لله من قبل ومن بعد

الفهرس

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الإهداء
	الشكر والتقدير
I	الفهرس
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
X	قائمة المختصرات
أ-هـ	مقدمة
33-2	الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الرقمنة
3	المطلب الأول: نشأة الرقمنة مفهومها وخصائصها
5	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة
6	المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة إيجابياتها وسلبياتها
9	المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية
9	المطلب الأول: الرقابة الجبائية أسبابها وأهدافها
11	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
16	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
25	المبحث الثالث: دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية
25	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول رقمنة الإدارة الجبائية
26	المطلب الثاني: واقع رقمنة الأنظمة المعلوماتية الجبائية
30	المطلب الثالث: أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية
33	خلاصة الفصل
74-35	الفصل الثاني: دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية تيارت
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية تيارت والخدمات الرقمية

36	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت ومهامه
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
41	المطلب الثالث: خطوات التسجيل في البوابات الرقمية
50	المبحث الثاني: أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية
50	المطلب الأول: الإجراءات الأولية للدراسة الميدانية
52	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وأساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة
54	المطلب الثالث: اختبار ثبات وصدق الاستبيان
59	المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الوصفية وتحليلها
59	المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة
64	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج عبارات الاستبيان
71	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
85	الملاحق
115	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
51	إحصائيات متعلقة بعدد الإستثمارات الموزعة	(1.2)
52	درجة الموافقة لعبارات الاستبيان	(2.2)
53	مقياس ليكارت الخماسي	(3.2)
54	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	(4.2)
55	الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول	(5.2)
56	الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني	(6.2)
57	الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث	(7.2)
57	الصدق الداخلي لمحاور الدراسة	(8.2)
59	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	(9.2)
60	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	(10.2)
61	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	(11.2)
62	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية	(12.2)
63	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(13.2)
64	استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول	(14.2)
66	استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني	(15.2)
69	استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث	(16.2)
71	نتائج اختبار الفرضية الأولى	(17.2)
72	نتائج اختبار الفرضية الثانية	(18.2)
72	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	(19.2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	الرقابة الشكلية	(1.1)
14	الرقابة على الوثائق	(2.1)
16	أشكال الرقابة الجبائية	(3.1)
19	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث المراجعات	(4.1)
20	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	(5.1)
21	الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات	(6.1)
21	الهيكل التنظيمي للمراكز الجهوية للإعلام والوثائق	(7.1)
22	الهيكل التنظيمي للمدرييات الجهوية للضرائب	(8.1)
23	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	(9.1)
24	الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب	(10.1)
38	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	(1.2)
41	بوابة رقم التعريف الجبائي	(2.2)
42	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي	(3.2)
42	نافذة طلب رقم تعريف جبائي (شخص معنوي)	(4.2)
44	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي (شخص طبيعي)	(5.2)
45	واجهة إظهار قائمة الخدمات الإلكترونية	(6.2)
45	بوابة الإجراءات عن بعد جبايتك	(7.2)
46	واجهة إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور	(8.2)
46	منصة جبايتك	(9.2)
48	إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك	(10.2)
48	نافذة البيانات الشخصية والجبائية للمكلف	(11.2)
49	تسجيل الدخول إلى بوابة مساهمتك	(12.2)
60	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	(13.2)
61	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	(14.2)
62	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	(15.2)
63	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية	(16.2)
64	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(17.2)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
86	الإشعار بالاستلام	1
87	شهادة التسجيل الجبائي	2
88	استمارة طلب الاكتتاب (جبائتك)	3
89	دفتر الأحكام العامة (جبائتك)	4
96	التصريح الشهري G50	5
97	استمارة طلب الاكتتاب (مساهمتك)	6
98	دفتر الأحكام العامة (مساهمتك)	7
99	هيكل استمارة الاستبيان	8
103	معامل الثبات ألفا كرونباخ	9
104	معامل الارتباط بيرسون	10
105	مخرجات معالجة البيانات الشخصية	11
106	نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الأول	12
108	نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثاني	13
111	نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثالث	14
113	نتائج اختبار الفرضيات	15

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلائل باللغة الفرنسية	الدلائل باللغة العربية
D.R.V	Direction des Recherches et Vérification	مديرية الأبحاث والمراجعات
D.G.E	Direction des Grandes Entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
S.R.V	Service régional de vérification	المصلحة الجهوية للبحث والمراجعات
C.R.I.C	Centres régionaux d'information et de communication	المركز الجهوي للإعلام والإتصال
D.R.I	Direction Régional des impôts	المديرية الجهوية للضرائب
D.I.W	Direction des impôts de Wilaya	المديرية الولائية للضرائب
D.I.D	Inspecteurs des impôts	مفتشية الضرائب
C.D.I	Centre des impôts	مركز الضرائب
C.P.I	Centre de Proximité des impôts	المركز الجوارى للضرائب
S.A.P	Système Application et Produits	النظام المعلوماتي الجبائي
I.S	Indra-Sistemas	شركة إسبانية
D.G.I	Direction Générale des Impôts	المديرية العامة للضرائب
N.I.F	Le Numéro Deidentification fiscal	رقم التعريف الجبائي
BP	Business Partner	الشريك في العمل
R.I.B	Relevé Identité Bancaire	كشوف التعريف البنكي
TVA	Taxe sur valeur ajouter	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
I.R.G	L'impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
C.I.B	Carte inter bancaire	بطاقة الدفع عبر البنوك
D.T	Le Droits de Timber	حقوق الطابع
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية



مقدمة

تعتبر الضرائب في الجزائر أحد الأعمدة الأساسية التي تدعم اقتصاد الدولة لما لها من دور كبير في توفير إيرادات مالية معتبرة للخزينة العمومية، مما تمكنها من تغطية العديد من النفقات حيث أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي معا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدة إلى محاربة أي مخالفات تمس بالخزينة العمومية جراء ما يسمى بالغش والتهرب الضريبي.

وتعد الرقابة الجبائية أحد أهم الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لحماية حقوق الخزينة من خلال مكافحة التهرب والغش الضريبيين أو على الأقل التخفيف من حدتهما، فالرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة التصريحات من قبل المكلفين بالضريبة و من خلال هذه الرقابة يتم التعرف على كل الإغفالات والمخالفات المحتملة التي قد يلجأ إليها المكلفون بالضريبة، ولتحقيق هذا الهدف تمنح الإدارة الجبائية أعوانها صلاحية التدخل والاطلاع على كل الوثائق المحاسبية وإجراء مقارنات بين البيانات المصرح بها والواقع، وذلك عبر طلب تقارير وتوضيحات متنوعة وهكذا تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة تكفل حماية مصالح الخزينة العامة.

وفي القرن الحالي باعتبار أن العالم يتجه إلى إدخال البيئة الرقمية التي تعكس التطور المتسارع في كافة المجالات وتغيير أنماط التعامل على مستويات مختلفة، فقد فرضت التحولات التكنولوجية الحديثة نفسها كضرورة ملحة للجميع حيث أصبح التعامل معها أمرا لا مفر منه، لأن أي تجاوز أو تجاهل لهذه التكنولوجيا سيؤدي حتما إلى التخلف عن الركب وعدم مواكبة التطور، لذا سعت الجزائر إلى تبني مفهوم الرقمنة واستخدامها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات العمومية، حيث تهدف الرقمنة إلى تحويل العمليات التقليدية إلى إلكترونية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال مما يساهم في تبسيط الإجراءات.

وفي هذا الإطار يأتي الاهتمام برقمنة الإدارة الجبائية التي تعتبر من أبرز الأدوات الحديثة ووسيلة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي، حيث تعمل على تسهيل عملية الرقابة الجبائية وتتيح دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمنة، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بين كل من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة بأقل جهد ووقت أسرع كما تزيد من كفاءة الأداء وتعزز الشفافية وترفع من ثقة المكلف بالإدارة الجبائية.

1. الإشكالية:

سعيًا لتحسين أداء الرقابة الجبائية تسعى الإدارة الجبائية إلى تطوير نظامها الرقابي من خلال تطبيق الرقمنة، هذا التوجه نحو الرقمنة يطرح تساؤلات حول مدى فعاليتها في تحسين كفاءة الرقابة الجبائية ومن هنا نطرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن أن يساهم تطبيق الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية؟

2. التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة؟
- إلى أي مدى تؤثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية؟
- ما هو أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية؟

3. الفرضيات:

وكإجابة مبدئية على التساؤلات الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- هناك توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة على مستوى مركز الضرائب لولاية تيارت.
- تؤثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية.
- تعمل الرقمنة على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية.

4. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال دراسة هذا الموضوع الوصول إلى مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على مستوى الرقمنة الجبائية في مركز الضرائب لولاية تيارت.
- معرفة أثر تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية على سير عمل الإدارة الجبائية.
- إظهار مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين كفاءة الرقابة الجبائية.

5. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع الرقابة الجبائية أهمية كبيرة على اعتبارها الأداة الأكثر نجاعة للتقليل من التهرب والغش الضريبي وزيادة إيرادات الخزينة العمومية، وعليه أصبح من الضروري تفعيل عملية الرقمنة في مجال الإدارة الجبائية كونها خطوة هامة لإضفاء الشفافية والعدالة في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، وتعد الرقمنة أداة فعالة لتحسين الخدمات العمومية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الرقابة الجبائية.

6. أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث أراد الخضوع لدراسة ما أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي وما هو موضوعي نطرحها كالاتي:

- الأسباب الذاتية: يمكن حصرها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في اختيار الموضوع والمويل إلى مجال الجبائية.
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الخاص بنا محاسبة وجبائية معمقة.
- الاهتمام بمعالجة هذا الموضوع باعتباره موضوع عصري ونظرا لأهميته وأثره على الخزينة العمومية.

• الأسباب الموضوعية: نذكر منها:

- التطورات التي مست الإدارة الجبائية خاصة في مجال الرقمنة في الآونة الأخيرة.
 - إبراز مدى تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب لولاية تيارت ودورها في دعم فعالية الرقابة الجبائية.
 - إثراء المكتبة بمزيد من المواضيع التي تتناول ظاهرة الرقمنة باعتبارها ضرورة ملحة في عصرنا الحالي.
7. حدود الدراسة: حيث قسمت حدود الدراسة إلى موضوعية ومكانية وزمانية:
- الحدود الموضوعية: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في دعم الرقابة الجبائية.
 - الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بمركز الضرائب لولاية تيارت.
 - الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 23 فيفري إلى 20 ماي 2025.
8. منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة وكذا اختبار الفرضيات والإمام بكافة جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالرقمنة بصفة عامة أو بالرقابة الجبائية أو ما يتعلق برقمنة الإدارة الجبائية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة الذي وجه لموظفي مركز الضرائب وتم إعداده من خلال الجانب النظري للدراسة ثم معالجته وتحليل النتائج المتحصل عليها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

9. صعوبات الدراسة:

- لابد أن يواجه كل باحث جملة من الصعوبات خلال إنجازه أي عمل بحثي، نذكر من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز البحث ما يلي:
- عدم توفر المعلومات والمراجع الكافية نظرا لحدثة الموضوع خصوصا على مستوى مكتبة جامعتنا.
 - عدم تطبيق الرقمنة بشكل كامل في جانب الرقابة الجبائية بمركز الضرائب لولاية تيارت.

10. الدراسات السابقة:

➤ دراسة حسين كماش، التي كانت تحت عنوان "مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر-الكشف التلخيصي السنوي ERA "تمونجا"-"، مجلة دراسات جبائية، العدد 2، المجلد 12، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز الإصلاحات التي شهدتها الإدارة الجبائية في الجزائر ضمن إطار التحول الرقمي، مع التركيز على دور التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية، حيث تدور إشكالية الدراسة حول: إلى أي مدى يمكن ان تساهم الرقمنة

في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر؟ وتظهر نتائج الدراسة أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل خيارا استراتيجيا لتعزيز مهام التحري والرقابة، مع ضمان الشفافية وتقليص البيروقراطية والحد من فرص الفساد المالي الناتج عن التلاقي المباشر بين الموظف والمكلف بالضريبة، كما تساهم الرقمنة في إعداد وضبط برامج رقابية جبائية سريعة ودقيقة ما يؤدي إلى رفع كفاءة النظام الجبائي بشكل عام.

➤ دراسة خير الدين شرواطي، والتي كان عنوانها "دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر (دراسة حالة مديرية الضرائب البلدية)"، مقال منشور في مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 1، المجلد 17، سنة 2022، حيث يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على نظام المعلوماتي الجبائي المستخدم لدى الإدارة الجبائية ومدى تلبيةه لمتطلبات وظيفية الرقابة الجبائية، من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" في تحسين الرقابة الجبائية؟ حيث توصلت الدراسة إلى أن نظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" هو نظام معلوماتي إلكتروني مستحدث يندرج ضمن أنظمة تخطيط الموارد، كما أن عملية تبني هذا النظام كانت مرتكزة على محور التصريحات الجبائية وكذا محور التحصيل الجبائي مما أخرج تطبيق هذا النظام في ميدان الرقابة الجبائية.

➤ دراسة أمال حداش، ناصر شارفي، تحت عنوان "أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين-"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، المجلد 8، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وذلك في إطار مواصلة مشروع عصرنة الإدارة الجبائية، بطرح الإشكالية: ما مدى تأثير النظام الجبائي الإلكتروني على زيادة فعالية أداء الرقابة الجبائية؟ وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تطبيق هذا النظام الإلكتروني يساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية آليات الرقابة الجبائية وتسهيل إجراءاتها ويقلل من الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.

➤ دراسة قوادري محمد، المعنونة بـ "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 02، المجلد 06، الجزائر، سنة 2022، هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في: إلى أي مدى ساهمت رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟ وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال تبني نظام "جبائتك" كان يرتكز على عمليات التصريحات الجبائية والتحصيل الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية مما أدى إلى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

➤ دراسة فلة محتال، أحمد بساس، بعنوان " أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط) "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، المجلد 11، سنة 2020، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يتناول مفاهيم متقدمة تتعلق بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، مع التركيز على أبرز إيجابيات وسلبيات الرقابة الشكلية، وذلك بطرح الإشكالية التالية: هل من المتوقع أن يكون الاعتماد نظام التصريح الإلكتروني سببا في الاستغناء عن الرقابة الشكلية؟ وقد سعت الدراسة إلى تحليل هذه النتائج حيث توصلت إلى أن تطبيق هذا النظام يعزز من إيجابيات الرقابة الشكلية من جهة، وتتلاشى سلبياتها من جهة أخرى.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل الجوانب المختلفة لموضوع البحث والحصول على إجابة مقنعة وواضحة لإشكالية البحث، ارتئينا تقسيم هذا البحث إلى فصل نظري وآخر تطبيقي حسب المنهجية المتبعة مسبقا بمقدمة ومتبوع بخاتمة، حيث الفصل الأول تناولنا فيه كل من المفاهيم الأساسية للرقمنة وماهية الرقابة الجبائية بالإضافة إلى رقمنة الإدارة الجبائية وعرض الأنظمة المعلوماتية التي اعتمدها إدارة الضرائب، كما تم التطرق إلى أثر رقمنة هذه الأنظمة على الرقابة الجبائية، أما فيما يخص الفصل الثاني لهاته الدراسة التي تمت في مركز الضرائب بولاية تيارت تم فيه التعرف على المركز محل الدراسة بالإضافة إلى الخدمات الرقمية التي تقوم بها الإدارة الجبائية كما تم الإشارة إلى أداة الدراسة والإجراءات المتبعة فيها وعرض وتحليل نتائج الدراسة الوصفية وفي الأخير قمنا باختبار الفرضيات لنصل إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

يشهد العالم اليوم تحولا رقميا واسعا حيث تغزو التكنولوجيا كافة جوانب الحياة، فلم يعد بالإمكان تجاهل الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا في صياغة مستقبل القطاعات، ولم يسلم القطاع الضريبي من هذا التحول فالرقمنة بما تحمله من إمكانيات هائلة لم تعد مجرد خيار بل أصبحت ضرورة ملحة لمواكبة متطلبات العصر، فبعد أن كانت الإجراءات الضريبية تتم بشكل تقليدي وورقي أصبحنا نشهد اليوم رقمنة متزايدة في هذا المجال فقد جاءت لتبسيط الإجراءات وتسهيل التعامل مع الإدارة الضريبية، والرقمنة الجبائية تعتبر نقلة نوعية في مجال الإدارة الضريبية وهي عبارة عن محرك رئيسي لتحسين أداء الإدارة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحديثة، حيث تطورت لتشمل جوانب أعمق كتعزيز الرقابة الجبائية وتحسين كفاءتها وضمان حسن سير النظام الضريبي وتحقيق العدالة والشفافية وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة مما يساعد على كشف حالات التهرب الضريبي فهي تعد أداة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية، وفي هذا السياق تم تسليط الضوء على ثلاثة مباحث نذكرها على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

المبحث الثالث: دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة

الرقمنة أصبحت محورا أساسيا في العصر الحديث، وتمثل إحدى التحولات الكبرى التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، حيث بدأت كعملية تهدف إلى تحويل البيانات والمعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي مما ساهم في تحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات.

ولفهم هذا التحول يجب التعمق في الإطار المفاهيمي للرقمنة أي التطرق إلى نشأتها التي كانت نقطة الانطلاق نحو هذا العصر الرقمي بالإضافة إلى مفهومها الذي يعكس طبيعتها التقنية والوظيفية وخصائصها التي تجعلها عاملا أساسيا في تطوير مختلف القطاعات، كما تطرقنا إلى أهدافها وأهميتها والمتطلبات التي تقوم عليها لتحقيق النجاح إلى جانب عرض الإيجابيات التي تقدمها والسلبيات التي قد تنشأ عنها.

المطلب الأول: نشأة الرقمنة مفهومها وخصائصها

شهدت الرقمنة تطورا كبيرا مع التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت ضرورية لمواكبة متطلبات العصر بحيث نشأة نتيجة الحاجة إلى تحسين كفاءة العمل وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتميزت بخصائص.

أولا: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم نشأة الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لإخفاء سجلات البطاقة الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارة بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو تعرف بمجموعة السبع (1994).

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الإنترنت باعتبارها فضاء المعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية لنانا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية. (بضياف، 2021، صفحة 70)

لنتنقل بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا (mimoria)، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (أكسفورد تاكست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية. (بلبط و لحرش، 2022/2021، صفحة 3)

ثانياً: مفهوم الرقمنة

تعرف الرقمنة على أنها العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات من شكل ورقي أو مطبوع إلى شكل رقمي يتم التعامل معه بواسطة الحاسوب. (شرقي و حدوش، 2021، صفحة 1163)

كما تم تعريف الرقمنة هي في الأساس عملية تحويل السجلات المكتوبة والمطبوعة إلى شكل إلكتروني، قد يكون المحتوى نصاً أو صورة أو صوتاً أو مجموعة من هذه الوسائط المتعددة. (shariful, 2011, p. 2)

وعرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية *chaine numérique*، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم. (بن جامع و مهري، 2019، صفحة 82)

ويرى شارلوت بيرسي Charlette Burs: "الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي". (أبو دية، 2022، صفحة 61)

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن عملية الرقمنة هي عبارة عن تحويل البيانات والمعلومات من الشكل الورقي إلى صيغة رقمية، مما يسهل تخزينها ومعالجتها ويعزز الكفاءة ويقلل التكاليف، وهذا التحويل يتيح لنا الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأسهل.

ثالثاً: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة من غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

(بوترية و آيت أمبارك، 2024، صفحة 42)

- **تقليص الوقت والمكان:** تصبح كل الأماكن إلكترونية متجاوزة بفضل التكنولوجيا، مما يقلل من الوقت المستغرق للتواصل وإنجاز المهام، كما تتيح وسائل التخزين الرقمي حجماً هائلاً من المعلومات يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر.
- **تقاسم المهام الفكرية مع الآلة:** يتيح التفاعل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي مشاركة المهام الفكرية مع الآلة، مما يساهم في تطوير المعرفة وتعزيز فرص الإبداع.
- **تكوين شبكات الاتصال:** تتيح تكنولوجيا المعلومات تكوين شبكات اتصال واسعة النطاق تسهل تدفق المعلومات بين المستخدمين والجهات المختلفة.
- **اللامركزية:** لا تعتمد تكنولوجيا المعلومات على مركز تحكم واحد، مما يتيح استقلالية ومرونة كبيرة فالإنترنت مثلاً تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت.
- **قابلية التوصيل:** تتيح التكنولوجيا الرقمية ربط الأجهزة المختلفة مع بعضها البعض، بغض النظر عن نوعها أو مكان تصنيعها، على مستوى العالم بأكمله.
- **قابلية التحويل:** تسمح التكنولوجيا الرقمية تحويل المعلومات من شكل إلى آخر، مما يسهل مشاركتها واستخدامها.
- **العالمية:** تمكن التكنولوجيا الرقمية التفاعل مع الأشخاص والمؤسسات من جميع أنحاء العالم.

- كما أن هناك خصائص أخرى تمثلت في: (اللامي، 2022، صفحة 165)
- التفاعلية والمشاركة: أي أن الفرد المستخدم للرقمنة يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت، فبإمكان المشاركين في عملية الاتصال تبادل الأدوار وبالتالي خلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- اللاتزامنية: لا يتطلب التواصل الرقمي تواجد المستخدمين في نفس الوقت أي يمكن استقبال الرسالة واستخدام النظام في أي وقت يناسبهم.
- قابلية التحرك: يمكن للمستخدمين الاستفادة من خدمات الرقمنة أينما كانوا وفي أي وقت.
- الشبوع والانتشار: هو القابلية على التوسع والشمول لمساحات غير محدودة من العالم بحيث تتميز التكنولوجيا الرقمية بانتشارها الواسع في جميع أنحاء العالم، مما يتيح التواصل مع أي شخص في أي مكان.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة

ساهم التداول الواسع لمصطلح الرقمنة في تسليط الضوء عليها وإبراز أهميتها في حياتنا اليومية، كما تستند هذه الأخيرة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها على صعيد المؤسسة.

أولاً: أهمية الرقمنة

ساهمت الرقمنة في ظهور تغييرات عميقة في العالم والمجتمع وعملت على تغيير البيئة المحيطة بنا وخلقت مساحات وعوالم جديدة انعكست آثارها على بيئتنا العقلية وتصرفاتنا الاجتماعية.

ومن أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن الرقمنة ساهمت في تحويل الكثير من نشاطات الإنسان إلى أرقام، وهو ما أظهر قدرة فائقة في جميع البيانات وحفظ المعلومات وتراكمها وامتلاكها وإدارتها وكذا تبادلها بكميات كبيرة وبسرعات غير مسبوقة، وكذا إتاحتها للمعالجة والحفظ والتداول بكل اللغات، وهو ما سهل إمكانية استرجاعها وسرعة النفاذ إليها، والتقليل من خطر فقدانها وضياعها خاصة النادرة منها، كما استطاعت الرقمنة إتاحة استيعاب المعلومات التي ضاقت بحملها المكتبات وأوعية المعلومات التقليدية، وعجزت وسائل الاتصال القديمة عن تناقلها وتوزيعها. (مذكور، 2022، صفحة 159)

كما تكمن أهمية الرقمنة في إزالة الفجوة بين الإدارة والعاملين وإعادة بناء الأدوار والوظائف بما يضمن صناعة القرار بشكل استشاري، بالإضافة إلى أن اعتماد المؤسسات على الخدمات الإلكترونية يتيح لها فرصة استخدام أساليب عمل جديدة والابتعاد عن التعقيد في إنجاز العمل الإداري حيث تساهم في تبسيط الحياة الإدارية وتمكن المواطن من الاتصال الدائم بالمرافق العمومية، وهي تشكل أحسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة وتطبيق مناهجها، وكذلك تقلل من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية عن بعد وفي أسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف، كما أنها تساهم في الرفع من جودة الخدمات العمومية والتقليل من مظاهر البيروقراطية وسرعة إنجاز المعاملات الإدارية وخدمة مصالح المواطنين بطريقة إلكترونية تمتاز بالمرونة والوضوح وتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية. (صادقي، 2021/2020، صفحة 122)

ثانياً: أهداف الرقمنة

تهدف عملية الرقمنة إلى استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت محدود، وعدم الاضطرار للانتظار في صفوف طويلة، وإلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التحقق منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ، إضافة إلى إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني، والسعي إلى التواصل مع الموظفين من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.

كما أن أهداف الرقمنة تنصب على زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة من جهة، وتخفيض التكاليف من جهة أخرى، وذلك من خلال تطوير الإدارة بشكل عام باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة، والتي من شأنها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات، كما أن من أهم الأهداف هو محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية، وتوفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بسرعة وفي الوقت المناسب ورفع مستوى العملية الرقابية (حفظاري، 2018/2017، صفحة 48)

بالإضافة إلى أهداف أخرى: (بدير، 2009، صفحة 213)

- إتاحة مصادر المعلومات التقليدية على نطاق أوسع بحيث يتم إتاحتها على مدار 24 ساعة ودون تقييد بالموقع الجغرافي كما أنها تظهر على وسائط متعددة، وتسعى إلى تجديد الأشكال المتهاكلة والتالفة بالإضافة إلى تطوير الخدمات التقليدية.

- صيانة وحفظ المجموعات Preservation ضد التلف والكوارث والفقء.

- الربح المادي من خلال بيع الإنتاج الرقمي الجديد على وسائط متعددة.

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة إيجابياتها وسلبياتها

تعتبر الرقمنة عملية حيوية تتطلب توفر مجموعة من المتطلبات، وتتميز هذه الأخيرة بإيجابيات وعلى الرغم من الإيجابيات التي تمنحها إلا أنها تحمل في طياتها بعض السلبيات التي يجب مراعاتها.

أولاً: متطلبات الرقمنة

إن نجاح عملية الرقمنة يتوقف على مدى توفر المتطلبات اللازمة لذلك، وأي مشروع رقمنة عليه أن يقوم بتوفير ما يلي: (بن جدو ، 2020، صفحة 2)

1. التخطيط: على كل مؤسسة معلومات تريد خوض مشروع رقمنة تحديد خطة انطلاقاً من مجموعاتها ومستعملاتها، والتخطيط لمشروع الرقمنة يجب أن يسند إلى لجنة تشرف على المشروع، تعرف باسم فريق عمل المشروع والتي يجب أن تتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة العلمية والعملية في المجالات التالية: مكاتب، توثيق، حاسوب، شبكات واتصالات، برمجيات، حيث تقوم بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

2. البنية التحتية التكنولوجية: ويتعلق الأمر بتوفير ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1.2 الأجهزة والمعدات: يتطلب مشروع الرقمنة الأجهزة التالية:

- الحواسيب: ولا بد أن تتوفر على مجموعة من الخصائص أهمها سرعة المعالجة والقدرة التخزينية.
- أجهزة التحويل الرقمي: وتتمثل في كاميرات رقمية ومساحات ضوئية متنوعة يتم اختيارها تبعاً للوثائق المراد رقمنتها.

- بالإضافة إلى طابعات ليزيرية، ووسائط تخزينية وحفظ البيانات مع مراعاة قدرتها على التوسع.

2.2 شبكات المعلومات: تقوم الشبكة الداخلية للمعلومات على الربط بين مجموعة من الحاسبات داخل مبنى

واحد أو مباني متجاورة من خلال كابل رئيسي، ولا بد من توفر هذه الشبكة بالمؤسسة التي تنوي إقامة مشروع رقمنة، حيث تربط بين مختلف محطات العمل الموجودة بالمشروع وهذا لضمان تدفق العمل بسهولة ودقة، كما يجب الارتباط بشبكة الإنترنت.

3.2 البرمجيات: إن مشروع الرقمنة يحتاج إلى مجموعة من البرمجيات تبعاً للوظائف والتطبيقات المستعملة

بالمشروع، وأي مشروع رقمنة هو بحاجة إلى البرمجيات التالية:

- أنظمة التشغيل: وأهمها وأكثرها استعمالاً نظام Windows.
- برمجيات التطبيقات: وتشمل حزمة الأوفيس Ms Office، برمجيات معالجة الصور، برمجيات ضغط الملفات، برمجيات التشابك، برمجيات إنشاء وإدارة قواعد البيانات، بالإضافة إلى بروتوكولات لربط نظم استرجاع المعلومات على الخط.

3. الموارد المالية: تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد على تنفيذ المشروع وتشغيله، حيث

ينبغي توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة العطب والمشكلات المحتملة، ولتسديد تكاليف المتعامل في حالة التعاقد مع متعامل خارجي.

4. المتطلبات البشرية: يعد العنصر البشري من العناصر الهامة في قيام أي مشروع، ذلك أنه لا بد من وجود

العنصر البشري المؤهل مهما كانت درجة تقنية وحدثة المشروع الرقمي. (بوخاري و يحيوي، 2022، صفحة 459)

5. المتطلبات التشريعية: يجب على المؤسسة التي تتبنى عملية الرقمنة الأخذ في عين الاعتبار حقوق

الملكية الفكرية، أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق المؤلفين في الاستخدام الآلي بالمشروع والنشر على شبكات داخلية أو النشر على شبكة الإنترنت، وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع في مجال الاستنساخ غير المشروع لأوعية المعلومات.

ثانياً: إيجابيات الرقمنة

للرقمنة العديد من المزايا نذكر منها: (بلكعبيات، 2023، صفحة 37)

- تسمح الرقمنة بالتجاوب السريع والفعال مع المتعاملين سواء كانوا مستهلكين أو موظفين أو طلبة أو متربسين أو تلاميذ أو عمل حر والمواطنين عموماً وحتى مع الإدارة الوصية والمؤسسات الأخرى.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

- محاربة مظاهر الفساد بما في ذلك الرداءة والتعسف والمحسوبية ومكافحة جور الإدارة وبالبيروقراطية.
 - تشجيع الكفاءة والابتكار والاجتهاد والجدارة.
 - توفر الجهد والوقت.
 - تقلص من الأعباء المالية من مستحقات مالية للموظفين وهياكل ومعدات.
 - إرساء مبادئ الشفافية والديمقراطية التشاركية ودولة الحق والقانون ودولة المؤسسات.
 - الخروج من دائرة القوقعة والعزلة إلى فضاء مندمج مع المواقع والبرمجيات الأخرى.
- بالإضافة إلى: (عباسي و حفيظي، 2022، صفحة 177)
- توفر للمستفيدين كما غزيرا ومتنوعا من البيانات والمعلومات، مع ضمان حداثتها وإتاحتها في جميع الأوقات.
 - تكون السيطرة على أوعية المعلومات الإلكترونية سهلة وأكثر دقة وفعالية من حيث تخزين وتنظيم وتحديث البيانات والمعلومات مما ينعكس على طبيعة الاسترجاع السهل والفوري للمعلومات.

ثالثا: سلبيات الرقمنة (بوزعيب، 2022، صفحة 74)

- بالرغم من الآثار الإيجابية للرقمنة إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي نذكر من بينها:
- **خلق البطالة:** يمكن أن تؤدي عملية تطبيق الرقمنة إلى ارتفاع نسبة البطالة وذلك نتيجة استغناء عن خدمات العديد من العاملين بسبب التوسع في استخدام التقنية أو على الأقل عدم الحاجة إلى تعيين عاملين جدد نظرا لما توفره الرقمنة من سهولة وسرعة وبساطة في إنجاز الأعمال.
 - **فقدان الخصوصية:** إن التعامل الرقمي قد يسمح للأفراد من الاطلاع على خصوصيات الآخرين، على سبيل المثال التعرف على مقدار استهلاك فاتورة الكهرباء أو الغاز من خلال إدخال رقم الهاتف أو رقم المستخدم لأي فاتورة كهرباء.
 - **شروع ظاهرة التجسس الإلكتروني:** حيث أصبح من السهل على الأفراد والجهات أي شخص لديه بعض المعرفة التقنية الوصول إلى معلومات شخصية حساسة للآخرين دون وجه حق، مثل الحصول على معلومات تفصيلية عن استهلاك الكهرباء أو الغاز لشخص ما فبمجرد إدخال رقم الهاتف أو رقم الحساب الخاص بفاتورة الكهرباء، هذه المعلومة رغم أنها تبدو غير مهمة لكنها قد تكشف عن نمط حياته كعدد أفراد أسرته وحتى الأجهزة التي يستخدمها في المنزل لذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الخصوصية.
 - **زيادة التبعية للخارج:** باعتبار أن هناك العديد من التقنيات الحديثة تأتيها من الخارج، يجعلنا تابعين للدول التي تصنع هذه التقنيات في الحصول على التكنولوجيا وفي تحديثها وإصلاحها عند وجود أي مشكلة، وهذا يقلل من قدرتنا على تطوير تقنياتنا الخاصة.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

تمتلك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة مطلقة في إجراء الرقابة، والتي تتمثل على وجه الخصوص في حق إجراء التحقيق لتقويم وتصحيح الأخطاء المتكررة في التصريحات الجبائية بالاطلاع على كل المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية، إلا أن المكلفين بالضريبة يميلون إلى محاولة التهرب من التزاماتهم الجبائية بشتى الطرق، وعليه فإن الدولة الممثلة في إدارة الضرائب تلجأ إلى تسخير إمكانيات مادية وبشرية ومحاربة هذا السلوك عن طريق الرقابة الجبائية، وبالتالي سنتناول في هذا المبحث كل من مفهوم الرقابة الجبائية، أسبابها وأهدافها بالإضافة إلى أشكالها والإطار القانوني والتنظيمي لها.

المطلب الأول: الرقابة الجبائية أسبابها وأهدافها

للرقابة الجبائية مفهوم خاص يميزها عن باقي الرقابات الأخرى وأسباب دفعت المشرع لإحداثها وأهداف تقوم عليها.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

لم يعرف المشرع الجزائري الرقابة الجبائية بمفهومها النظري ولكنه حدد ضوابطها. (صالح، 2018، صفحة 52)

عرفت الرقابة الجبائية على أنها: هي مجموعة من الإجراءات التي حددها المشرع الجزائري، والتي تسمح للإدارة بالتأكد من أن المكلفين يقومون بدفع الضرائب المطلوبة منهم، وإصلاح أي أضرار تلحق بالخزينة العامة مثل التهرب الضريبي. (OUAREZKI, 2023, p. 195)

نص المشرع في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية على مهمة الإدارة الجبائية الخاصة بالرقابة بقوله: " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها ".

وقد عرفها فايول: " بأنها التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ". (بن غماري، 2018/2017، صفحة 168) كما تم تعريفها من طرف المديرية العامة لضرائب (2024) بأنها: " الوجه المغاير للنظام التصريحي، حيث يتم حساب الضريبة انطلاقا من تصريحات المكلفين بها، بناء على العناصر التي يقررون اعتمادها وعليه يحق للإدارة الضريبية القيام بالرقابة البعدية للعناصر المصرح بها ".

ومنه نستنتج أن الرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية وذلك قصد التحقق من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى والتأكد من مدى مطابقتها للقوانين، وهي تهدف إلى اكتشاف الغش والتهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية.

ثانياً: أسباب الرقابة الجبائية

أصبحت الرقابة الجبائية حاجة ملحة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة وما صاحبها من تطور في أساليب التهرب الضريبي، وخاصة مع الأنظمة الجبائية القائمة على التصريح تسعى هذه الأنظمة إلى تطوير آليات الرقابة الجبائية بما يخدم مصالح كل من دافعي الضرائب والإدارة الجبائية على حد سواء ومن بين هذه الأسباب ما يلي: (فرواط، 2019/2018، الصفحات 49-50)

1. الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من عملية متابعة التصريحات الجبائية، فبما أن المكلف هو المسؤول عن تحديد أسس الضريبة والإقرار بها، فإن الرقابة الجبائية أداة ضرورية تضمن صحة وموثوقية هذه التصريحات المقدمة للإدارة الجبائية.

2. الرقابة الجبائية وسيلة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي:

يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيف العبء الضريبي بطرق مختلفة وأساليب شرعية وغير شرعية، نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية، مما يجعل مكافحة هذه الممارسات الاحتيالية والتدليسية أمراً ضرورياً من الإدارة الجبائية التي تمتلك صلاحيات واسعة عن طريق تقنيات مختلفة ومتنوعة من بينها الرقابة الجبائية التي تعتبر وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وضمان مصلحة الخزينة العمومية.

3. الرقابة الجبائية وسيلة لتقليل الخطر الجبائي:

يعتبر الأمن الجبائي الذي يتحقق من خلال الرقابة الجبائية أمراً حيوياً للمؤسسات، فبسبب إلزامية الضريبة قد تواجه المؤسسة مخاطر جبائية في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم امتثالها للقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية محددة، بحيث يمكن للرقابة الجبائية أن تقلل من هذه المخاطر من خلال توفير الأمن الجبائي.

ثالثاً: أهداف الرقابة الجبائية

للقابة الجبائية مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة الجبائية تحقيقها نذكر منها: (بن عمار، 2016، الصفحات 28-29)

• الهدف الإداري:

تلعب الرقابة الجبائية دوراً هاماً للإدارة الضريبية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها، ويمكن أن نجمل هذا الدور في النقاط التالية:

- ✓ تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة والإلمام بأسبابها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك.
- ✓ تساعد الرقابة بإعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

✓ إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها.

• الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالنسبة للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

• الهدف الاجتماعي: ويتمثل في:

✓ منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع.

✓ تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

• الهدف المالي والاقتصادي:

حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة وحمايتها بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخرزينة العمومية. (مفتاح، 2023/2024، صفحة 5)

وعموما يمكن تلخيص الأهداف المباشرة للرقابة الجبائية التي تسعى الإدارة الضريبية لتحقيقها فيما يلي:

✓ ضمان تطبيق القوانين والأنظمة الجبائية على كل المكلفين بقدم المساواة.

✓ ضمان سلامة التصريحات الجبائية ومساعدة المكلفين على تصحيح تصريحاتهم وتسيديد ضرائبهم في الآجال المحددة وحسب القوانين المعمول بها، وتجنبيهم للعقوبات القانونية.

✓ كشف التلاعب والغش الضريبي المرتكب من طرف المكلفين والمعاقبة عليه.

✓ ضمان توريد الضرائب للخرزينة العمومية وحفظ حقوقها.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

تتعدد أشكال الرقابة في الإدارة الجبائية حيث تصنف إلى نوعين رئيسيين رقابة عامة وتكون تمهيدية ورقابة معمقة تتمثل في الكشف عن مختلف التجاوزات والانحرافات.

أولاً: الرقابة العامة (الداخلية)

وهي رقابة تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية داخل مكاتبهم بالاعتماد على الوثائق التي بحوزتهم بحيث لا يلزم الانتقال إلى مكان مزاوله النشاط وتأخذ شكلين أساسيين هما:

1 الرقابة الشكلية: (Le contrôle formel)

تجرى الرقابة الشكلية عموما على مستوى مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، وتجرى كل سنة وتعتبر هذه الرقابة مرحلة تمهيدية وخطوة أولى، تبدأ منذ استلام المصالح الجبائية للتصريحات سواء كانت مرسلة أو مودعة من قبل

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

المكلفين، وتتم مراقبة هذه التصريحات بطريقة منتظمة وغير انتقائية، لتغطي جميع الإجراءات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة، والتحقق من هوية المكلفين.

كما تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية وتعتمد على القراءة السطحية وتتحدد أساسا في التحقق الشكلي للمعلومات التي يتضمنها التصريح مثل: الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف، تصحيح الأخطاء الحسابية، وتتم على مستوى المصلحة الرئيسية للتسيير.

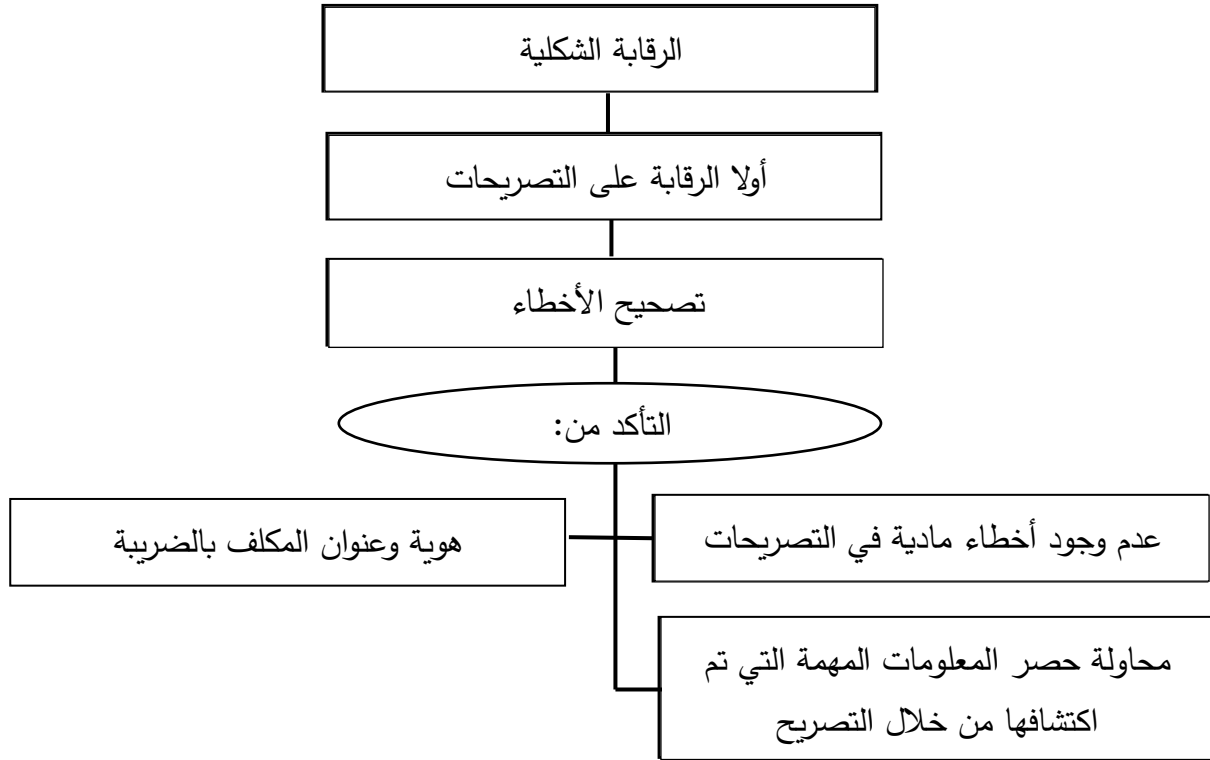
والهدف الأساسي من هذه الرقابة هو تصحيح التصريحات دون الحاجة إلى مقارنة البيانات مع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة، فهي لا تتحقق من صحة المعطيات التي تحملها وإنما تقتصر على اكتمالها وشكلها العام كما أنها تهدف إلى تكوين فكرة مبدئية عن الملف الجبائي، أي أن الرقابة الشكلية تعتبر تمهيدا للرقابة على الوثائق. (بن صفي الدين، 2014/2013، صفحة 10)

ويتم ذلك وفق ما يلي: (سمان، 2023/2022، صفحة 51)

- **المكلف:** يتعين أن يشمل كل ملف جبائي على نسخة من الوثائق التالية: السجل التجاري، بطاقة إثبات الهوية، شهادة الإقامة، شهادة التصريح بالوجود، البطاقة الإحصائية، بالإضافة إلى جميع مراسلات المكلف بالضريبة.
- **النشاط:** يجب أن تتوفر الوثائق التالية الخاصة بالمكلف: بطاقة التعريف الجبائي، التصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب، وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة.
- **الأخطاء المادية:** يجرى التأكد من إيداع التصريحات الشهرية والثلاثية ضمن آجالها المحددة، كما يتم التأكد أيضا من أن العمليات الحسابية مدونة في التصريحات بشكل صحيح وخال من الأخطاء، بالإضافة إلى تطابق البيانات المشار إليها مع الخانات المخصصة لها.

والشكل التالي يلخص الرقابة الشكلية:

الشكل رقم (1.1): الرقابة الشكلية



المصدر: (بن عمارة، 2016، صفحة 37)

2 الرقابة على الوثائق: (Le contrôle sur pièces)

وهو النوع الثاني من أنواع الرقابة العامة، ويتم من خلاله مراقبة التصريحات السنوية بدقة لتحديد كل ضريبة أو حق أو أتاوة، حيث يقوم المراقب المكلف بفحص التصريحات ومقارنتها مع المعلومات والوثائق المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي هو بحوزة الإدارة الجبائية وكذا مقارنتها مع المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة التي تتعامل مع المكلف (البنوك، الموردون، الجمارك... إلخ)، فالمراقب يقوم بتحليل وتدقيق كامل لكل النقاط المتضمنة في التصريح.

ويهدف هذا النوع إلى: اكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح، معرفة الوضعية الجبائية للمكلف لكل سنة، مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من المعلومات لدى مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب وكذلك يساعد في اختيار الملفات التي تشكل موضوع للرقابة المعمقة. (عياشي، 2020/2019، صفحة 118)

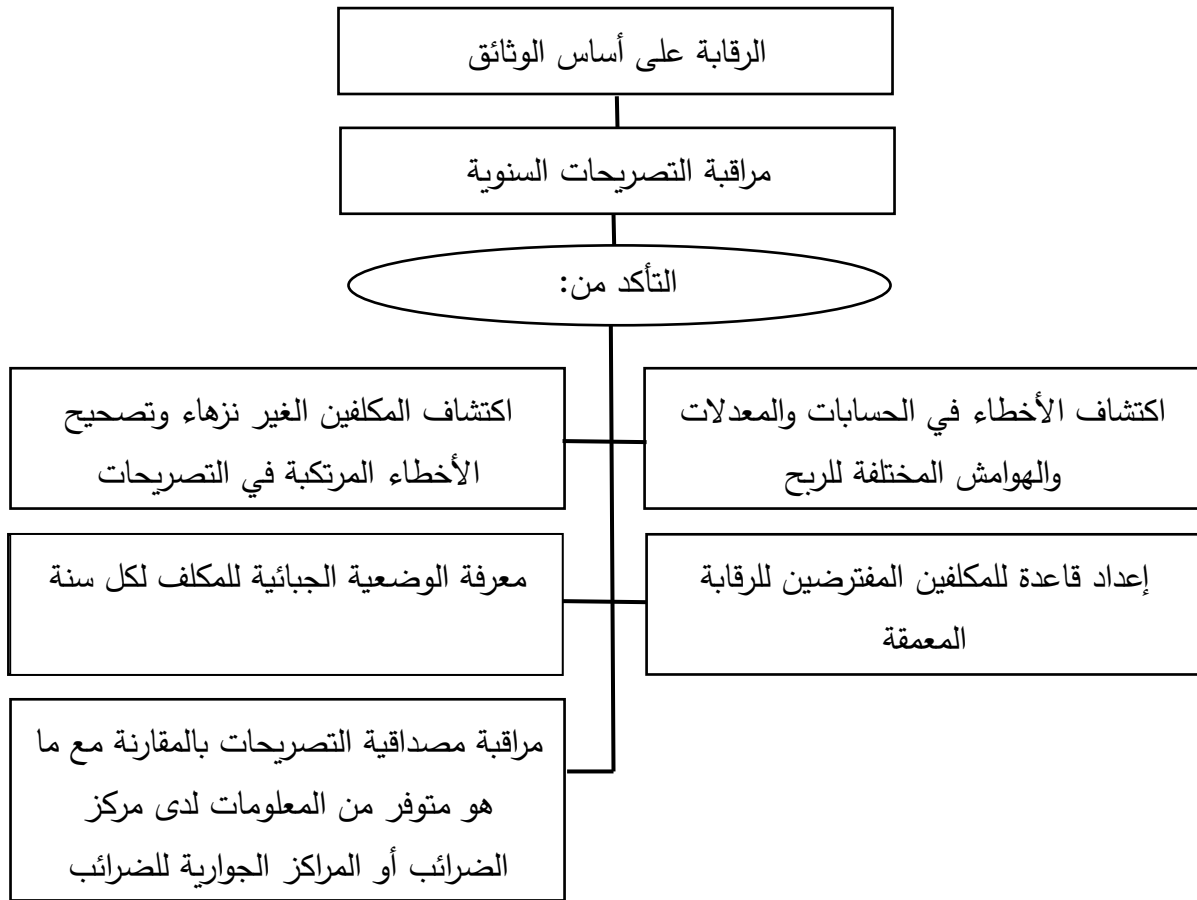
تقوم الإدارة الجبائية بإرسال طلب معلومات إلى المكلف بالضريبة يحتوي على المعلومات المحاسبية المصرح بها في الجدول السنوي للميزانية لتوضيحها وتبريرها من خلال تقديم مختلف الوثائق والفواتير التي تعكس الأرقام الموجودة في جدول الميزانية وتمهل الإدارة الجبائية المكلف مدة 30 يوم للإجابة على هذا الطلب وبعد انقضاء هذه المدة تقوم الإدارة الجبائية بإرسال إشعار بالتصريح (C4) لتوضيح كافة جوانب أصل وحقائق وأسباب التقويم ليشمل مواد قانون الضرائب ذات صلة بالإضافة إلى الأسس الضريبية المشكلة وحساب الضرائب والغرامات الناتجة عنها كما يوضح الإشعار الطبيعة القانونية للعقوبات المفروضة، ويمنح للمكلف حق

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

الاستعانة بمستشار قانوني من اختياره وتمنح له مدة 30 يوم للإجابة على هذا الإشعار (C4 initiale) في حالة عدم رد المكلف خلال 30 يوما تقوم الإدارة بإرسال إشعار نهائي (C4 Définitif)، ويعتبر ذلك بمثابة موافقة مبدئية، بناء على ذلك تقوم المصلحة بإعداد إخطار نهائي قبل إصدار جدول التسوية (الورد الفردي) المحدد للحقوق والجزاءات المستحقة، أما إذا قدم المكلف تبريرات مقنعة تتخلى المصلحة عن التقويم وترسل إشعاراً بذلك للمكلف، بالمقابل إذا تم رفض تبريرات المكلف كلياً أو جزئياً تشرع المصلحة في إعداد الإشعار النهائي مع توضيح الأسباب غير المقبولة، ثم إصدار جدول التسوية. (كماش، 2024/2023، الصفحات 150-151)

والشكل التالي يوضح الرقابة على الوثائق:

الشكل (2.1): الرقابة على الوثائق



المصدر: (بن عمارة، 2016، صفحة 42)

ثانياً: الرقابة المعمقة (الخارجية)

وهي رقابة تتم في أماكن مزاولة المكلفين بالضريبة لأنشطتهم حيث تهدف إلى التأكد من صحة المعلومات المصرح بها وذلك عن طريق الفحص الميداني للمستندات والدفاتر المحاسبية فهي تهدف إلى ضمان الالتزام بالقوانين الجبائية.

1. التحقيق في المحاسبة: (La vérification de la comptabilité)

نصت المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية 2024 على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. إن التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقللة يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.

2. التحقيق المصوب في المحاسبة: (La vérification ponctuelle de la comptabilité)

نصت المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية 2024: يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية. ويتم كذلك التحقيق عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية.

أثناء هذا التحقيق، يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق. لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال، فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

3. التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة: (La vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble)

هو عبارة عن مجموع العمليات الخاصة بالبحث والتقصي بغرض الكشف عن الفروقات ما بين المداخل المصرح بها من طرف المكلف وما بين المداخل المحققة فعلا. (مالح، 2015، صفحة 6) كما نصت المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية 2024 يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين الذين لديهم موطن جبائي في الجزائر بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة، سواء لديهم التزامات متعلقة بهاتين الضريبتين أم لا. يمكن كذلك أن يخضع لهذا التحقيق الأشخاص الذين ليس لديهم موطن جبائي في الجزائر عندما يكون لديهم التزامات بعنوان نفس هاتين الضريبتين.

بمناسبة هذا التحقيق، يقوم الأعوان المحققون بمراقبة التطابق بين:

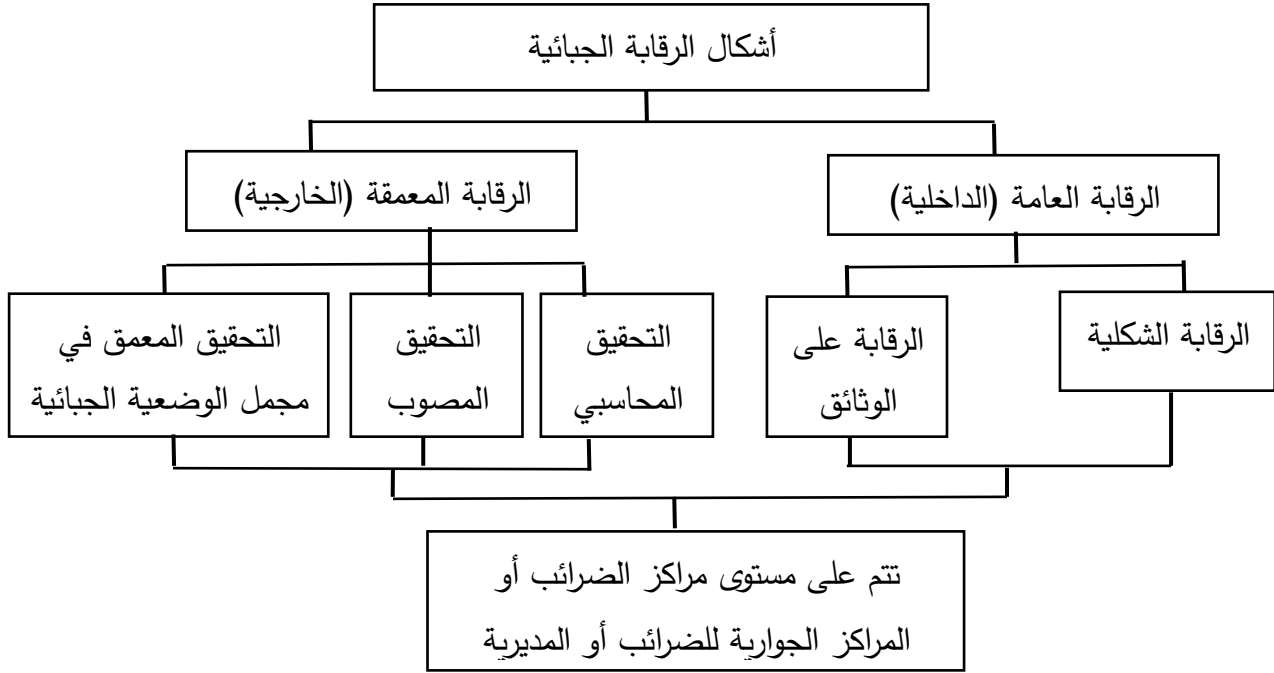
- من جهة، المداخل المصرح بها والذمة والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة البيت الجبائي.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

- من جهة أخرى، العناصر المكونة لثروته.

يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائياً، وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

الشكل رقم (3.1): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية آلية فعالة لضمان الموارد المالية للخزينة العمومية فهي من أهم الأجهزة التي يعتمدها النظام الجبائي لمكافحة الغش والتهرب الضريبي فعليه حدد المشرع الجبائي إطار قانوني وتنظيمي لها.

أولاً: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

أسند للإدارة الجبائية صلاحيات وحقوق تسمح لها بالقيام بمهمتها في شروط قانونية محددة نذكرها على النحو التالي:

1. حق الاطلاع: منح المشرع الجبائي المحقق الضريبي حق الاطلاع والوصول إلى جميع السجلات والوثائق التي يستخدمها المكلف وذلك لغرض معرفة كافة المعلومات اللازمة لإتمام عملية التحقيق بنجاح وتقديم تصريحات مكتوبة للإدارة الضريبية لتساعده في تقييم الالتزام الضريبي وهذا ما نصت عليه المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية 2024: "يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات."

ويخضع حق الاطلاع على المؤسسات التالية:

1.1 حق الاطلاع لدى الإدارات العمومية: تنص المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية 2024: "لا

يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاصة وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات أو الهيئات، أيا كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطالبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها."

2.1 حق الاطلاع لدى المؤسسات الخاصة: الأشخاص الذين لهم صفة التاجر يجب أن يطلعوا الإدارة

بناء على طلب منها على الدفاتر التجارية الإلزامية، ونفس الشيء بالنسبة للشركات التجارية والتي يجب أن تقدم جميع المعلومات المحتويات في سجلات تحويل الأسهم والالتزامات.

(بعلي، 2015، صفحة 5)

وقد وضع القانون الجبائي عقوبات على كل من يرفض هذا الحق سواء بالامتناع وهذا ما نصت عليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية 2024 المتمثلة في: "يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000دج، كل شخص أو شركة ترفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق"، أو بإتلاف الأوراق والمستندات قبل انقضاء الأجل المحدد كما نصت المادة 12 من قانون التجاري: "يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات المشار إليها في المادتين 09 و 10 لمدة عشر سنوات (10)".

3.1 حق الاطلاع لدى الجهات القضائية: تنص المادة 47 من قانون الإجراءات الجبائية 2024: "يجب

على السلطات القضائية أن تطلع الإدارة المالية على كل البيانات التي يمكن أن تتحصل عليها والتي من شأنها أن تسمح بافتراض وجود غش مرتكب في المجال الجبائي أو أية مناورات كانت نتائجها الغش أو التملص من الضريبة".

2. حق الرقابة: فهو يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة التصريحات المقدمة

بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها. (شعوازي و جرد، 2024، صفحة 165) وهذا ما نصت عليه المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية 2024: "تراقب الإدارة الضريبية تصريحات المكلف والمستندات المستعملة لغرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر، والتي تدفع أجورا وأتعايا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها".

3 حق المعاينة: نصت المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية 2024: "لا يمكن الترخيص بإجراء حق

المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة، على وجه الخصوص، ما يأتي:

- ✓ تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة،
- ✓ عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها،
- ✓ العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها،
- ✓ أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبتهم وصفاتهم.

تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته.

4 حق استدراك الأخطاء: هو الوسيلة الممنوحة للإدارة بإجراء تقييمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم المكلف لها عناصر غير كاملة وخاطئة ويتمثل هذا الحق في إعادة النظر في الاقتطاع سواء في تعديله أو في إنشاء اقتطاع جديد، يجوز استدراك كل خطأ يترتب سواء من نوع الضريبة أو مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم في المؤسسة عن طريق الجداول، وقد حدد الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء إلى أربع سنوات كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (خضراوي و سعيداني، 2015، صفحة 51)

5 حق إجراء البحث: بموجب المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية 2024، يحق لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مفاجئ في المؤسسات التي تزاوّل عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة، وكذا لدى أي شخص يمارس هذه العمليات، ويتعين على المكلف تزويدهم بكل الوثائق والمستندات الضرورية لتحديد رقم أعمال وأسس فرض الضريبة، وهذا الحق يمكن أن يمارس ابتداء من الساعة 08 صباحا إلى 20 مساء في محلات ذات استعمال مهني، ويتم تحرير محضر عقب كل عملية تفتيش، يدون فيه ملخص التحريات والمخالفات التي تم رصدها، وقائمة الوثائق التي تم تسلمها من المكلف. (وصيف فائزة، 2021/2020، صفحة 21)

ثانيا: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية

ترتكز الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية المختصة بتنفيذ برامج التحقيق الجبائي حيث حدد المشرع مهامها بالشكل الذي يسمح لها بممارسة هاته المهام بطريقة منظمة وفعالة للوصول إلى تحقيق أهدافها، فالأجهزة المتعلقة بالرقابة الجبائية هي مختلف المؤسسات والهيئات المختصة، منحها القانون سلطة القيام بإجراءات الرقابة الجبائية وهي مسؤولة عن مراقبة الامتثال الضريبي، فمن هذه الأجهزة ما هو على المستوى الوطني وما هو على المستوى الجهوي وأخيرا على المستوى الولائي.

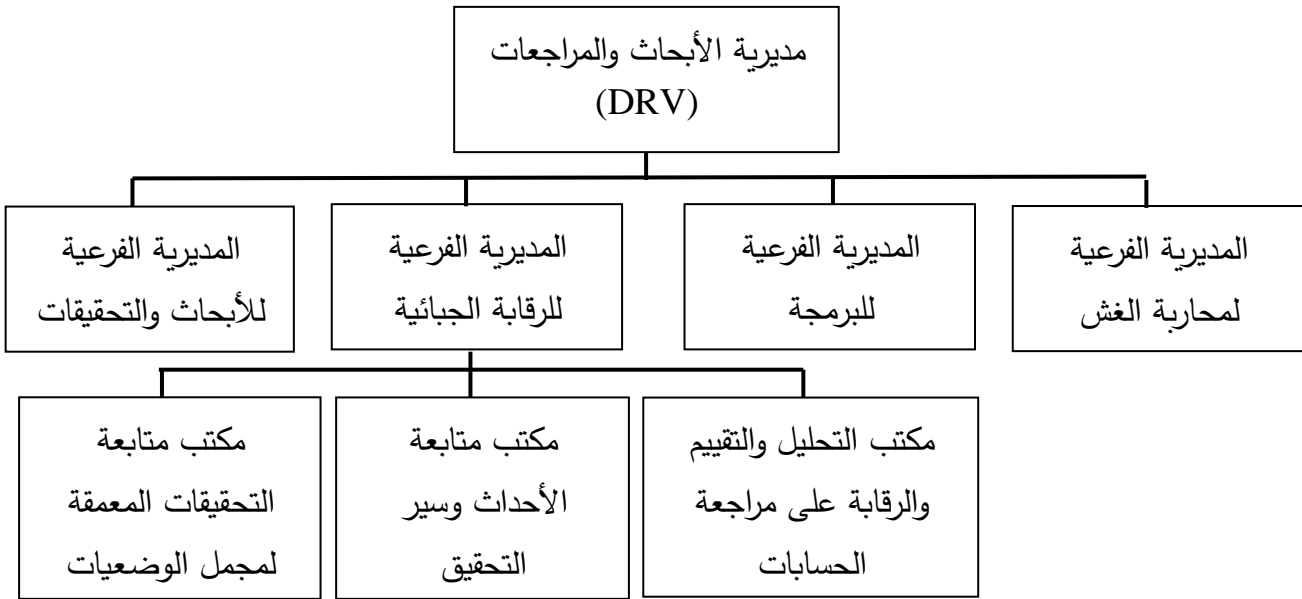
1. على المستوى الوطني:

توجد مديرتين للرقابة الجبائية وهي:

1.1 مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV): أنشئت مديرية البحث والمراجعات DRV بموجب مرسوم تنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13 جويلية 1998، وقد جاءت هذه المديرية لتدعيم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها، كما أن اختصاصها يمتد عبر كامل التراب الوطني.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (4.1): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الذي يحدد التنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المؤرخ في 13/07/1998، المادة 6 الجريدة الرسمية، العدد 51.

2.1 مديرية كبريات المؤسسات (DGE): أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28/09/2002 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 26/12/2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء، التحصيل، الرقابة الجبائية والمنازعات، وتتكون من خمسة 05 مديريات فرعية.

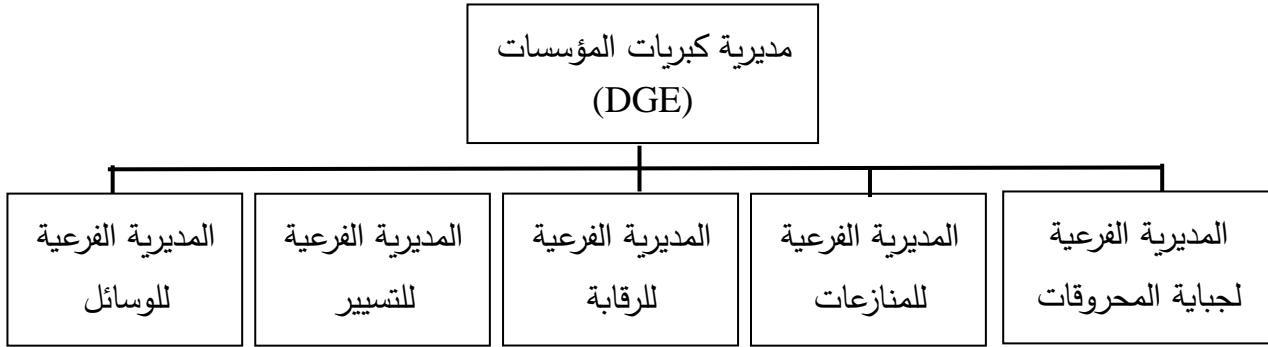
وهي مكلفة ب: (عبد اللطيف، للمديرية العامة للضرائب، 2025)

- مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها.
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (5.1): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009 المتضمن تحديد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

2 على المستوى الجهوي:

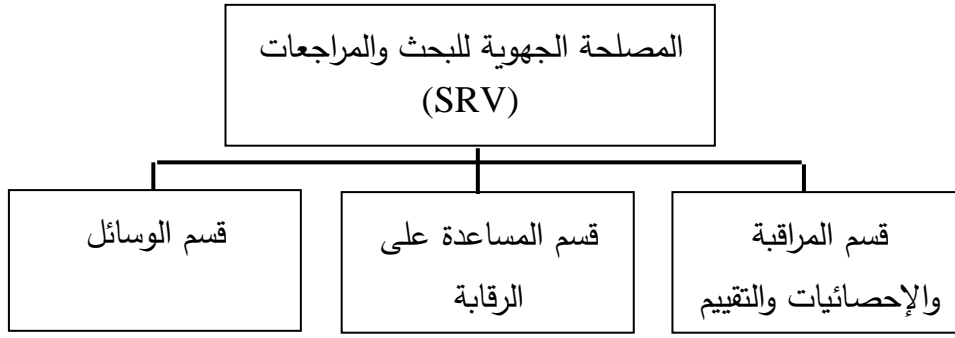
1.2 المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات: أوجب المشرع الجبائي طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 2009/02/21 مديرية جهوية للأبحاث والمراجعات وهي تتواجد في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة.

وهي مكلفة ب: (عبد اللطيف، المديرية العامة للضرائب، 2025)

- تنفيذ برامج التحقيق والبحث ومراقبة النشاطات والمداخل التي تضبطها مديرية البحث والمراجعات وتعد الإحصائيات المتعلقة بها.
- ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي.
- تنفيذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري.
- تنفيذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية والمدير العام للضرائب وكل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية.
- تطبق حق الاطلاع على الملفات التي تخضع لمجال اختصاص مديريتين ولائيتين للضرائب أو أكثر.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (6.1): الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/22 على ساعة 13:30.

2.2 المراكز الجهوية للإعلام والوثائق: تتواجد المراكز الجهوية للإعلام والوثائق في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة وتتكون من ثلاث (03) مديريات فرعية. وهو مكلف ب: (عبد اللطيف، للمديرية العامة للضرائب، 2025)

- تنسق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الاقتصادية والمالية المحلية.
- استغلال السجلات الأصلية ونشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ونشر الإنذارات الموافقة لها والسجلات الأولية للسنة المالية الموالية.
- إصدار سندات إيرادات الجداول الضريبية العامة التي تعطي لها المديريات الولائية للضرائب طابعا تنفيذيا.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (7.1): الهيكل التنظيمي للمراكز الجهوية للإعلام والوثائق.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/22 على ساعة 14:00.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

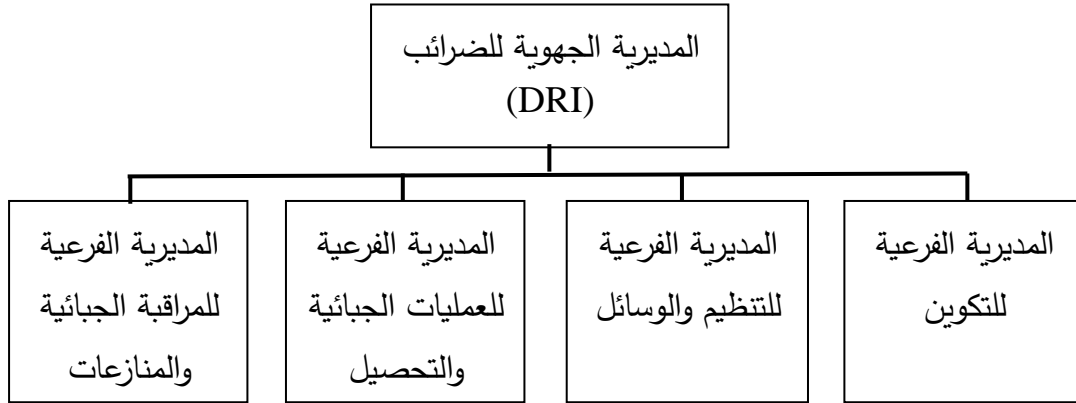
3.2 المديريات الجهوية للضرائب: نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 60/91 الصادر بتاريخ 1991/02/23

المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم بموجب القرار المؤرخ في 1991/04/30 الذي يخص إنشاء وتنظيم اختصاصات المديريات الجهوية للضرائب والذي عدل وتمم بالقرار الصادر بتاريخ 1994/09/12 وأخيرا القرار المؤرخ في 2007/05/24 المحدد لاختصاصات الإقليمية للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب حيث توجد 09 مديريات جهوية، من مهامها: (زعزوعة، 2013/2012، صفحة 55)

- السهر على تنشيط الخدمات الجبائية على مستوى مديريات الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي.
- المشاركة في أعمال التكوين وتحسين مستوى الأعوان.
- تنظيم أشغال لجنة الطعون المنشأة على المستوى الجهوي.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (8.1): الهيكل التنظيمي للمديريات الجهوية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

<https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/22 على ساعة

15:00.

3. على المستوى الولائي:

1.3 المديرية الولائية لضرائب (DIW): تلعب المديرية الولائية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن، دورا رئيسيا في مجال الرقابة الجبائية، وتتولى القيام بهذه المهمة مديرياتها الفرعية للرقابة الجبائية، وفي هذا الإطار تضم خمسة (05) مديريات فرعية. (عتير، 2012/2011، صفحة 101)

هي مكلفة ب: (عبد اللطيف، للمديرية العامة للضرائب، 2025)

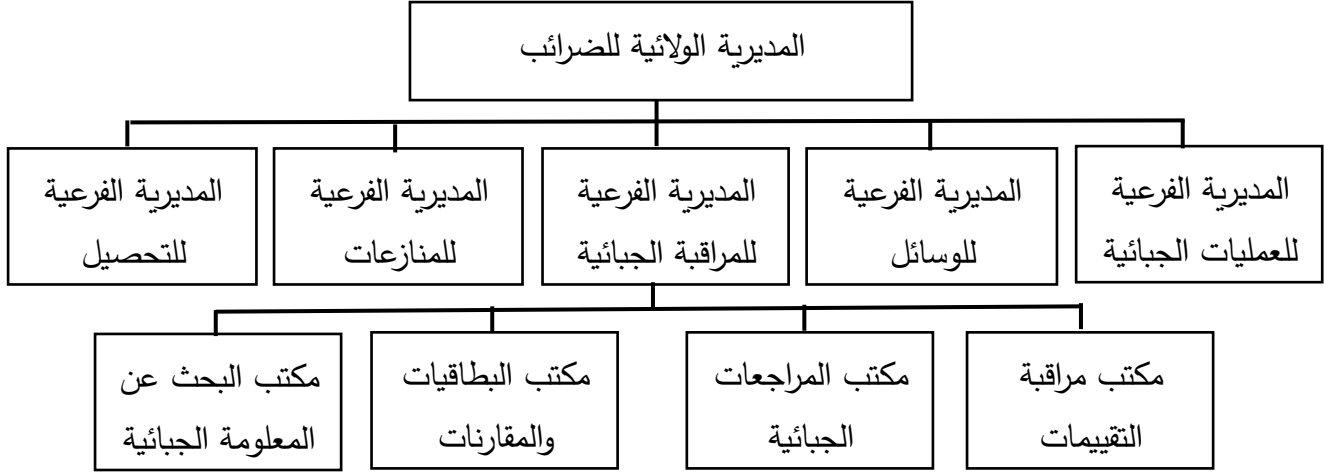
- ضمان المديريات الولائية للضرائب بممارسة السلطة السليمة لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (9.1): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

<https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/23 على ساعة

10:45.

مفتشيات الضرائب (DID): تم إنشائها بناء على الأمر رقم 91/60 بتاريخ 1994/02/23 وكانت سابقا فلم تعد في النشاط الفعلي حاليا نظرا لإنشاء بديل لها وتحولت إلى مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

3.3 مراكز الضرائب (CDI): وهي محل الدراسة سنتطرق إليها لاحقا بشكل مفصل.

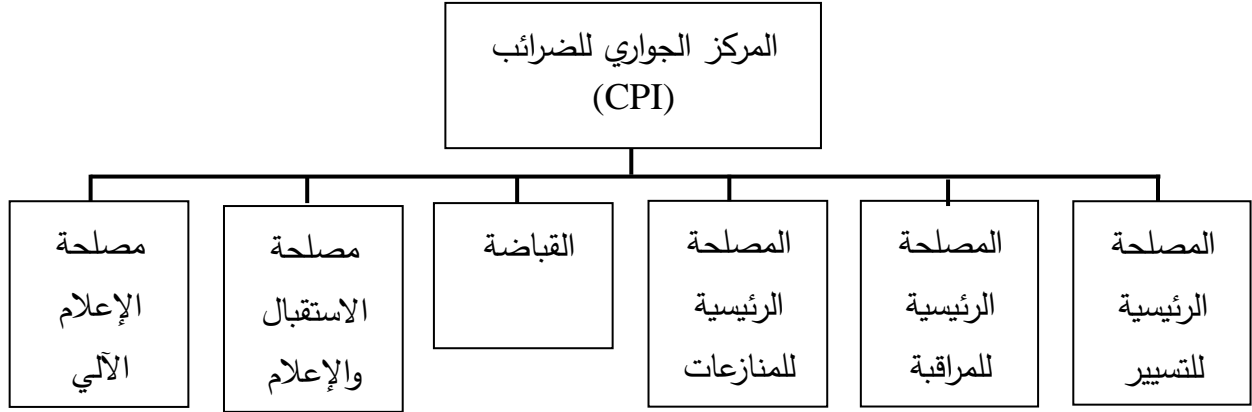
4.3 المراكز الجوارية للضرائب: من المصالح المستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري، وهي بمثابة النموذج المصغر لمراكز الضرائب فهو يعتبر مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، الذي حل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات)، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، وتتكفل بـ: (أحمية و دويس، 2022، صفحة 568)

- تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوارى للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه أي المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية كما أنها تدرس الشكاوى وتعالجها.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها:

الشكل (10.1): الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب
المصلحة الرئيسية للتسيير
<https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/24 على ساعة

.10:30

المصلحة الرئيسية للتسيير

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية

تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية خطوة أساسية نحو تطوير الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب وتبسيط المعاملات الضريبية حيث تساهم في تحول العمليات الإدارية التقليدية إلى خدمات إلكترونية متطورة وتهدف إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في النظام الضريبي مما يساهم بشكل كبير في دعم الرقابة الجبائية وتقليل فرص التهرب الضريبي، فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى مختلف جوانب رقمنة الإدارة الجبائية وكذا أثر تعميمها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول رقمنة الإدارة الجبائية

تعد رقمنة الإدارة الجبائية تحول شامل يسعى إلى تحديث نظام الضرائب، وبهذا الصدد سنتطرق إلى كل من تعريف رقمنة الإدارة الجبائية والأهمية التي تكتسبها بالإضافة إلى الأهداف التي تقوم عليها.

أولاً: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

عرفت رقمنة الإدارة الجبائية على أنها إستراتيجية قائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء دراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الإستراتيجية من بين أحد الإستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية والتي يتطلب فيها أن تكون بأقل تكلفة وتتم في التوقيت المناسب والعنصر الأهم أنها تفي باحتياجاتهم. (سليمانى و قارة ، 2023، صفحة 364) وعرفت أيضاً بأنها تقنية جديدة تسعى إلى تقديم خدمات جبائية عالية الجودة لدافعي الضرائب وتقوم كذلك بإجراءات تحصيل الضرائب المفروضة على المكلفين بشكل فعال، والميزة التي توفرها رقمنة الإدارة الجبائية: أنها تقدم خدمات من خلال منصات رقمية، على سبيل المثال (التقييم الجبائي، الإقرار الجبائي، طلب المستندات الجبائية). (بن خالدي، دوش، و بوترفاس، 2024، صفحة 318)

مما سبق نستنتج أن رقمنة الإدارة الجبائية هي عملية تحويل الإجراءات والعمليات الجبائية من التعاملات الورقية إلى أنظمة رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا لتلبية احتياجات كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، وبذلك تحسن من عمليات التحصيل الضريبي كما أنها تهدف إلى مكافحة الغش والتهرب الضريبيين

ثانياً: أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

تظهر الأهمية البالغة التي تكتسبها الإدارة الجبائية من الرقمنة في تطوير الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب وتساهم في تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، فهي تسهل التعاملات بين الإدارة والمكلفين وتبسيط إجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية والمؤسسات المختلفة، فمن خلال الرقمنة يمكن للمكلفين إنجاز معاملاتهم الضريبية بسهولة وسرعة مما يوفر عليهم الوقت والجهد، بالإضافة إلى ذلك تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية والعدالة وذلك من خلال توحيد الإجراءات والقضاء على التعاملات الورقية التي يمكن التلاعب بها لربح أماكن التخزين والأرشفة وتقليل التهرب الضريبي، كما أنها تخفض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.

(عوان و سعيداني، 2024، صفحة 169)

ثالثاً: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال رقمنة إدارتها الجبائية إلى تقديم الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات لإتمام مهامها والوصول لأهدافها، بالإضافة إلى ذلك تسعى المديرية إلى ضمان الحماية للمعطيات وذلك من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة وضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين وضمان التكوين المناسب في المجال التقني وذلك بوضع برنامج تدريبي مستمر لهم لتعزيز مواكبتهم لأحدث التطورات في هذا المجال وذلك بما يتناسب مع مهام كل منهم، كما أنها تسعى إلى تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة مما يحقق رضاهم ويزيد من التزاماتهم بالواجبات الضريبية وذلك من خلال فتح فضاءات على شبكة الأنترنت تسمح لهم بتقديم تصريحاتهم عن بعد وكذا بالدفع الإلكتروني بالإضافة إلى تحسين الأداء من خلال آليات المراقبة والتدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها، كما تحاول المديرية العامة للضرائب بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة مع تعزيز عملها في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة. (قويدر و بلول، 2024، صفحة 103)

المطلب الثاني: واقع رقمنة الأنظمة المعلوماتية الجبائية

عملت الإدارة الجبائية على رقمنة أنظمتها من خلال تبني نظام معلوماتي جبائي تمثل في "SAP" والذي تجسد في نظامين "جبايتك" و"مساهمتك".

أولاً: النظام المعلوماتي الجبائي "SAP"

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في إطار العصرية، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة، وعلى هذا الصعيد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع نظام معلوماتي فعال كأحد أولوياتها الأساسية، حيث تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات صلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات وذلك من خلال تعاقدها مع شركة إسبانية Indra-Sistemas لوضع نظام معلوماتي جبائي SAP يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي بمرحلة الصيانة والضمان، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (SAP-ERP) يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية مع برمجة العناصر الآتية: (حداش و شارفي، 2022، الصفحات 176-

(177)

✓ ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.

✓ التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

1. تنظيم النظام المعلوماتي الجبائي SAP: تم تنظيمه وتقسيمه على العديد من الورشات تتمثل في: (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023، الصفحات 77-78)

- الورشة الأولى: ورشة الاندماج الوظيفي وتتكون من 7 مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط تتمثل هذه المجموعات في:
 - المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة.
 - المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.
 - المجموعة 03: الوعاء والتصفية.
 - المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة.
 - المجموعة 05: الرقابة الجبائية.
 - المجموعة 06: المنازعات.
 - المجموعة 07: الإشراف.
- الورشة الثانية: ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات.
- الورشة الثالثة: ورشة الواجبات.
- الورشة الرابعة: ورشة الهندسة والهندسة التقنية.
- الورشة الخامسة: ورشة الإيرادات/توزيع.
- الورشة السادسة: ورشة التكوين.
- الورشة السابعة: خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

2. أهداف النظام المعلوماتي الجبائي SAP: إن تطبيق هذا النظام على مستوى المصالح المديرية العامة للضرائب يهدف إلى تحقيق النجاعة من خلال: (بوزيان و محي الدين، 2021، الصفحات 298-299)

- المساهمة في تقليل المبالغ المستحقة للإدارة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة والتي يصعب استردادها، مما يزيد من معدلات التحصيل الضريبي ويقلل من مشكلة نقص الوعي الضريبي لدى الجهات المعنية.
- الإلمام الشامل للمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- التكفل السريع باهتمامات المجتمع الضريبي سواء كانت متعلقة بالقضايا الجبائية أو الانشغالات الخاصة يساهم في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية بما يشمل الاستقبال وتعزيز الأداء.
- المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين الذين يرتكبون مخالفات ضريبية ويتهربون من دفع الضرائب المستحقة عليهم.

3. النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي الجبائي SAP: لقد تعددت هذه النتائج بحيث نذكر منها:

(سعيدي و بلقيرة، 2019، صفحة 64)

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية بدءا من تسجيل المكلفين وحساب الضريبة وحتى تحصيلها ومتابعة الملفات الضريبية، مع السماح لجميع الموظفين بالوصول الى النظام بشكل آمن ومراقب.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.
- تتيح قاعدة البيانات المركزية التي تضم معلومات مفصلة عن جميع المكلفين للمحققين الوصول المباشر إلى سجلات كل مكلف والقيام بفحصها بسهولة وسرعة أثناء القيام بمهامهم.
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني وكذا مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة.
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال بوابة إلكترونية آمنة.

ثانيا: النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك"

تعد بوابة "جبائية" تيك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، وهي مطورة في البيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام، خدمات البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز للضرائب والمركز الجوارى للضرائب، هذه البوابة بصددها تحسن مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات، ولهذا فنحن نعول على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم خدمة الاصغاء لهم، يعتبر مصطلح "جبائية" تيك" لفظ يدل على كلمة "جبائية" في اللغة العربية ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (وزارة، المديرية العامة للضرائب، 2025)

وقد أطلقت المديرية العامة للضرائب (DGI) رسميا نظامها الجديد للمعلومات "جبائية" تيك" على مستوى مركز الضرائب شرق الجزائر باب الزوار في 04 أبريل 2017. (Miloud, 2021, p. 964)

1. مزياه

ويمكن تلخيص امتيازات النظام المعلوماتي "جبائتك" فيما يلي: (حنيش، 2022، صفحة 95)

1.1 فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.

- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.

- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعمليات مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة لدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.

- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2.1 فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع.

- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.

- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.

- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه.

- طلب الشهادات الجبائية.

- الاطلاع على دينه الجبائي كله.

- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط... وغيرها).

- طلب امتيازات جبائية.

ثالثا: النظام المعلوماتي الجبائي "مساهمتك"

بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، حيث يتم إدراج هاته البوابة على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز الضرائب (CDI) ولا على مركز جوارى لضرائب (CPI) حيز الخدمة. (وزارة، المديرية العامة للضرائب، 2025)

عند الانتهاء من إجراءات الانخراط في بوابة مساهمتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن، تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة اكتتابا صحيحا وفقا للقواعد الضريبة المحينة بالإضافة إلى نظام

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

لإرسال التصريحات والدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط، وتتمثل أهم الخدمات التي تقدمها البوابة في: (كماش، 2024، الصفحات 248-249)

- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي والحساب التلقائي.
- إنشاء وتعديل التصريحات بالإضافة إلى إمكانية تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد.

- تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته.
- إجراء عمليات الدفع عن بعد للضرائب والرسوم.
- الاطلاع والتأكد من التصريحات المودعة.
- لاطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها).

المطلب الثالث: أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية

تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام الرقمنة من بين المشاريع التي اعتمدها الإدارة الجبائية فهي تسعى إلى تسهيل التعاملات بين الإدارة والمكلف وجعل النظام أكثر عدالة وشفافية، إلا أن المديرية العامة للضرائب والمراكز التابعة لها لم تكتمل كليا عملية إدماج محور الرقابة الجبائية ضمن نظام المعلومات الجبائية "جبايتك" هناك بعض التحديات التي تواجه هذه العملية مثل عدم اكتمال الربط بين مختلف الأنظمة الإلكترونية، وهذا يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الطرق الكلاسيكية إذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديريات الضرائب يعتمدون على الطريقة التقليدية في عملية الرقابة الجبائية بما في ذلك التحقيق المحاسبي. (قوادري، 2022، الصفحات 244-245)

1. دراسة حالة للتحقيق المحاسبي:

في حالة استخدام نظام جبايتك في الرقابة الجبائية لدراسة ملف خضع للتحقيق المحاسبي فستتم الخطوات الآتية:

1.1 بداية التحقيق المحاسبي: يتم إشعار المكلف ببدء التحقيق المحاسبي إلكترونيا عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق وتسجيل استلامه وذلك بشكل آلي وآمن، مما يضمن وصول الإشعار للمكلف في الوقت المناسب ويوثق ذلك بطريقة إلكترونية، وهذا بخلاف الطريقة الكلاسيكية التي لا تسجل هذه الوثائق ضمن نظام المعلومات.

2.1 الفحص المحاسبي: في هذه المرحلة يتم تسجيل جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالفحص المحاسبي الخاصة بالمكلف بتاريخ المعاينة بشكل إلكتروني، بما في ذلك كافة الملاحظات والنتائج التي توصل إليها.

3.1 إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي: عقب الانتهاء من مختلف الخطوات الأولية للفحص ومراجعة الملفات الضريبية والمحاسبية من الناحية الشكلية والقانونية المعتمدة، يتم إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي استنادا إلى المعلومات الواردة في الإقرارات الضريبية للمكلف والتي يجب أن

تكون موجودة ضمن نظام جبايتك، بالإضافة إلى إقرارات الموردين والزبائن التي يتم جمعها أيضا من نظام جبايتك (بحكم أن الموردين والزبائن يقومون بالإقرار في هذا نظام)، وعلى هذا الأساس يقوم المحقق بنسخ الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي وإدراجه ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك، كما يقوم بنسخه وإدراجه في حساب المكلف مع الإشعار بالاستلام من المكلف، وهذا على غرار الطريقة الكلاسيكية التي يتم فيها إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي وتسليمه يكون يد بيد مع المكلف وهذا يتطلب وقتا أطول.

4.1 دراسة رد المكلف وإجراءات نهاية التحقيق: في هذه المرحلة يقوم المحقق بتسجيل كل المعلومات

المتعلقة برد المكلف والتبريرات المتوصل إليها ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك.

5.1 التبليغ النهائي: في هذه المرحلة يقوم المحقق بإعداد تقرير نهائي للمكلف والذي يوضح كيفية حساب

مختلف الضرائب والرسوم مع تحديد أي غرامات التأخير، يتم بعد ذلك إدراج هذا التقرير في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك مع الاحتفاظ بنسخة من إشعار الاستلام ليكون متاحا للاطلاع عليه.

وفي الأخير يقوم نظام جبايتك بإعداد الورد الفردي آليا بعد تحرير وتسجيل التقرير النهائي للتقرير المحاسبي يبين فيه قيمة الدين الجبائي واجب الدفع اتجاه مديرية الضرائب.

2. آثار تعميم الرقمنة: (قوادري، 2022، صفحة 246)

1.2 المساهمة في التنسيق بين الإدارات: فعند شراء أو بيع بعض العقارات يتم دفع الأتاوات أو رسوم

الضرائب، إلا أن إثبات الملكية يشكل عائقا في العديد من الحالات، وهذا يؤدي إلى توجيه المعني إلى أكثر من مديرية بسبب غياب التنسيق الإلكتروني بين مختلف الإدارات، لذا من الضروري وجود حلقة إلكترونية رقمية تربط بين مختلف القطاعات.

2.2 القضاء على التهرب الضريبي: إن غياب إحصاء دقيق للأشخاص الخاضعين للضريبة يؤدي إلى

انتشار ظاهرة التهرب الضريبي فتعقيد الإجراءات وعدم وجود إلزام بالإعلان عن الدخل الحقيقي يشجع الكثيرين على التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم، لذا فإن تطبيق الرقمنة سيساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية حتى يقوم المكلف بدفع الضريبة دون التوجه لمصلحة الضرائب بصفة مباشرة حيث يتم التحصيل الجبائي من حسابه البنكي أو البريدي وذلك بالتعاون مع وزارة البريد أو البنوك من خلال التعاملات الإلكترونية بشفافية وبعيدة عن أي تلاعبات وتسهيل عملية المتابعة مما يجعل من الصعب على المكلفين التهرب من دفع الضرائب.

3.2 محاربة الغش الضريبي (تضخيم الفواتير): رقمنة قطاع الجمارك سيساعد في القضاء على تضخيم

الفواتير، مما يضمن شفافية المعاملات التجارية، كما تساهم الرقمنة في بناء مناخ استثماري جاذب للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الاستثمار إلى مناخ مستقطب وغير

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

منفرد لذا يجب توفير أرضية لازمة للاتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الاقتصادية، كما ستوفر بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة وتزيد من الإيرادات العامة.

خلاصة الفصل

بناء على ما سبق يمكن القول أن الرقمنة أصبحت ضرورية لا غنى عنها في جميع المجالات فهي تعمل على تبسيط الإجراءات وتسريعها، بحيث فرضتها التحولات التكنولوجية الراهنة وتعرفنا أيضا على الرقابة الجبائية التي تعتبر وسيلة ممنوحة للإدارة الجبائية التي تعمل على اكتشاف الانحرافات والقيام بتصحيحها لضمان عدالة ونزاهة النظام الضريبي وتحصيل الإيرادات اللازمة، وبعد أن تطرقنا إلى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية التي تلعب دورا مهما في بناء نظام ضريبي يتسم بالشفافية كما أنها تساعد في تحسين جودة جمع البيانات الضريبية وتحليلها بدقة أكبر، مما يمكن السلطات الضريبية من تحديد الثغرات والتلاعبات بشكل أسرع وأكثر فعالية، وكذلك تعتمد على بيانات رقمية تساعد على توفير خدمات ذات جودة عالية للمكلفين وتسهيل تفاعلهم مع الإدارة الضريبية مما يقلل في الوقت والجهد وهذا يزيد من مستوى الالتزام الضريبي ويقلل من فرص التهرب.

وعلى ضوء ما تم تناوله في هذا الفصل تبين لنا أن رقمنة الإدارة الجبائية تلعب دورا محوريا في دعم وتطوير أنظمة الرقابة الجبائية وتحديثها مما يعزز كفاءة وفعالية أكبر في إدارة الضرائب، إلا أنها لم تطبق بشكل كامل وتواجه بعض التحديات.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية
تيارت

تمهيد

بعد استعراضنا في الفصل السابق للدراسة النظرية والتي حاولنا فيها الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، نكمل دراستنا في هذا الفصل بدراسة تطبيقية ميدانية بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من أجل معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية، حيث تم الاعتماد على مركز الضرائب لولاية تيارت كميدان للدراسة، واستعنا باستمارة الاستبيان للحصول على معلومات من موظفي المركز ليتم تحليلها وبذلك سيتم اختبار فرضيات الدراسة وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية تيارت والخدمات الرقمية

المبحث الثاني: أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الوصفية وتحليلها

المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية تيارت والخدمات الرقمية

قامت الإدارة الضريبية بإصلاح شامل للهياكل الجبائية، مما أدى إلى إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية من بينها مراكز الضرائب التي تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة ومن بين أهداف إنشائها هو تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث بحيث سنقوم بتقديم نظرة شاملة لمركز الضرائب محل الدراسة والخدمات الرقمية التي يقدمها، ونستعرض كيفية الحصول على رقم التعريف الجبائي الذي يعتبر خطوة أساسية كما تم التطرق إلى كيفية إنشاء حساب في منصتي جبايتك ومساهمته التي تتيح للمتعاملين التصريح والدفع عن بعد بسهولة وسرعة.

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت ومهامه

سنقدم في هذا المطلب كل من تعريف لمركز الضرائب ومختلف المهام التي يقوم عليها.

أولاً: التعريف بمركز الضرائب

يعود القانون الأساسي لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، حيث تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في نهاية سنة 2011 ودخل حيز الخدمة الرسمية في 2014/10/07 وهو مبنى واقع في حي السوناتيا تابع إقليمياً للمديرية الجهوية بولاية شلف ومحلياً لمديرية الضرائب بولاية تيارت حيث يعتبر مصلحة عملية جديدة تختص حصرياً بتسيير الملفات الجبائية، وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة، ويطمح هذا المركز إلى تقديم خدمة نوعية ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

1. مجال اختصاص مركز الضرائب:

1.1 الأشخاص التابعين لمركز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي التي يفوق رقم أعمالها السنوي 8.000.000 دج في السنة.
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج في السنة.
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي IFU والتي تختار الخضوع لضريبة حسب النظام الحقيقي.

2.1 الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG فئة الأرباح المهنية.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على القيمة المضافة TVA.
- حقوق الطابع DT.
- الرسم الداخلي على الاستهلاك.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

- رسم المرور على الكحول.
- الاقتطاعات من المصادر المستحقة على الرواتب، الأجور والعلاوات.
- الاقتطاعات من المصدر المستحق على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء.

ثانيا: مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

➤ في مجال الوعاء:

- تمسك وتسير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

➤ في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

➤ في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات.
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقيم نتائجها.

➤ في مجال المنازعات:

- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعوض قروض الرسوم.

➤ في مجال الاستقبال والإعلام:

- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد وتسيرها.
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

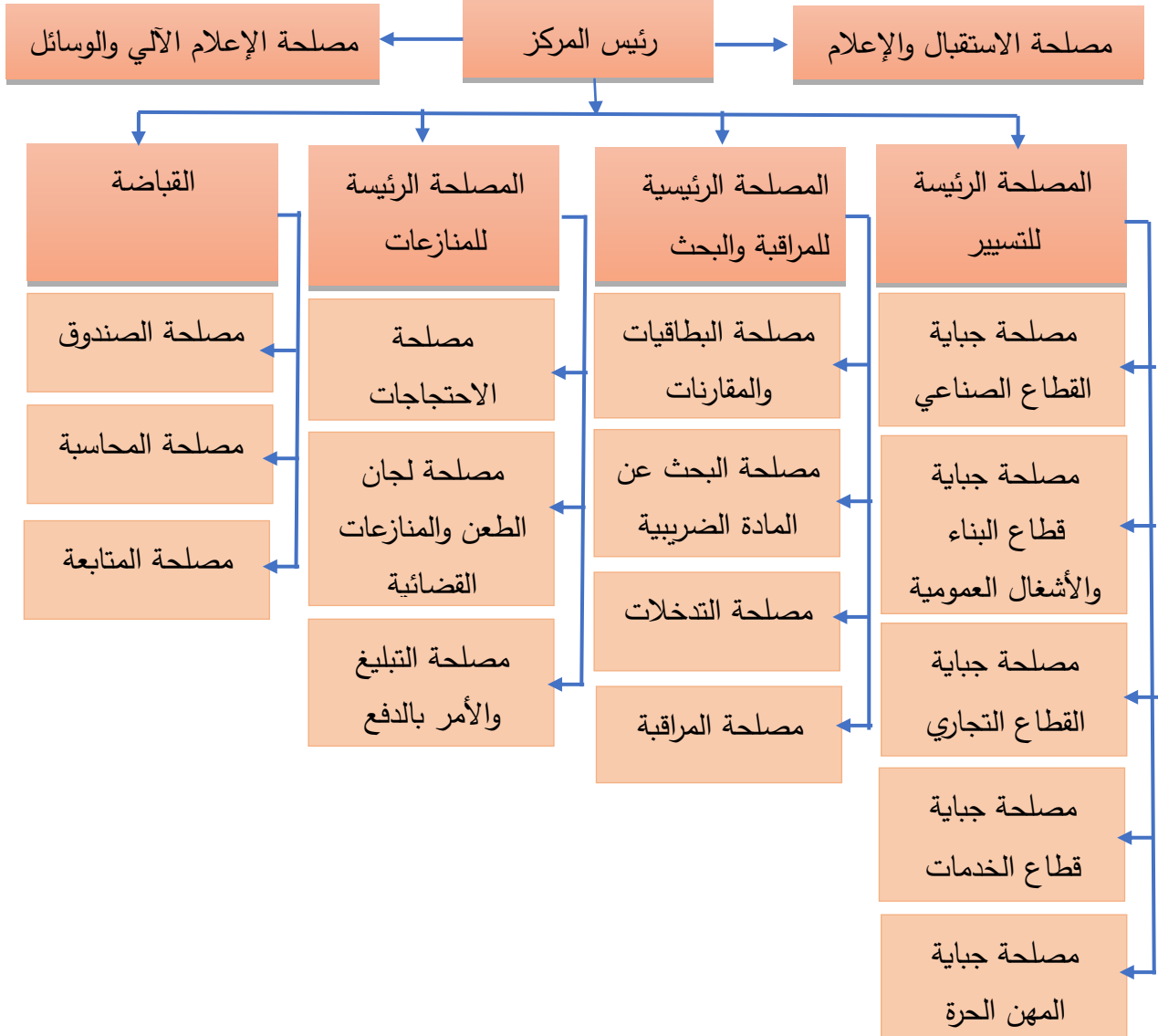
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

يعد الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بمثابة الإطار الذي يحدد ترتيب المستويات الإدارية والوظائف والمهام داخل المركز مما يساهم في تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية.

أولاً: الهيكل التنظيمي العام

تنظم مراكز الضرائب التي يسيروها رئيس مركز في ثلاثة (03) مصالح رئيسية ومصليحتين (02) وقباضة كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بولاية تيارت



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف مركز الضرائب.

ثانياً: التعريف بمصالح المركز

1. رئيس المركز: يمثل رئيس مركز الضرائب دوراً هاماً ورئيسياً والذي يتمثل في:

- تسيير وإدارة شؤون المؤسسة.
- يتمتع ويملك جميع الصلاحيات في إصدار القرارات وتنفيذها.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

- دراسة ومراقبة مختلف المواضيع والإشكاليات المطروحة واتخاذ القرار النهائي.
- 2. **المصلحة الرئيسية للتسيير:** وهي تكلف بالمهام الآتية:
 - التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.
 - المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي لضرائب.
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية.
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير خمسة (05) مصالح وهي:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
 - المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
 - المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.
3. **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:** هي مصلحة مختصة تعمل على إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها وكذلك تهتم باقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية.

أما التحقيقات التي تقوم بها هذه المصلحة تتمثل فيما يلي:

- التحقيق في المحاسبة والجباية.
- التحقيق المصوب في المحاسبة.
- الرقابة على الوثائق.

تضم هذه المصلحة الرئيسية أربع (04) مصالح وتتمثل في:

- **مصلحة البطاقات والمقارنات:** وتتكفل ب:
 - المصادر تشكيل وتسهيل فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
 - مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
 - التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

- **مصلحة البحث عن المادة الضريبية:** تعمل في شكل فرق وتتكفل ب:
 - إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
 - اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
 - **مصلحة التدخلات:** تعمل في شكل فرق وتتكفل ب:
 - برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
 - اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات واستعلامات المجمعة.
 - **مصلحة المراقبة:** تعمل في شكل فرق وتتكفل ب:
 - إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان.
 - إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.
 - 4. **المصلحة الرئيسية للمنازعات:** وتقوم بالمهام التالية:
 - دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
 - 5. **القباضة:** وتكلف بما يلي:
 - التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو جداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- تعمل على تسيير:
- مصلحة الصندوق.
 - مصلحة المحاسبة.
 - مصلحة المتابعات وتنظم في شكل فرق.
6. **مصلحة الاستقبال والإعلام:** وتكلف ب:
 - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
 - نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

7. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات وخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: خطوات التسجيل في البوابات الرقمية

سنستعرض في هذا المطلب خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي الذي يعتبر أداة لتحديد الهوية الضريبية ونتطرق إلى كيفية إنشاء حساب على البوابتين جبايتك ومساهمته حيث هذه الخطوات تهدف إلى تسهيل إجراءات التسجيل والتصريح الجبائي مما يعزز الكفاءة وتوفير الوقت والجهد.

أولاً: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF

في يوم 2025/02/19 تم التوجه إلى مصلحة الاستقبال والإعلام المسؤولة على فتح الملفات الجبائية في النظام الرقمي من طرف استقبال رئيسة المصلحة وتم التطرق إلى مراحل فتح الملف حيث يجب أولاً الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF، فقد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع خدمة عبر الإنترنت للمكلفين تتيح لهم تقديم طلب الترخيم الجبائي فقد أصبح بإمكانهم الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونياً من خلال العنوان الإلكتروني عبر الرابط <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> وللحصول على رقم التعريف الجبائي يتم اختيار طبيعة الشخص إذا كان طبيعي أم معنوي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2.2): بوابة رقم التعريف الجبائي

The screenshot displays the 'IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE' website interface. At the top, it shows the date '25 Février 2025', the number of visitors 'Visiteurs Connectés au Site: 3677490', and a 'Contactez-nous' link. The main heading is 'Faites votre demande de NIF ici'. Below this, there are two main sections: 'Vous êtes une personne morale' and 'Vous êtes une personne physique'. Each section lists six steps: 1- Formulaire de demande d'immatriculation fiscale, 2- Suivre Votre demande, 3- Editer votre attestation d'immatriculation fiscale, 4- Rééditer votre accusé de réception, 5- Récupérer Votre numéro demande, and 6- Modifier Votre demande. To the left of the 'Personne morale' section, there are red arrows pointing to the text 'شخص معنوي' (Legal Entity). To the left of the 'Personne physique' section, there are red arrows pointing to the text 'شخص طبيعي' (Natural Person). On the right side, there is a 'Procédure d'obtention du NIF' section with detailed instructions in French, including 'Les étapes à suivre' and 'Première étape: Dépôt de la demande'.

المصدر: الموقع <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/27 على ساعة

9:30

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

في هذه الحالة سنقوم بالتسجيل على أساس شخص معنوي وذلك عن طريق إتباع الخطوات التالية:

1. تقديم الطلب: ويتم بالولوج إلى Formulaire de demande d'immatriculation fiscale d'un

personne morale من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي.

- بمجرد الدخول تظهر نافذة بها خياران حيث الخيار الأول: Demander le NIF pour le siège

وهو مستخرج سجل تجاري رئيسي، أما الخيار الثاني: Demander le NIF pour l'unité معناه

مستخرج سجل تجاري ثانوي كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

Contactez-nous

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscal «NIF»
Personne Morale

Demander le NIF pour le siège

Demander le NIF pour l'unité

Retour

Direction Générale des impôts - 2016
Email: did-nifenligne@mfi.gov.dz

المصدر: الموقع <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/PM/ChoixMorale.asp> تم الاطلاع عليه

يوم 2025/02/27 على ساعة 9:40

وعند الضغط على أحد الخيارين تظهر نافذة موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (4.2): نافذة طلب رقم تعريف جبائي (شخص معنوي)

Contactez-nous

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscal «NIF»
Personne Morale / Siège

Numéro du registre de commerce: - 00 / --wilaya--

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543-15
Numéro du registre de commerce : 15B876543-00/16
رقم السجل التجاري:

E-mail:

Confirmer votre email:

Saisir le code sécurité affiché C1D1A4 code sécurité

si code illisible, générer un autre code

Suivant Retour

Direction Générale des impôts - 2016
Email: did-nifenligne@mfi.gov.dz

المصدر: الموقع <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/PM/FormulaireMorale.asp?cas=1>

تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/27 على ساعة 9:45

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

- ومن ثم يتوجب على المكلف إدخال البيانات الخاصة به رقم السجل التجاري وصفيرين بجانبه وهذا يعني أنه قيد رئيسي وإذا كان ثانوي نجد 01،02.. وهكذا حسب السجلات الثانوية، رقم الولاية، البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة مع تأكيده من أجل التثبيت، وإدخال رمز التأكيد ثم الضغط على خيار suivant لتظهر لنا نافذة خاصة بمعلومات الشركة (اسم الشركة، تاريخ الإنشاء، عنوان ممارسة النشاط، النشاط الرئيسي الممارس، مديرية الضرائب لولاية، مركز الضرائب، رقم السجل التجاري الموجود في التصريح بالوجود) يتم ملأها.
 - وبعدها يتم التأكد من صحة المعلومات.
 - إظهار وصل استلام الطلب مع تحميله وطباعته.
 - 2. **متابعة الطلب:** وبعد فترة قصيرة تقدر بيومين أو أكثر يقوم المكلف بإعادة الدخول إلى الموقع من أجل إتمام طلبه وهذا عن طريق ملئ المعلومات اللازمة.
 - 3. **طباعة شهادة التسجيل الجبائي:** بعد قبول الطلب يقوم المكلف بطباعة شهادة التسجيل لاصطحابها إلى إدارة الضرائب.
 - 4. **التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي:** للتحقق من صحة الشهادة يجب التوجه إلى خدمة الإدارة التي يعتمد عليها المكلف مثل CDI مرفقا بالوثائق التالية:
 - إشعار الاستلام، كما هو موضح في (الملحق رقم 01).
 - نسختين من شهادة التسجيل الجبائي، الموضحة في (الملحق رقم 02).
- في حالة كانت جميع المعلومات الخاصة بالمكلف صحيحة سيقوم مدير الخدمة بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة بعد ذلك تقوم الإدارة العامة للضرائب بنشر رقم التعريف الجبائي الخاص به على موقع المصادقة <https://nif.mfdgi.dz/nif.php>، والحصول على BP وهو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي يتكون من 10 أرقام بالنسبة للشخص الطبيعي يبدأ ب *****1000 أما الشخص المعنوي يبدأ ب *****2000 خاص بالإدارة الجبائية.
- أما إذا كان شخص طبيعي يتم الولوج إلى Formulaire de demande d'immatriculation fiscale d'un personne physique فتظهر النافذة الموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (5.2): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي (شخص طبيعي)

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscale « NIF »
Personne Physique

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543 | 15
رقم السجل التجاري: 15A876543-00/16
Numéro du registre de commerce :

Nom:
Prénom(s):
E-mail:
Confirmer votre E-mail:

Saisir le code sécurité affiché: L2MAZ5 code sécurité
si code illisible, générer un autre code

Suivant Retour

Direction Générale des impôts - 2016
Email: did-nifenligne@mf.gov.dz

المصدر: الموقع <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/PPH/FormulairePhysique.asp> تم

الاطلاع عليه يوم 2025/02/28 على ساعة 10:00

ليتم ملأ هذه المعلومات والضغط على خيار suivant لتظهر لنا نافذة بها معلومات شخصية للمكلف (الإسم واللقب، تاريخ ومكان الإزدياد، رقم شهادة الميلاد، نوع النشاط، مكان النشاط، مركز الضرائب التابع له، رقم السجل التجاري) يملأها وبعد التأكيد نتبع نفس الخطوات المتبعة سابقا في الشخص المعنوي للحصول على رقم التعريف الجبائي.

ثانيا: خطوات إنشاء حساب في بوابة الإلكترونية جبائتك

1. ملف الانخراط

يعتبر الاككتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات " جبائية" تيك " وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط، هذا الاككتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين.
يتضمن ملف الاككتاب:

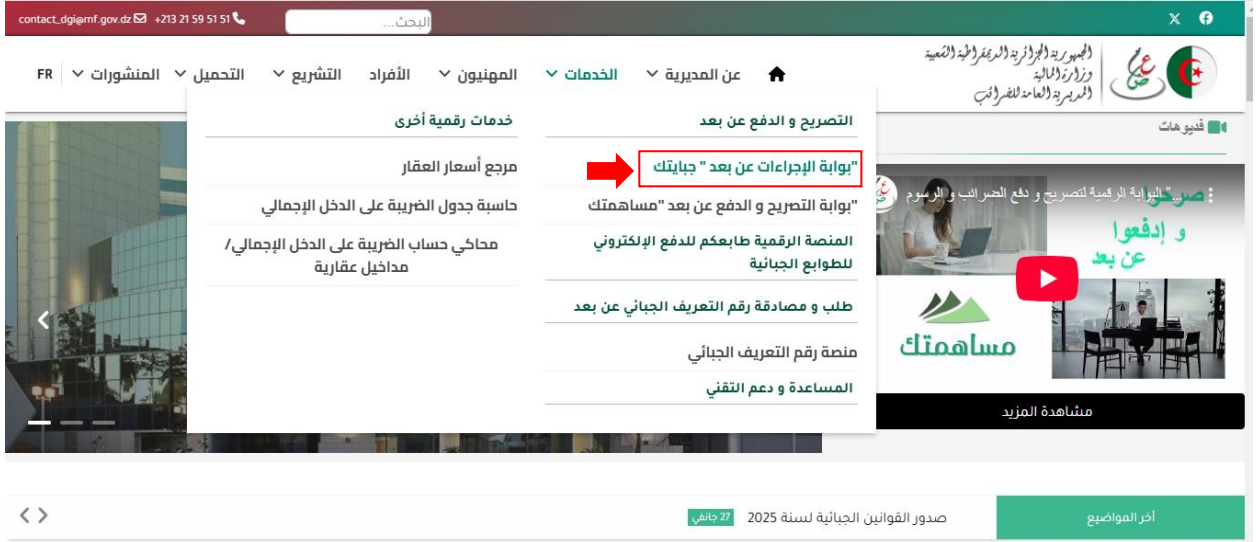
- استمارة طلب الاككتاب، (الملحق رقم 03).
- دفتر الأحكام العامة، (الملحق رقم 04).
- كشف أو كشوف التعريف البنكي الهوية البنكية (RIB).
- تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص فيه للموقع على استمارة الاككتاب بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن الموقع على الاستمارة الممثل القانوني للمكاتب.

بعد تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بحجز موعد من اختياره على بوابة "جبائية" تيك" من أجل إيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال للهيئة التابع لها، حيث يستلم المكلف بالضريبة يوم ايداعه للملف ظرفا مغلقا يحتوي على رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

2. خطوات الانخراط

للقيام بالاشتراك عبر الإنترنت يجب على المكلف الوصول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت JIBAYATIC عبر موقع الويب DGI على الرابط www.mfdgi.gov.dz من خلال الضغط على قائمة الخدمات الإلكترونية ثم اختيار بوابة الإجراءات عن بعد كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.2): واجهة إظهار قائمة الخدمات الإلكترونية



المصدر: الموقع <https://www.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/28 على ساعة 2:30

بمجرد الدخول إلى بوابة الإقرار والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت موقع DGI، يتم النقر فوق منطقة التصريح والدفع عن بعد وبالتالي يتم الوصول إلى الجلسة الخاصة بالمكلف باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (7.2): بوابة الإجراءات عن بعد جبايتك



المصدر: الموقع https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/01 على ساعة 11:30

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

ليتم بعد ذلك تسجيل الدخول إلى حساب المكلف بالضريبة باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور كما يظهره الشكل أدناه.

الشكل رقم (8.2): واجهة إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور

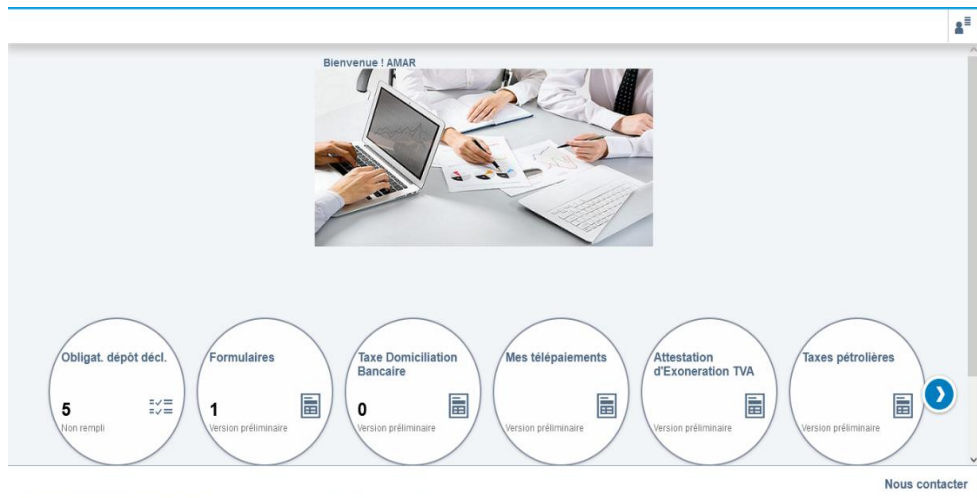


المصدر: الموقع <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/#/Logon> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/01 على ساعة 11:35

أما في حالة المرة الأولى من التسجيل يمكن فتح حساب خاص بالمكلف باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور التي تم إصدارها من قبل دائرة الضرائب التي ينتمي إليها (DGE, CDI, CPI) بعد طلب التصريح والدفع عبر الأنترنت ولأسباب أمنية فإن كلمة المرور صالحة فقط للدخول الأول حيث يمكن تغييرها لاحقاً أين سيتم مطالبة المكلف تلقائياً بتغيير كلمة المرور الخاصة به ويتم تجديدها كل ثلاثة أشهر.

ليصل المكلف إلى الأرضية الخاصة به لتظهر له عدة خصائص في النافذة التالية وخانات للتصريح والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (9.2): منصة جبايتك



المصدر: jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/home

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

بعد ذلك يتعين على المكلف اختيار أحد الالتزامات واجبة الدفع عليه بصفة شهرية G50 الموضح في (الملحق رقم 05) أو ثلاثية أو سنوية، وفي هذه المرحلة يجب عليه ملاً المعلومات بدقة وعناية وذلك لأنها تتعلق بمختلف أنواع الضرائب التي يتوجب عليه دفعها، مثل الرسم على القيمة المضافة TVA، الرسم على النشاط المهني TAP، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، وغيرها من الضرائب.

ملاحظة: تم إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP، حسب قانون المالية لسنة 2024.

وبمجرد إدخاله رقم الأعمال الخاص به سيقوم النظام بحساب تكلفة مجموع الضرائب المستحقة وذلك يكون آليا بدون جهد وعناء وفي الأخير وبمجرد التصريح عن بعد يدخل تلقائيا تصريحه في نظام SAP بأنه تم التصريح.

ثالثا: خطوات إنشاء حساب في بوابة الإلكترونية مساهمتك

1. ملف الانخراط

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات مساهمتك وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط.

إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين بحيث يتضمن ملف الاكتتاب:

- دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة، (الملحق 06).
- استمارة طلب الاكتتاب، (الملحق 07).
- تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص للموقع على استمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه إذا لم يكن الموقع على الاستمارة ممثلا قانونيا له.

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من أجل إيداع الملف. ويتم ذلك على مستوى قبضة الضرائب التابع لها والتي تقوم بتحديد موعد له من اجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به.

في اليوم الموعود يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

2. خطوات الانخراط


للقيام بالاشتراك عبر الإنترنت وإنشاء حساب خاص للتصريح والدفع عن بعد عبر بوابة مساهمتك يجب على المكلف أولا الولوج إلى الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> ليظهر الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (10.2): إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك



المصدر: الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/03 على ساعة 9:30

لتظهر صفحة لإدخال رقم التعريف الجبائي NIF وبعد إدخاله ستظهر بيانات شخصية وجبائية كما يلي:
الشكل رقم (11.2): نافذة البيانات الشخصية والجبائية للمكلف



المصدر: الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/03 على ساعة 9:35

حيث الإطار الأول خاص ببيانات المكلف والإطار الثاني خاص ببيانات الممثل القانوني إذا وجد والإطار الثالث خاص ببيانات المفوض إذا وجد أما الإطار الرابع فهو خاص بخدمة الدفع عبر التحويل البنكي لزيائن البنك الوطني Ebanking بالنسبة للحائزين على بطاقات الدفع سواء "الذهبية" أو "بطاقة الدفع عبر البنوك (CIB)" لا يتوجب عليهم إدخال بيانات البطاقة فهم غير معنيين بالإطار الرابع.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

بعد ذلك يتم التحقق من المعلومات التي تم إدخالها وتعليم علامة موافق على Captcha لضمان أمن العملية ثم الضغط على زر Sauvegarde وبمجرد الانتهاء من عملية التسجيل يتم عرض رسالة تشير إلى نجاح العملية ويتم عرض إشعار التسجيل في شكل PDF مع الاحتفاظ به بالنقر على زر Enregistrer ثم تحميله وطباعته وفي الأخير دفع ملف الانخراط لدى القبضة ليتم تسليم كلمة المرور الأولية للحساب والدخول إلى حساب مساهمتك عبر الرابط <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> لتظهر النافذة التالية:

الشكل رقم (12.2): تسجيل الدخول إلى بوابة مساهمتك



المصدر: الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/03

على ساعة 9:40

وبمجرد الدخول الأولي إلى الحساب سيتم التوجيه إلى تغيير كلمة المرور وهذا لضمان حماية وخصوصية البيانات وهكذا يتم التصريح والدفع عبر حساب مساهمتك.

المبحث الثاني: أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع فمن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي والتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث من خلال هذا المبحث سيتم استعراض أداة الدراسة لجمع البيانات بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة مع تحديد مجتمع وعينة الدراسة كما يتضمن هذا الجزء أساليب المعالجة الإحصائية واختبار ثبات وصدق الاستبيان.

المطلب الأول: الإجراءات الأولية للدراسة الميدانية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بيان الأداة الرئيسية التي من خلالها يتم جمع البيانات والمعلومات مع توضيح مراحل إعدادها وكذلك تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة التي سيتم تطبيق هذه الأداة عليها.

أولاً: أداة جمع البيانات

نعني بأداة جمع البيانات الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة بشكل دقيق وشامل لبحثه، واعتماداً على طبيعة الموضوع والمنهج المتبع ونظراً للبيانات المطلوبة والوقت المسموح به والإمكانات المتاحة، اخترنا استمارة الاستبيان كأداة بحثية رئيسية لتغطية جوانب الموضوع من الناحية التطبيقية واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، حيث تعرف أداة الاستبيان على أنها مجموعة من الأسئلة المنظمة والمصممة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الأفراد التي تم اختيارها بهدف الحصول على بيانات كمية أو موضوعية حول موضوع الدراسة وهي تستخدم في العديد من المجالات البحثية والعلمية.

ثانياً: تحضير استمارة الاستبيان

عند شرونا في إعداد الاستبيان تصادفنا مع عدد من التحديات التي حاولنا تجاوزها، وبعد اطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراستنا مررنا بثلاثة مراحل نذكرها كما يلي:

مرحلة التصميم: في هاته المرحلة قمنا بإعداد الاستمارة بناء على الجانب النظري للدراسة وبالاستفادة من أعمال الباحثين في الدراسات السابقة لتصاغ أسئلة الاستبيان انطلاقاً من إشكالية الدراسة والأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ منها:

- الاعتماد على الأسئلة المغلقة وهذا لتسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.
- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة بعيدة عن التعقيد وواضحة.
- ربط عبارات الاستبيان مع ما يناسب فرضيات الدراسة بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- التنسيق بين الأسئلة والأخذ بعين الاعتبار تدرجها وتسلسلها مع تفادي التكرار.

وبعد صياغة الأسئلة بشكل أولي تم تقديمها للأستاذ المشرف من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات، وذلك لضمان دقة وفعالية استمارة الاستبيان في جمع البيانات ولتجنب الأخطاء المنهجية والفنية المحتملة والتحقق من دقة وملائمة صياغة الأسئلة ولضمان تغطية شاملة لجميع جوانب البحث.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

مرحلة إعادة التصميم: بعد تلقي الرد من طرف الأستاذ تم أخذ الملاحظات بعين الاعتبار وتطبيق التعديلات اللازمة، حيث قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة مع تبسيطها وتوضيحها أكثر لجعلها قابلة للفهم والحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة على فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

مرحلة التصميم النهائي للاستبيان: وهي آخر مرحلة في إعداد الاستبيان فبعد تطبيق التعديلات ومراعاة جميع الملاحظات وتعديل محاور وأسئلة الاستبيان تم الحصول على الموافقة من الأستاذ والحصول على الشكل النهائي للاستبيان الذي تم تسليمه لمختلف أفراد عينة مركز الضرائب لولاية تيارت.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

من المهم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها بدقة لضمان صحة النتائج وقابليتها للتعميم مما يساهم في تعزيز موثوقية البحث وصلاحيته للنتائج.

1. مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية للأفراد أو الوحدات التي تهم الدراسة وتشمل جميع الأفراد والعناصر التي تتوافر فيها الشروط والمعايير المحددة من قبل الباحث ويتم استهدافها لجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة.

2. عينة الدراسة

عينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة منهجية بهدف جمع البيانات وتحليلها وينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة لضمان صحة النتائج وقابليتها للتعميم، حيث أنه قد بلغ حجم العينة 55 استمارة موزعة على موظفي مركز الضرائب لولاية تيارت، واعتمدنا على طريقة التسليم المباشر أي التوجه إلى المركز وتوزيع الاستبيان على الموظفين وذلك لشرح وتوضيح أي غموض فيه مع مراعاة الجدية في الإجابة عليه، إلا أنه قد واجهتنا بعض المشاكل من طرف الموظفين من بينها التماطل في الإجابة رغم زيارتنا المتكررة لهم والإجابة بشكل عشوائي، حيث تم استرجاع 45 استمارة صالحة للتحليل والإدخال واستبعاد 8 استمارات لعدم اكتمالها وعدم استئانها للشروط المطلوبة، واستمارتين غير مسترجعة وذلك لعدم إعطاء الاستبيان أهمية وعليه كان توزيع الاستمارات مبنية حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم (1.2): إحصائيات متعلقة بعدد الاستمارات الموزعة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	55	100%
الاستمارات الغير المسترجعة	02	3.63%
الاستمارات المسترجعة	53	96.36%
الاستمارات الملغاة	8	14.54%
الاستمارات صالحة للدراسة	45	81.81%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على فرز استمارات الاستبيان.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

ومنه الاستثمارات الصالحة للدراسة 45 استمارة وهي تمثل نسبة 81.81% مما تم توزيعه وهي نسبة كافية ومقبولة للتحليل وبذلك يكون عدد عينة الدراسة التي ستخضع بياناتها لتحليل 45 موظف.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وأساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة

سنركز في هذا المطلب على هيكل الاستبيان المستخدم في الدراسة مع تعيين المقياس المناسب لهاته الدراسة بالإضافة إلى توضيح البرنامج الإحصائي المستخدم لتحليل البيانات وتفسير النتائج.

أولاً: هيكل استمارة الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع فرضيات الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الحالية، وبعد عرضه على الأستاذ المشرف وتصحيحه والأخذ بملاحظاته جاء الشكل النهائي كما هو موضح في (الملحق رقم 08) بحيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يتضمن مقدمة عامة حول الموضوع لشرح أهداف الاستبيان.
- القسم الثاني: يتمثل في البيانات الشخصية لأفراد العينة ويشمل: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية بالإضافة إلى الخبرة المهنية.
- القسم الثالث: يحتوي على ثلاثة محاور كل محور يجيب على الفرضيات الفرعية حيث تم تقسيمها إلى:
 - ✓ المحور الأول: يتناول واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية ويشمل خمس عبارات.
 - ✓ المحور الثاني: يتعلق بتأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية ويرتكز على عشرة عبارات.
 - ✓ المحور الثالث: يعالج أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية ويحتوي على ست عبارات.

ثانياً: اختيار مقياس أداة الدراسة

من أجل الحصول على إجابات أفراد العينة تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي كأداة لقياس آراء المبحوثين وذلك لأنه أكثر ملائمة لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة وكونه أكثر المقاييس استخداماً لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار عن مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح وقد تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة لتوجيه المبحوثين وترجمت الاستجابات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): درجة الموافقة لعبارات الاستبيان

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

ومن أجل تحديد مجالات مقياس ليكارت الخماسي الحدود الدنيا والعليا المستخدمة تم حساب المدى على النحو التالي:

$$\text{المدى} = \text{أعلى درجة في المقياس} - \text{أدنى درجة في المقياس} = 5 - 1 = 4$$

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة كالآتي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

طول الفئة = المدى / عدد درجات الموافقة = $0.8 = 5 / 4$

بإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال انطلاقا من العدد 1 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3.2): مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الفئة]1.80-1]]2.60-1.80]]3.40-2.60]]4.2-3.40]]5-4.20]
مستوى القبول	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثا: البرنامج المستخدم في تحليل البيانات

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة من عينة الدراسة تم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences ورقم نسخة إصدار البرنامج المستخدم هو SPSS V26 حيث أنه يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية المندرجة ضمن:

الإحصاء الوصفي: مثل الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي...إلخ.

الإحصاء الاستدلالي: مثل معامل الارتباط، اختبار الفرضيات...إلخ

وقد تم تطبيق مجموعة من هذه الاختبارات الإحصائية نذكرها على النحو التالي:

1. التكرار والنسب المئوية: تم الاستعانة بها للتعرف على الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وكذا لتحديد استجاباتهم اتجاه عبارات محاور الاستبيان، ويتم حسابها عن طريق قسمة عدد التكرارات لكل عبارة على عدد أفراد عينة الدراسة.

2. المتوسط الحسابي: ويعتبر المقياس الأوسع استخداما وقد أستخدم لمعرفة أين تتمركز إجابيات أفراد العينة ومدى أهميتها بالنسبة لها، كما يساعد أيضا في ترتيب العبارات واتجاهات آراء المستجوبين وتكون المتوسطات الحسابية محصورة تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان.

3. الانحراف المعياري: هو مقياس من مقاييس التشتت يستخدم لقياس مدى تشتت أو تباعد البيانات حول المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان وكذا متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر أي أقل من الواحد كانت البيانات أكثر تقاربا حول المتوسط أي مؤشر إيجابي والعكس صحيح.

4. اختبار ألفا كرونباخ: يستخدم هذا الاختبار في تقييم وثبات أداة القياس، حيث تشير قيمته التي تتراوح بين (1-0) إلى مستوى الاتساق بين الفقرات، ويعتبر معامل ألفا مقبولا إذا تجاوز 0.7 وأحيانا تقبل قيمة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

0.6 أي كلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة وتقترب من الواحد فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبيان وهو يهدف لضمان صلاحية الأداء وموثوقيتها في قياس المتغيرات بدقة.

5. معامل الارتباط بيرسون: يستخدم معامل الارتباط في تحليل البيانات لتحديد العلاقات بين المتغيرات وقياس مدى تأثيرها على بعضها البعض، أي معرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

المطلب الثالث: اختبار ثبات وصدق الاستبيان

بعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله الأولي يجب اختبار مدى صدق وثبات عباراته في قياس متغيرات الدراسة.

أولا: ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان استقرار المقياس في نتائجه وعدم تناقضه مع نفسه أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، وبغية التحقق من الاتساق والثبات الداخلي لمحاور الدراسة جرى استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم حساب ثبات هذا الاستبيان عن طريق اختبار ألفا كرونباخ القائم على أساس حساب معدل الارتباط للعبارات فيما بينها بالنسبة للمحاور و الاستبيان ككل وقد أسفرت قيمته في النتائج التي يلخصها الجدول أدناه:

الجدول رقم (4.2): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان (الملحق رقم 09)

المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	5 عبارات	0.69
المحور الثاني	تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية.	10 عبارات	0.79
المحور الثالث	أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية.	6 عبارات	0.78
	معامل ألفا كرونباخ الإجمالي	21 عبارة	0.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان والذي كانت قيمته تتراوح بين (0.69-0.79) وهي معاملات مقبولة حيث كانت قيمة 0.69 بالنسبة للمحور الأول أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 5 عبارات أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت قيمته 0.79 أي مقبولة بمجموع 10 عبارات أما فيما يخص المحور الثالث تمثلت قيمته في 0.78 وهذا يعني أنها مقبولة بمجموع 6 عبارات.

كما قد بلغت القيمة الإجمالية لعبارات الاستبيان قيمة 0.85 الذي يضم 21 عبارة وهي قيمة مرتفعة قريبة من الواحد وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

ثانيا: صدق الاستبيان

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم توزيع الاستبيان وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان الذي يقصد به مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وهذا بهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى الحصول على بيانات دقيقة تخدم أهداف البحث وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط ما بين كل عبارة تابعة لنفس المحور، وعليه تم حساب معامل الارتباط بيرسون الموضح في (الملحق رقم 10) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة كما يلي:

1. الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول (واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية):

الجدول التالي يوضح معاملات الارتباط لكل فقرات المحور الأول:

الجدول رقم (5.2): الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعد النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعدة على تطبيق الجباية الرقمية.	0.800**	0.000
2	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج.	0.922**	0.000
3	تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	0.944**	0.000
4	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية.	0.529**	0.000
5	تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية لمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية.	0.491**	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول تراوحت بين 0.491 و0.944 وهي دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات هذا المحور مما يدل على أنها دالة وصادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

2. الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني (تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية):

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط لكل فقرات المحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم (6.2): الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تساعد الرقمنة في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة.	0.602**	0.000
2	تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.	0.724**	0.000
3	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.	0.645**	0.000
4	تعتبر الخدمات الجبائية الرقمية أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية.	0.506**	0.000
5	الرقمنة تساهم في توثيق وأرشفة الملفات بشكل إلكتروني.	0.553**	0.000
6	رقمنة الإدارة الجبائية تقلل من التكاليف الجبائية الخاصة بالإدارة.	0.733**	0.000
7	رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية.	0.740**	0.000
8	الرقمنة تسهل عملية تبادل المعطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث توفر مصادر ضريبية جديدة.	0.566**	0.000
9	تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجبائي.	0.369**	0.013
10	يتميز الموقع الإلكتروني جبايتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.	0.399**	0.007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني تراوحت بين 0.369 و0.740 وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات هذا المحور مما يدل على أنها دالة وصادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

3. الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث (أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية):

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل العبارة من عبارات المحور الثالث كما يلي:

الجدول رقم (7.2): الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم.	0.847**	0.000
2	تجسيد مشروع النظام الجبائي الإلكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجبائية.	0.740**	0.000
3	تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الجبائية.	0.724**	0.000
4	الرقمنة تزيد من شفافية المعلومات التي يقدمها المكلف.	0.392**	0.000
5	يقلل استخدام التصريحات الرقمية من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجبائية.	0.583**	0.000
6	تساعد الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.	0.825**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الثالث تراوحت بين 0.392 و 0.847 وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات هذا المحور مما يدل على أنها دالة وصادقة لما وضعت لقياسه.

4. الصدق الداخلي لمحاور الدراسة

يبين مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالمعدل الكلي للعبارات وعليه تم حساب معامل الارتباط

بيرسون الكلي لفقرات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8.2): الصدق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	0.633**	0.000
المحور الثاني	تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية.	0.876**	0.000
المحور الثالث	أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية.	0.821**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بيرسون لكل محور (المحور الأول بلغ قيمة 0.633 والمحور الثاني بلغ قيمة 0.876 والثالث بلغ 0.821) من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الوصفية وتحليلها

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة، فبعد إجراء الدراسة الوصفية وجمع البيانات يأتي دور عرض النتائج وتحليلها بشكل مفصل حيث سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل خصائص عينة الدراسة تليها استعراض وتحليل عبارات الاستبيان والوقوف على إجابات عينة الدراسة حول صحتها ومدى موافقتهم على مضمونها، وفي الأخير سيتم اختبار فرضيات الدراسة بهدف استخلاص استنتاجات دقيقة وموثوقة تساهم في تعزيز فهم الظاهرة المدروسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

بناء على الإجابات المقدمة في قسم المعلومات الشخصية من الاستبيان تم تحديد بعض الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة (الملحق رقم 11) حيث يتوزع أفراد العينة حسب (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الرتبة الوظيفية، الخبرة المهنية) كالاتي:

1. توزيع العينة حسب الجنس

يبين الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجنس لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

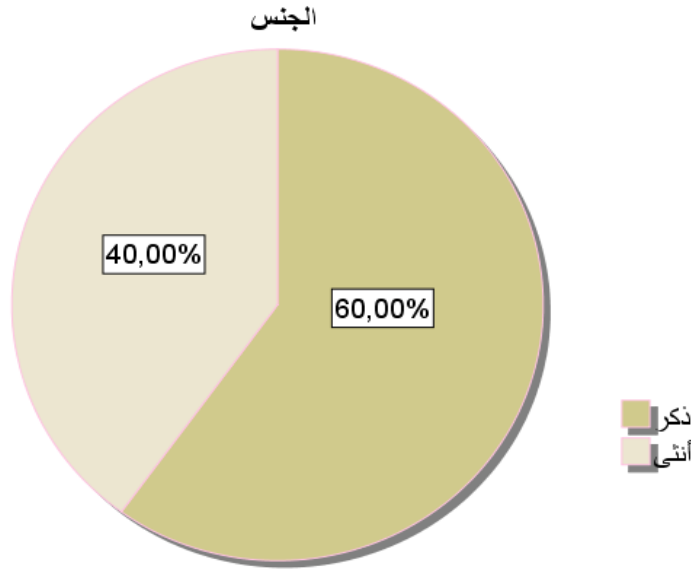
الجدول رقم (9.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	27	60%
أنثى	18	40%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة البالغ حجمهم إجمالاً 45 فرداً، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 27 فرداً بنسبة 60% لصالح فئة الذكور وهي أكبر من نسبة الإناث حيث بلغ عددهم 18 فرداً بنسبة 40% من إجمالي أفراد العينة حيث نلاحظ أن الجانب الذكوري يغلب على الجانب النسوي في هاته العينة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

يتم توزيعها إلى أربع فئات عمرية كما يلي:

الجدول رقم (10.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

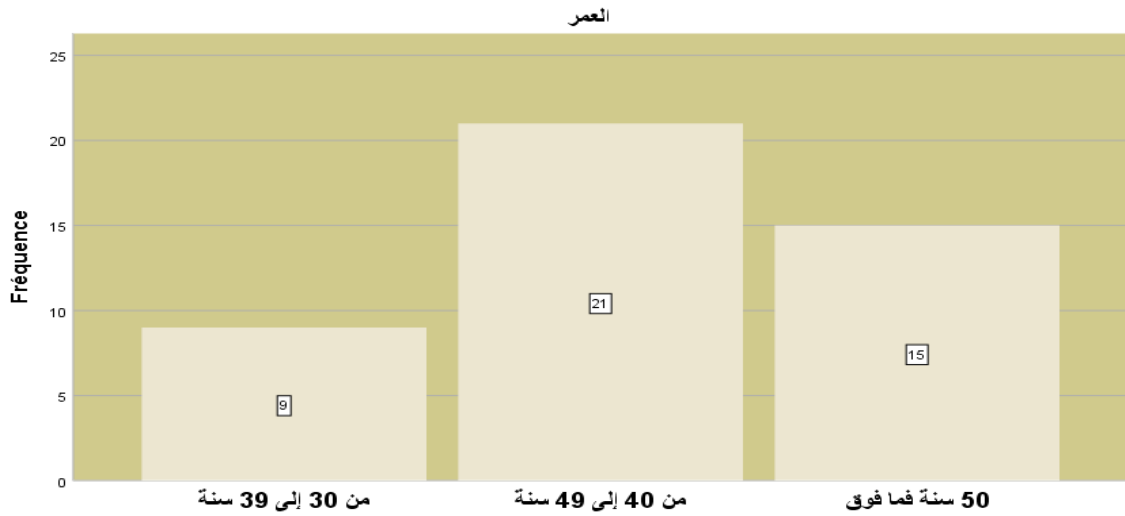
العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	0	0%
من 30 إلى 39 سنة	9	20%
من 40 إلى 49 سنة	21	46.7%
50 سنة فما فوق	15	33.3%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يتضح من خلال الجدول أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير العمر بـ 21 فردا ما بين 40 و 49 سنة بنسبة 46.7% وهي الفئة الغالبة التي تكون قد اكتسبت خبرة مهنية تمكنها من تحقيق تطورات ورفع مستوى الأداء في المؤسسة، وبعدها تليها الفئة العمرية 50 سنة فما فوق حيث بلغ عددهم 15 فردا بنسبة 33.3% في حين كانت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة بتكرار 9 أفراد بنسبة 20% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وعدم وجود أفراد في الفئة العمرية أقل من 30 سنة والشكل التالي يوضح ذلك:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

الشكل رقم (14.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

تم توزيعها إلى أربع فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

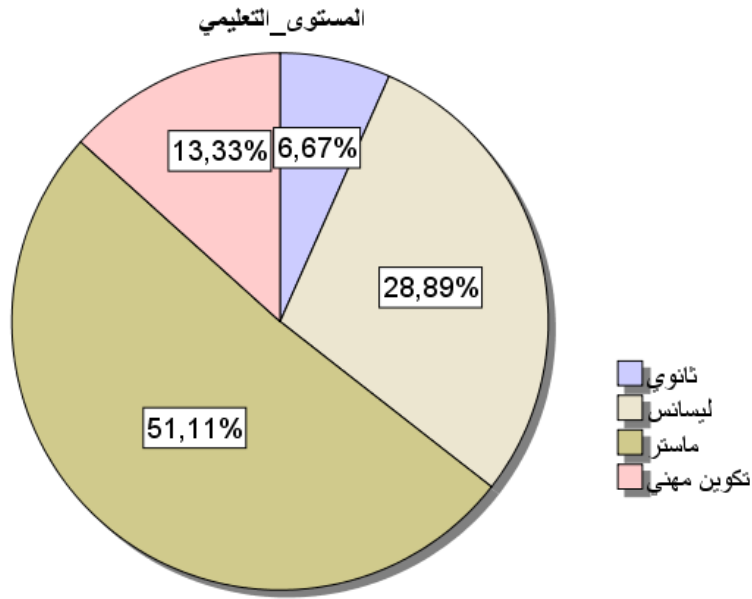
الجدول رقم (11.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
6.7%	3	ثانوي
28.9%	13	ليسانس
51.1%	23	ماستر
13.3%	6	تكوين مهني
100%	45	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يبين الجدول مستويات العينة المدروسة بحيث تختلف من شخص إلى آخر ويتضح لنا أن 23 فردا من المجموع يمثلون نسبة 51.1% هم من حملة شهادة ماستر وبذلك تكون هذه الفئة أكبر من بين مستويات التحصيل العلمي لأفراد العينة وهذا ما يفسر أن هذه الفئة تملك الطاقات الكامنة التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة، كما أن مستوى ليسانس بلغت نسبتهم 28.9% من إجمالي العينة بما يعادل 13 فردا وأما ما نسبته 13.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي تكوين مهني بتكرار 6 أفراد، بينما شكلت ما نسبته 6.7% الفئة ذات المستوى الثانوي بمجموع 3 أفراد وهي الفئة الأقل وهذا يعود إلى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (15.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية

ويتمثل ذلك في تحديد طبيعة عمل كل مفردات العينة كما هي مبين في الجدول:

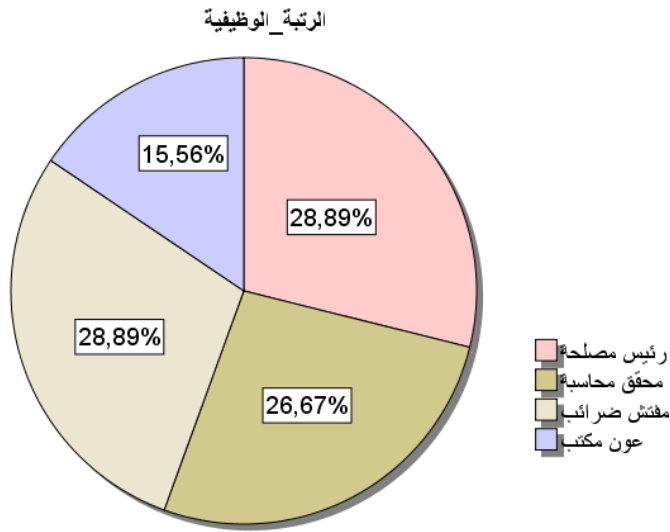
الجدول رقم (12.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مصلحة	13	28.9%
محقق محاسبة	12	26.7%
مفتش ضرائب	13	28.9%
عون مكتب	7	15.6%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة الموزعة إلى أربع فئات تبين لنا وجود تساوي بين الفئتين رئيس مصلحة ومفتش ضرائب بنسبة 28.9% بمجموع 13 فردا، تليها فئة محقق محاسبة بنسبة 26.7% بتكرار 12 فردا من إجمالي العينة، في حين أن البقية يمثلون 7 من أفراد العينة المبحوثة بنسبة 15.6% يندرجون تحت مسمى عون مكتب، وهذا ما يميز عينة الدراسة كونها تضم عدد ملائم من رؤساء مصلحة مفتشي ضرائب ومحققي محاسبة، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (16.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

حيث يشير الجدول أدناه الى الفئات التي لديها أقدمية:

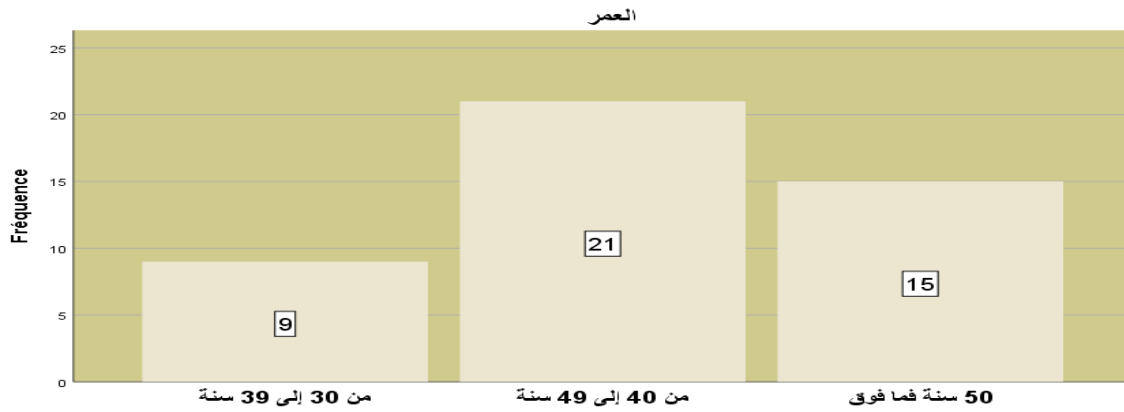
الجدول رقم (13.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
6.7%	3	أقل من 5 سنوات
15.6%	7	من 5 إلى 10 سنوات
28.9%	13	من 11 إلى 15 سنة
48.9%	22	أكثر من 15 سنة
100%	45	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة 48.9% من أفراد عينة الدراسة هم من لديهم أقدمية أكثر من 15 سنة أي بمجموع 22 فردا وهي تمثل النسبة الأكبر ضمن فئات العينة تليها الأقدمية من 11 إلى 15 سنة والتي تمثل نسبة 28.9% من مجموع العينة ما يعادل 13 فردا لتتدرج بعد ذلك الفئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 15.6% وتكرر 7 أفراد وجاءت في المرتبة الأخيرة الفئة التي لديها خبرة مهنية أقل من 5 سنوات بنسبة 6.7% وتكرر 3 أفراد، وهذا الأمر يضيف ميزة إضافية على هذه العينة ويدعم نتائج الدراسة إذ يمثل عامل الخبرة جانب مهم في الحصول على نتائج موثوقة حيث يتمتع معظم المستجوبين بخلفية دراسية وخبرة واسعة في الموضوع، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (17.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج عبارات الاستبيان

سنقوم في هذا المطلب باستعراض وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بأراء أفراد عينة الدراسة، حيث

سيتم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحديد مستوى قبول إجاباتهم وتفسير دلالاتها.

عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الأول

من أجل توضيح بيانات نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بواقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية (الملحق رقم

12) من وجهة نظر أفراد العينة، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (14.2): استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

رقم العبارات	التكرار والنسبة المئوية	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى القبول
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	تكرار	11	23	5	3	3	3.80	1.10	3	مرتفع
	%	24.4	51.1	11.1	6.7	6.7				
2	تكرار	8	26	4	7	0	3.777	0.926	4	مرتفع
	%	17.8	57.8	8.9	15.6	0				
3	تكرار	4	21	7	12	1	3.333	1.044	5	متوسطة
	%	8.9	46.7	15.6	26.7	2.2				
4	تكرار	10	32	1	1	1	4.088	0.733	1	مرتفع
	%	22.2	71.1	2.2	2.2	2.2				
5	تكرار	2	36	5	1	1	3.822	0.649	2	مرتفع
	%	4.4	80	11.1	2.2	2.2				
مرتفع							0.606	3.764		المحور الأول: واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

استنادا إلى الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عينة الدراسة نجد أن ترتيب العبارات في المحور الأول كانت كالتالي:

وقعت العبارة 04 " تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.088 وانحراف معياري 0.733 وبمستوى قبول مرتفع وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن الإدارة الجبائية تسعى لتطبيق الرقابة الإلكترونية كبديل عن الرقابة التقليدية لتعزيز الفعالية والدقة في عملياتها.

وقعت العبارة 05 " تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية لمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية " في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.822 وانحراف معياري 0.649 وبمستوى قبول مرتفع وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن الإدارة الجبائية تعمل على تطوير البنية التحتية لمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية مما يساهم في تعزيز القدرة على الرقابة الجبائية ويضمن دقة وفعالية في جمع الضرائب.

وقعت العبارة 01 " تعد النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعدة على تطبيق الجباية الرقمية " في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 1.10 وبمستوى قبول مرتفع مما يشير إلى رؤى أفراد العينة أن النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعدة على تطبيق الجباية الرقمية حيث يسهل استخدام التكنولوجيا مما يزيد في الكفاءة والشفافية.

وقعت العبارة 02 " توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج " في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.777 وانحراف معياري 0.926 وبمستوى قبول مرتفع مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن الإدارة توفر دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج ليساهم ذلك في تحسين الأداء الوظيفي وزيادة كفاءة العمل.

وقعت العبارة 03 " تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية " في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.333 وانحراف معياري 1.044 وبمستوى قبول متوسطة فمن وجهة آراء أفراد العينة أن المديرية تمتلك بعض الأجهزة والمعدات لكنها قد لا تكون كافية أو متطورة بشكل كامل لدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في المحور الأول الخاص بواقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 3.764 وانحراف معياري قدر بـ 0.606 وذلك بمستوى قبول مرتفع أي أن آراء أفراد العينة كانت موافقة على معظم العبارات وكان الاتجاه أن الإدارة الجبائية تسعى إلى تطبيق الرقمنة فمن وجهة نظرهم يولون أهمية كبيرة لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية لما لديها من إيجابيات من شأنها تسهيل سير مهام الإدارة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثاني

لتوضيح بيانات نتائج الدراسة الميدانية حول تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية من وجهة نظر أفراد

العينة (الملحق رقم 13)، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (15.2): استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

رقم العبارات	التكرار والنسبة المئوية	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى القبول
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	تكرار	5	31	5	3	1	3.80	0.814	9	مرتفع
	%	11.1	68.9	11.1	6.7	2.2				
2	تكرار	12	28	2	3	0	4.088	0.763	4	مرتفع
	%	26.7	62.2	4.4	6.7	0				
3	تكرار	10	30	4	1	0	4.088	0.633	3	مرتفع
	%	22.2	66.7	8.9	2.2	0				
4	تكرار	9	32	3	1	0	4.088	0.596	2	مرتفع
	%	20	71.1	6.7	2.2	0				
5	تكرار	9	32	1	2	1	4.022	0.783	6	مرتفع
	%	20	71.1	2.2	4.4	2.2				
6	تكرار	5	31	4	4	1	3.777	0.849	10	مرتفع
	%	11.1	68.9	8.9	8.9	2.2				
7	تكرار	10	28	5	2	0	4.022	0.722	5	مرتفع
	%	22.2	62.2	11.1	4.4	0				
8	تكرار	9	29	4	3	0	3.977	0.753	7	مرتفع
	%	20	64.4	8.9	6.7	0				
9	تكرار	10	32	3	0	0	4.155	0.520	1	مرتفع
	%	22.2	71.1	6.7	0	0				
10	تكرار	8	29	7	3	0	3.844	0.737	8	مرتفع
	%	13.3	64.4	15.6	6.7	0				
مرتفع		0.425	3.986	المحور الثاني: تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

بناء على الجدول أعلاه ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة نجد أن ترتيب العبارات في المحور

الثاني كانت كالآتي:

وقعت العبارة 09 " تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجبائي " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.155 وبنحرف معياري 0.520 وبمستوى قبول مرتفع حيث أفراد العينة يرون أن الرقمنة تساهم في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجبائي مما يعزز الثقة في الإجراءات الجبائية.

وقعت العبارة 04 " تعتبر الخدمات الجبائية الرقمية أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية " في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.088 وبنحرف معياري 0.596 وبمستوى قبول مرتفع لتشير النتائج إلى أن أفراد العينة يرون أن الخدمات الجبائية الرقمية تعتبر أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية بفضل سرعتها ودقتها وسهولة الوصول إلى البيانات.

وقعت العبارة 03 " تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال " في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.088 وبنحرف معياري 0.633 وبمستوى قبول مرتفع أي أفراد العينة يرون أن الرقمنة تهدف إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال من خلال تبسيط العمليات وتقليل الإجراءات اليدوية حيث يساهم في تحسين الكفاءة وتقليل الوقت المستغرق.

وقعت العبارة 02 " تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات " في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.088 وبنحرف معياري 0.763 وبمستوى قبول مرتفع فأفراد العينة يرون أن رقمنة الإدارة الجبائية تمكن من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات مما يزيد من الرضا عن الخدمات المقدمة والمساهمة في تحسين كفاءة الإدارة الجبائية.

وقعت العبارة 07 " رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية " في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.022 وبنحرف معياري 0.722 وبمستوى قبول مرتفع وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية من خلال توفير الشفافية والعدالة وتقليل الأخطاء وتسهيل التواصل مما يعزز الرضا والثقة.

وقعت العبارة 05 " الرقمنة تساهم في توثيق وأرشفة الملفات بشكل إلكتروني " في الرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4.022 وبنحرف معياري 0.783 وبمستوى قبول مرتفع مما يشير إلى أفراد العينة يرون أن الرقمنة تساهم في توثيق وأرشفة الملفات بشكل إلكتروني ليسهل الوصول إليها ويقلل من التكاليف كما يضمن المحافظة عليها.

وقعت العبارة 08 " الرقمنة تسهل عملية تبادل المعطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث توفر مصادر ضريبية جديدة " في الرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.977 وبنحرف معياري 0.753 وبمستوى قبول مرتفع مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن الرقمنة تسهل عملية تبادل المعطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث توفر مصادر ضريبية جديدة أي إمكانية الوصول السهل والسريع إلى المعلومات المطلوبة وهذا يساعد على كشف مصادر ضريبية أخرى.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

وقعت العبارة 10 " يتميز الموقع الإلكتروني جبايتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه " في الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.844 وبانحراف معياري 0.737 وبمستوى قبول مرتفع حيث أفراد العينة يرون أن الموقع الإلكتروني جبايتك يتميز بالسهولة والسرعة في الولوج إليه وتسهيل الوصول إلى الخدمات لأنه يعمل على تبسيط الإجراءات.

وقعت العبارة 01 " تساعد الرقمنة في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة " في الرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.80 وبانحراف معياري 0.814 وبمستوى قبول مرتفع وهذا يوضح أن أفراد العينة يرون أن الرقمنة تساعد في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة في الوصول إلى المعلومات وتبسيط العمليات الإدارية.

وقعت العبارة 06 " رقمنة الإدارة الجبائية تقلل من التكاليف الجبائية الخاصة بالإدارة " في الرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي 3.777 وبانحراف معياري 0.849 وبمستوى قبول مرتفع فأفراد العينة يرون أن رقمنة الإدارة الجبائية تقلل من التكاليف الجبائية الخاصة بالإدارة من خلال تقليل إستخدام الأوراق وبالاعتماد على الوثائق الإلكترونية.

وبناء على النتائج المحققة في المحور الثاني المتعلق بتأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية تبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 3.986 وبانحراف معياري قدر بـ 0.425 وذلك بمستوى قبول مرتفع حيث أن آراء أفراد العينة كانت موافقة على كل العبارات ويرون بأن الرقمنة تؤثر على الإدارة الجبائية من خلال الزيادة في شفافية المعلومات وسهولة توثيقها وأرشفتها والسرعة في الوصول إليها وكذلك تبادلها بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة مما خلق انساق وانسجام بينهم، كما أنها تساهم في تحسين الخدمات المقدمة و كل هذا يزيد من كفاءة عمل الإدارة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثالث:

لإظهار بيانات نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية من وجهة نظر أفراد العينة (الملحق رقم 14)، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (16.2): استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

رقم العبارات	التكرار والنسبة المئوية	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى القبول
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تكرار	3	3	3	31	5	3.711	0.991	6	مرتفع
	%	6.7	6.7	6.7	68.9	11.1				
2	تكرار	0	3	3	29	10	4.022	0.753	2	مرتفع
	%	0	6.7	6.7	64.4	22.2				
3	تكرار	0	1	3	33	8	4.066	0.579	1	مرتفع
	%	0	2.2	6.7	73.3	17.8				
4	تكرار	0	1	3	37	4	3.977	0.499	3	مرتفع
	%	0	2.2	6.7	82.2	8.9				
5	تكرار	0	2	2	37	4	3.955	0.562	4	مرتفع
	%	0	4.4	4.4	82.2	8.9				
6	تكرار	0	2	4	33	6	3.955	0.638	5	مرتفع
	%	0	4.4	8.9	73.3	13.3				
		المحور الثالث: أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية					3.948	0.477		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

استنادا إلى الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عينة الدراسة نجد أن ترتيب العبارات في المحور الثالث كانت كالتالي:

وقعت العبارة 03 " تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الجبائية " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.066 وانحراف معياري 0.579 وبمستوى قبول مرتفع حيث أن أفراد العينة يرون بأن الرقمنة تعمل على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية مما يعزز لفعالية في الرقابة الجبائية ويساهم في تحسين دقة التحصيل الضريبي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

وقعت العبارة 02 " تجسيد مشروع النظام الجبائي الإلكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجائية " في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.022 وبانحراف معياري 0.753 وبمستوى قبول مرتفع فأفراد العينة يرون بأن تجسيد مشروع النظام الجبائي الإلكتروني يساعد في التقليل من فرص التهرب والغش الضريبيين مما يتيح تتبعاً دقيقاً للمعاملات المالية ويرفع من كفاءة الرقابة الجائية.

وقعت العبارة 04 " الرقمنة تزيد من شفافية المعلومات التي يقدمها المكلف " في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.977 وبانحراف معياري 0.499 وبمستوى قبول مرتفع أي أن أفراد العينة يرون بأن الرقمنة تزيد من شفافية المعلومات التي يقدمها المكلف من خلال توفير البيانات والمعلومات في الوقت المحدد وتقليل الأخطاء مما يعزز موثوقية المعلومات ويساهم في تحسين الرقابة الجائية.

وقعت العبارة 05 " يقلل استخدام التصريحات الرقمية من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجائية " في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.955 وبانحراف معياري 0.562 وبمستوى قبول مرتفع مما يشير إلى أفراد العينة يرون بأن استخدام التصريحات الرقمية يساهم في التقليل من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجائية من خلال السرعة في الحصول على المعلومات وبذلك التقليل من الوقت اللازم للمعالجة والجهد.

وقعت العبارة 06 " تساعد الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية " في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.955 وبانحراف معياري 0.638 وبمستوى قبول مرتفع وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الرقمنة تساعد في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من خلال التقليل من حالات التهرب الضريبي بالإضافة إلى تحسين كفاءة الرقابة الجائية.

وقعت العبارة 01 " يؤدي تطبيق الرقابة الجائية الإلكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم " في الرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.711 وبانحراف معياري 0.991 وبمستوى قبول مرتفع فمن وجهة نظر أفراد العينة يرون بأن تطبيق الرقابة الجائية الإلكترونية يؤدي إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم عن طريق توفير برامج متقدمة تزيد من كفاءتهم وتقلل من الأخطاء وتوفر الوقت.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن آراء أفراد العينة كانت كلها مرتفعة بالنسبة لعبارات المحور الثالث المتمثل في أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجائية حيث يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 3.948 وبانحراف معياري قدر بـ 0.477 ومنه يمكن القول أن الرقمنة تؤثر بدرجة مرتفعة على كفاءة الرقابة الجائية، فتبني النظام الجبائي الإلكتروني يساهم في زيادة فعالية أداء الرقابة الجائية والتقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين، حيث أن تطبيق برامج الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية يعزز الدقة والسرعة في إنجاز الأعمال ويقلل من الأخطاء كما يتيح تبادلاً سريعاً للمعلومات بين مختلف المصالح وبالتالي تحقيق فعالية أكثر في الرقابة إضافة إلى تحقيق الشفافية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنتناول في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام اختبار (T) (One-Sample -T- Test) للعينة الواحد لمقارنة المتوسط العام للإجابات (المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الأول) مع المتوسط الفرضي 3 عند مستوى معنوية 0.05 (الملحق رقم 15).

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على " واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية " وعليه فإن:

H0: لا يوجد توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة.

H1: يوجد توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة.

والجدول التالي يمثل نتائج إختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الأول:

الجدول رقم (17.2): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة sig
3.764	0.606	44	8.456	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الإجابات تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ 3.764 وهي أعلى من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ 3، كما قدرت قيمة T المحسوبة بـ 8.456 وكذا مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05) ووفقاً لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة.

من وجهة نظر أفراد العينة يرون أنه هناك توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة حيث تسعى إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملياتها لتحسين الكفاءة والفعالية، فهذا التوجه يعكس الرغبة في تحسين جودة الخدمات كما أنها تسعى إلى تعزيز الشفافية والرقابة، فمن خلال تطبيق الرقمنة يمكن للإدارة الجبائية تحقيق أهدافها.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على " تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية " وعليه فإن:

H0: لا يوجد تأثير للرقمنة على سير الإدارة الجبائية.

H1: يوجد تأثير للرقمنة على سير الإدارة الجبائية.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم (18.2): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة sig
3.986	0.425	44	15.550	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن معظم الإجابات تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي قدرت بـ 3.986 وهي أعلى من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ 3، كما قدرت قيمة T المحسوبة بـ 15.550 وكذا مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05) ووفقاً لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد تأثير للرقمنة على سير الإدارة الجبائية.

بناءً على وجهة نظر العينة المدروسة فإن تأثير الرقمنة على سير الإدارة الجبائية يبرز من خلال تحسين الكفاءة وتسريع إنجاز المعاملات، وتقديم تجربة أفضل للمكلفين بالضريبة من جهة وتقليل الجهد والوقت بالنسبة للموظفين من جهة أخرى كما تعزز من الشفافية وتقلل من الأخطاء، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على " أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية " وعليه فإن:

H0: لا تعمل الرقمنة على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية.

H1: تعمل الرقمنة على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث:

الجدول رقم (19.2): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة sig
3.948	0.477	44	13.311	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS V26.

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الإجابات تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ 3.948 وهي أعلى من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ 3، كما قدرت قيمة T المحسوبة بـ 13.311 بمستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05) ووفقاً لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه تعمل الرقمنة على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية.

من منظور أفراد العينة كمارسين في الميدان ينظر إلى الرقمنة على أنها ضرورية لتعزيز كفاءة الرقابة الجبائية بفضل المزايا التي ستوفرها، فالرقمنة تساهم في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية من خلال توفير أدوات

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت

تكنولوجية متقدمة تمكن من تتبع وتحليل البيانات بشكل دقيق وسريع، هذا يتيح للإدارة الجبائية الكشف عن الأخطاء والمخالفات بشكل أكثر فعالية واتخاذ الإجراءات اللازمة، كما أنها تسهل سرعة استرجاع المعلومات الضرورية من خلال التسجيل الإلكتروني للبيانات الجبائية وبالتالي زيادة دقة المعلومات المستخدمة في عمليات الرقابة وهذا يعزز من كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بشكل عام.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل تدعيماً للفصل الأول حاولنا من خلاله الوصول إلى إجابة لإشكالية الدراسة ميدانياً من خلال تسليط الضوء على مركز الضرائب بولاية تيارت كميدان للدراسة، أين تم توزيع الاستبيانات على العينة المتمثلة في مجموعة من موظفي مركز الضرائب واسترجاعها وإخضاعها للمعالجة الإحصائية التي ساعدت في عملية تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها واختبار فرضيات الدراسة.

حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام لهذا المركز بالإضافة إلى خطوات التسجيل في البوابات الرقمية أما المبحث الثاني تم التطرق فيه لأداة الدراسة وتبيان الإجراءات المتبعة، كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى عرض نتائج الدراسة الوصفية وتحليلها من خلال توضيح النتائج المتحصل عليها في تحليل عبارات الاستبيان لتحديد درجة الموافقة عليها للوقوف على دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية حيث تم قبول الفرضيات البديلة للفرضية الأولى والثانية والثالثة.

فحسب آراء عينة الدراسة أسهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تحويلها من العمل التقليدي إلى إدارة تتسم بالسرعة الفائقة، فقد مكنتها من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات مع ضمان سرية المعلومات للمتعامل الضريبي وسرعة إنجاز الأعمال وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة، فتطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات الجبائية رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث يعتمد على التكنولوجيا لتحويل العمليات الجبائية التقليدية إلى عمليات إلكترونية، حيث تهدف إلى تطوير وترقية الإدارة وتبسيط وتسهيل هذه العمليات بالنسبة للمكلف من جهة وللإدارة الجبائية من جهة أخرى. ولتتمكن الدولة من تحقيق غايتها في قطاع الضرائب الذي يعد عنصراً أساسياً في تمويل الخزينة، تعتمد على تعزيز الرقابة الجبائية التي تعتبر وسيلة هامة في يد الإدارة تستعملها للتأكد من مدى التزام المكلفين بالخضوع للضرائب المحددة، ونظراً لأهمية هذه الوسيلة في الحفاظ على موارد الخزينة العمومية أصبح من اللازم تطبيق الرقمنة في هذا المجال كونها تساعد في زيادة فعالية الرقابة الجبائية ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبيين، إضافة إلى التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب واكتشاف أي نوع من المخالفات والتجاوزات.

وفي الأخير يمكن القول أن للرقمنة إيجابيات عديدة ودور فعال في تحسين كفاءة الإدارة الجبائية وتعزيز الشفافية والامتثال الضريبي وتقليل الأخطاء والتلاعبات، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها في تحقيق رقمنة سلسلة ذات جودة، فإنه من الضروري توفير المتطلبات اللازمة لتنفيذ رقمنة فعالة وتعميمها على جميع الإدارات لتعزيز التواصل وتحقيق الأهداف المالية للدولة.

1. النتائج المتوصل إليها

من خلال دراستنا للموضوع من الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة النظرية:** تتمثل في:
 - الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني بحيث تساهم في حفظ البيانات وتخزينها بأكثر قدر ممكن.
 - تعتبر الرقابة الجبائية أهم ركيزة في النظام الجبائي فهي أداة وقائية وسلطة ردعية تأخذ أشكالاً مختلفة هدفها مكافحة التهرب الضريبي وضمان حقوق الخزينة العامة.
 - تعمل رقمنة الإدارة الجبائية على رفع مستوى الشفافية والقضاء على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال الجبائية.
 - أطلقت المديرية العامة للضرائب نظام "جبائتك" لتسهيل العمليات الضريبية للمؤسسات الكبرى، من خلال رقمنة النظام الضريبي بتبني النظام المعلوماتي الجبائي SAP.
 - رغم الجهود المبذولة في رقمنة النظام الضريبي إلا أن هناك تحديات تتمثل في عدم تعميم هذا النظام على جميع الإدارات الضريبية والقطاعات المالية مما يؤثر على كفاءة الرقابة الجبائية.
- **نتائج الدراسة التطبيقية:**

من خلال نتائج الدراسة النظرية ومقارنة مع الدراسة التطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل

في:

- لم يحقق مركز الضرائب لولاية تيارت الاستفادة من مصطلح الرقمنة بشكل كامل.
- يقدم مركز الضرائب خدمة التصريح والدفع عن بعد عبر منصات الإلكترونية "جبايتك" لما له من أثر إيجابي كبير على القطاع الجبائي حيث يسهم في تسهيل عمليات التصريح والدفع عن بعد مما يعزز كفاءة وفعالية النظام الضريبي إضافة إلى توفر خدمة الحصول على رقم التعريف الجبائي الإلكتروني NIF.
- استخدام المنصات الإلكترونية يمكن من تبسيط الإجراءات الجبائية وتسهيل التواصل مع المكلفين مما يقلل من الوقت والجهد المبذول في الإبلاغ الجبائي.
- يساعد التصريح الإلكتروني على دعم الرقابة الجبائية نتيجة سرعة معالجة المعلومة بشكل رقمي ودون الحاجة إلى الملفات الورقية.
- بالرغم من كل المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق رقمنة كل من مراكز الضرائب إلا أنها مازالت تعاني من العديد من النقائص في مجال الرقمنة.

2. إختبار الفرضيات:

- انطلاقاً من الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا أثناء اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة إلى أن:
- **الفرضية الأولى** والتي تنص على أنه " هناك توجه للإدارة الجبائية نحو تطبيق الرقمنة " تم قبولها حيث أظهرت الدراسة أن الإدارة الجبائية تعتمد استراتيجيات وتقنيات رقمية لتحسين الأداء وزيادة الشفافية وتسهيل الخدمات للمكلفين بالضريبة كتقديم خدمات الضرائب عبر الإنترنت.
 - **الفرضية الثانية** والتي تنص على أنه " تؤثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية " تم قبولها حيث أظهرت الدراسة أن تطبيق التقنيات الرقمية قد حسن من كفاءة العمل وخفض من الأخطاء كما عزز من سرعة إنجاز المعاملات وساهم في تحسين تجربة المكلفين بالضريبة وتسهيل امتثالهم للالتزامات الضريبية.
 - **الفرضية الثالثة** والتي تنص على أنه " تعمل الرقمنة على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية " تم قبولها حيث أظهرت الدراسة أن استخدام التقنيات الرقمية في الرقابة الجبائية قد مكن من تتبع وتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وسرعة وفعالية، مما ساهم في الكشف عن حالات التهرب الضريبي وتحسين مستوى الامتثال الضريبي.

3. اقتراحات الدراسة:

- بناءً على ما تقدم من نتائج ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحسين رقمنة الإدارة الجبائية وزيادة كفاءة الرقابة الجبائية نذكر منها:
- إنشاء بنية تحتية قوية للشبكة وزيادة سرعة الأنترنت للتمكن من تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية.
 - ضرورة الاهتمام بشكل أكبر برقمنة الإدارة الجبائية وتوجيهها بشكل صحيح لتعزيز أدائها وتحقيق نتائج أقصى.

- الاهتمام بتدريب وتكوين الإطار المكلفة بالرقابة الجبائية وتكثيف هذه الدورات التكوينية من أجل استخدام الأمثل للبرامج.
 - تعزيز الرقابة الجبائية من خلال رقمنة إدارتها ضمن النظام المعلوماتي الجبائي مما يعزز الشفافية والكفاءة.
 - يتعين تنظيم حملة توعوية من أجل نشر ثقافة التصريح والدفع الإلكتروني بين المكلفين بهدف زيادة الإقبال على الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الثقة مع الإدارة الضريبية.
 - ربط الإدارة الجبائية بمختلف الإدارات ذات الصلة عبر شبكة معلوماتية إلكترونية واسعة، يسهل تبادل المعلومات بين المحققين والإدارات والهيئات الحكومية الأخرى وبالتالي توسيع العمل الرقابي وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية.
4. آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع الرقمنة من المواضيع المحورية التي تتطلب الدراسة على المستويين العالمي والمحلي نظرا لأهميته المتزايدة لذا من الضروري أن يولي الباحثون هذا المجال اهتماما خاصا، فدراستنا هذه تمثل جسرا يربط بين بحوث سابقة أضيفت إليها بعض الجوانب وكذا هي تمهيد إلى السعي للوصول إلى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي في ظل الرقمنة، لذا ندعوا الطلاب والباحثين الاستفادة من هذه الفرصة وتعميم دراساتهم في مجال الرقمنة ونقترح عليهم مجموعة من المواضيع للبحث:

- أثر رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.
- دور الرقمنة في زيادة الوعي الضريبي للمكلفين بالضريبة.
- تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات.
- أثر التكنولوجيا الحديثة على فعالية الرقابة الجبائية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب

1. العيد صالح. (2018). الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية . الجزائر: دار هومة.
2. جمال يوسف بدير. (2009). المكتبات الإلكترونية والرقمية. عمان.
3. حسين كماش. (2024). الضرائب في الجزائر والرقابة عليها وفق القوانين الجبائية والنظام المحاسبي المالي SCF (المجلد 1). الجزائر: دار جودة للنشر والتوزيع.
4. منصور بن عمارة. (2016). أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية (المجلد 2). الجزائر: دار هومة.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية

- رسائل الدكتوراه

1. حسين كماش. (2024/2023). دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية الرقابة الجبائية في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
2. خير الدين وصيف فائزة. (2021/2020). عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر. منكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه LMD. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
3. سمير حفطاري. (2018/2017). الرقمنة وتأثيرها على فعالية أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لطور الثالث LMD. كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية، خنشلة: جامعة عباس لغرور خنشلة.
4. علي سمان. (2023/2022). أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة-. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.
5. فاطمة الزهراء عياشي. (2020/2019). دور الرقابة الجبائية في الحد من أثر أساليب التقييم المحاسبي الإبداعية على جودة القوائم المالية (دراسة استقصائية). أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
6. فاطمة زعزوعة. (2013/2012). الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
7. فوزية صادقي. (2021/2020). دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر -دراسة تحليلية للجماعات المحلية-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث. كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، قسنطينة: جامعة قسنطينة3.
8. ميلود بن غماري. (2018/2017). الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
9. ثرواط ح. (2018/2019). دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والهروب الضريبي دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البلدية: جامعة البلدية02 -لونيسسي علي.-

- **مذكرات الماجستير**

1. أحلام بن صفي الدين. (2014/2013). الرقابة الجبائية. مذكرة من أجل نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه. كلية الحقوق: جامعة الجزائر 1.
2. سليمان عتير. (2012/2011). دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي-. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- **مذكرات ماستر**

1. فاطيمة بلبط، و مرة لحرش. (2022/2021). دور الرقمنة في عصرنة الخدمة العمومية بالجزائر (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر). معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

III. **المجلات والدوريات العلمية**

1. أمال حداش، و ناصر شارفي. (18 جوان، 2022). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين-. *مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية*، 8(1)، الصفحات 173-186.
2. بريزة بوزعيب. (29 ديسمبر، 2022). الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر. *مجلة جودة الخدمات العمومية للدراسات السوسولوجية والتنمية الإدارية*، 5(2)، صفحة 81.67.
3. بلال بن جامع، و سهيلة مهري. (30 ديسمبر، 2019). نحو استراتيجيات لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سونطراك. *مجلة بيليفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات*، 1(4)، الصفحات 96.79.
4. بوترية وهيبية، و آيت أمبارك سامية. (30 جوان، 2024). الرقمنة والتكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر (2023.2016) دراسة تحليلية شاملة. *مجلة الإقتصاد والمالية*، 10(2)، الصفحات 37-56.
5. حنان أبو دية. (31 ديسمبر، 2022). دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في وزارة الداخلية الفلسطينية. *إدارة*، 29(2)، الصفحات 53-84.
6. حنان سعدي، و عبلة بلبقرة. (1 ديسمبر، 2019). برامج العصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة*، 2(4)، الصفحات 57-70.
7. حنيش أحمد، (30 ديسمبر، 2022). إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية*، 11(2)، الصفحات 85-103.
8. زهير بضياف. (30 نوفمبر، 2021). دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية -الرهانات والتحديات تطبيق "خدمتي" في قطاع الموارد النثية-. *مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية*، 3(3)، الصفحات 68-80.
9. الهادي خضراوي، و محمد السعيد سعيداني. (5 جوان، 2015). الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، 1(2)، الصفحات 29-55.
10. سعيدة سليمان، و ملاك قارة. (31 ديسمبر، 2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والإمتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة-. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*، 16(1)، الصفحات 362-379.

- 11.سفيان شعوازي، و نور الدين جرد. (27 جانفي، 2024). مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية - دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبلدية-. *مجلة الأبحاث الاقتصادية recherches economiques*، 18(2)، الصفحات 162-181.
12. عز الدين عوان، و محمد السعيد سعيداني. (1 جويلية، 2024). رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي -مركز الضرائب بالجلفة نموذجا-. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، 10(1)، الصفحات 176-167.
13. عفيفة بجاي شوكت اللامي. (20 سبتمبر، 2022). دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 2022(135)، الصفحات 162-178.
14. فاتح أحمية، و رجاء دويس. (10 جوان، 2022). إحترام حقوق وضمنات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية كآلية للحد من المنازعات الجبائية. *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*، 7(2)، الصفحات 555-584.
15. فضيل بن خالدي، ليلي دوش، و فاطمة زهراء بوترفاس. (14 ديسمبر، 2024). رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023. *les cahiers du mecas*، 20(2)، الصفحات 316-332.
16. فيصل بوزيان، و محمود عمر محي الدين. (15 جوان، 2021). عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة. *مجلة المعيار*، 12(1)، الصفحات 292-306.
17. محمد الطيب قويدر، و محمد الصالح بلول. (31 أكتوبر، 2024). مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي " دراسة حالة الجزائر ". *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، 9(2)، الصفحات 101-124.
18. محمد قوادري. (1 ديسمبر، 2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 6(2)، الصفحات 235-248.
19. محمود شرقي، و صليحة حدوش. (28 ماي، 2021). دورة رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر. *مجلة صوت القانون*، 7(3)، الصفحات 1155-1190.
20. مراد بلكعبيات. (15 جوان، 2023). الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورها في تطوير الإستثمار. *مجلة المفكر*، 18(1)، الصفحات 33-43.
21. مريم عمارة، سهيلة هاجر رماضنة، و نبيل قطاف. (18 جوان، 2023). واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية*، 23(1)، الصفحات 66-86.
22. مليكة بوخاري، و سمير يحيوي. (3 أكتوبر، 2022). متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، دراسة حالة الشباك الإلكتروني لبلدية البويرة. *دراسات اقتصادية*، 16(3)، الصفحات 457-471.
23. مليكة مذكور. (17 جوان، 2022). التحديات الأخلاقية للرقمنة. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 14(4)، الصفحات 157-170.
24. يزيد عباسي، و سلمية حفيظي. (15 أبريل، 2022). الرقمنة كمتطلب استراتيجي لتحقيق حوكمة الجامعات الجزائرية. *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، 5(2)، الصفحات 164-184.

IV. الملتقيات والندوات العلمية

1. أمينة بن جدو . (15 جوان، 2020). معوقات تطبيق الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة عينة من مكتبات برج بوعرييج. *الملتقى الدولي الأول حول: الرقمنة وتطبيقاتها*. كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

قائمة المصادر ومراجع:

2. سعاد مالح. (28 و 29 أكتوبر، 2015). قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
3. محمد الصغير بعلي. (28 و 29 أكتوبر، 2015). ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر. *مداخلة بعنوان تقنيات الرقابة الجبائية*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة : جامعة 8 ماي 1945.

٧. القوانين والمراسيم والأوامر

- القوانين

1. قانون الإجراءات الجبائية 2024
2. قانون التجاري

- الأوامر

1. الأمر رقم 91/60 بتاريخ 1994/02/23

- المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التنفيذي رقم 60/91 الصادر بتاريخ 1991/02/23 المعدل والمتمم بموجب القرار المؤرخ في 1991/04/30 الذي عدل وتمم بالقرار الصادر بتاريخ 1994/09/12 وأخيرا القرار المؤرخ في 2007/05/24 المحدد للاختصاصات الإقليمية للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب.
2. المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 1998/07/13
3. المرسوم التنفيذي رقم 02/303 المؤرخ في 2002/09/28 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 49/02 المؤرخ في 2009/02/26
4. المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها

ثانيا: اللغة الأجنبية

1. Miloud, O. (2021, mars 31). le role du systeme d'information fiscale dans l'amelioration de la performance et la qualite du service public . *les annales l'université d'alger1*, 35(1), pp. 973-959.
2. OUAREZKI, M. (2023, MARS 2). Les procédures du controle fiscale en Algérie avec étude d'évaluation des résultats (2000-2016). *EL-TAWASSOL*, 26(4), pp. 194-206.
3. shariful, i. (2011, november 16-17). towards digitization: problems and prospects for the libraries of bangladesh. *paper pesented at the " world congress of muslim libraians and information scientists 2011 held at malaysia. organized by internanational islamic university malaysia*. malaysia: internanational islamic university malaysia.

ثالثا: مواقع الأنترنت

1. المالية وزارة. (29 جانفي، 2025). *المديرية العامة للضرائب*. تم الاسترداد من [dgi.gov.dz](https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar) [/https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar](https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar)
2. أمال عبد اللطيف. (13 جانفي، 2025). *المديرية العامة للضرائب*. تم الاسترداد من [mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#3) <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#3>

قائمة المصادر ومراجع:

3. فاطمة مفتاح. (2023/2024). الإطار التشريعي للنظام الجبائي الجزائري (الإجراءات الجبائية). دروس على الخط
مقياس الجبائية المعمقة للطلبة سنة أولى ماستر. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون:
تيارت. تم الاسترداد من <https://moodle.univ-tiaret.dz/course/view.php?id=6655>

الملاحق

الملحق رقم 01: إشعار الإستلام

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

Accusé de réception de la demande du Numéro d'Identification Fiscale
Personne Morale / Siège

Numéro de la demande : H13022025 [REDACTED]

Numéro du registre de commerce : 23B0 [REDACTED] 9/14

Raison Sociale : EURL ELNOUR LIL TIJARA WA EL TAWZIE

Sigle : ELNOUR LIL TIJARA WA EL TAWZIE

Activité : COMMERCE DE GROS DES PRODUITS COSMETIQUE ET D'HYGIENE CORPORELLE.

Adresse Activité : LOTISSEMENT BELLE VUE EXTONTION N 570 CL COOP 849 TIARET

Direction des impôts de wilaya ou DGE : TIARET

Structure de gestion (DGE, CDI ou Inspection des Impôts): CDI TIARET

م.د.ش.و.د.م.م. المور للتجارة والتوزيع
بجاره بالتجربة مواد التجميل والتنظيف البدي
من.ب. رقم: 23.ب. 14/09-0303953
بجربه المنظر الجميل توسيع رقم 570
بيلات هسم 17 مجموعة 849 بلدية تيارت

NB : 1-Ce document doit être présenté obligatoirement au service fiscal gestionnaire muni de votre signature
2-Pour toutes informations complémentaires liées à votre immatriculation ,veuillez vous adresser au service en charge de la gestion de votre dossier fiscal (selon le cas, DGE, inspection, CDI, CPI, ou la Direction des Impots de wilaya).

الملحق رقم 02: شهادة التسجيل الجبائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)
(Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006)

NIF : 002317030 [REDACTED]

Raison Sociale : EURL ELNOUR LIL TIJARA WA EL TAWZIE

Sigle : ELNOUR LIL TIJARA WA EL TAWZIE

Emargement du Service Fiscal Gestionnaire

الملحق رقم 04: دفتر الأحكام العامة جبايتك

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts



Télé déclaration Fiscale

Cahier des
Dispositions
Générales des
Services Jibaya'tic



1 Présentation

Ce service propose au contribuable de liquider ses obligations fiscales par internet et d'initier un processus adapté de paiement par virement via le dispositif bancaire de paiement de masse.

Pour être prise en compte, la télédéclaration doit obligatoirement être accompagnée par l'émission de l'ordre de virement associé, tel que prescrit dans ce service.

Ce service présente les avantages suivants:

- Il est gratuit et simple d'accès,
- Il est sécurisé avec une accessibilité et disponibilité optimales,
- Il offre une traçabilité des échanges avec l'administration fiscale grâce à un suivi des déclarations envoyées,
- Il offre un tableau de bord sur les opérations effectuées.

2 Domaine d'application

Ce service est proposé aux contribuables relevant des nouvelles structures (DGE, CDI, CPI).

Ce service dématérialise la procédure manuelle de déclaration fiscale.

Pour y adhérer, une procédure simple de souscription est élaborée.

3 Configuration requise

Le contribuable désirant adhérer à ce service doit disposer d'une configuration informatique simplifiée composée de :

- un support avec un accès internet,
- une imprimante,
- le navigateur *Internet Explorer* (cf. "Manuel d'Utilisation" téléchargeable depuis le portail pour un paramétrage spécifique),
- un logiciel pour consulter des documents au format PDF.

4 Services proposés

L'adhésion à ce service ouvre droit à un espace privé et sécurisé sur le portail, où sont déclinées les fonctionnalités suivantes :

- 4.1 L'accès à ses données d'identification (avec possibilité de mise à jour du code d'accès)
- 4.2 La saisie assistée des déclarations avec calcul automatique.
- 4.3 La possibilité d'imprimer un avis de paiement avec le détail des impôts et montants déclarés.
- 4.4 L'accès à un dispositif de suivi continu des déclarations émises.
- 4.5 Une documentation complète sur le système fiscal algérien sur le site de la DGI.

Dossier de souscription

Le contribuable doit déposer au niveau du service d'accueil de la structure dont il dépend (DGE, CDI, CPI), un dossier de souscription simplifié comprenant :

5.1 Le formulaire de souscription dûment renseigné, annexe du présent document, téléchargeable depuis le site.
A cette demande, sera joint un relevé d'identité bancaire (RIB) pour un maximum de trois (03) comptes devant être invoqués, alternativement, au gré du contribuable, à l'ordre de virement.
(Ne sont acceptés que des comptes détenus par des établissements financiers (algériens ou étrangers) domiciliés sur le territoire algérien).

5.2 Eventuellement, un mandat du contribuable autorisant le signataire du formulaire de souscription à agir pour son compte, si le signataire n'est pas son représentant légal.

Sauf mention expresse du premier responsable de la structure (DGE, CDI, CPI), le contribuable adhérent à ce service ne peut recourir concomitamment à la procédure classique de dépôt de déclaration.

6 Mise à jour dossier

Le contribuable qui souhaite mettre à jour les données de sa souscription doit déposer ces documents dûment renseignés auprès du service d'accueil de la structure dont il dépend (DGE, CDI, CPI).

Ces documents annulent et remplacent les documents mis à jour, déposés auparavant au niveau de ce service.

La prise en compte des modifications intervient au plus tard à la prochaine échéance fiscale.

Aucune information sensible ne sera transmise par courriel au contribuable.

Cette mise à jour concerne les données figurant au formulaire de souscription et/ou de son annexe.

7 Résiliation

La souscription à ce service est renouvelable annuellement par tacite reconduction, sauf dénonciation par l'une des deux parties.

7.1 A l'initiative du contribuable : qui peut résilier sa souscription par courrier adressé au premier responsable de la structure (DGE, CDI, CPI).

La résiliation prend effet un (01) mois après sa réception, délai nécessaire à la remise en œuvre de la procédure déclaration papier.

7.2 A l'initiative du premier responsable de la structure (DGE, CDI, CPI): qui peut résilier la souscription suite à des événements tels que cessation d'activité, non respect par le contribuable des règles régissant ce service, etc. Cette résiliation est signifiée par courrier au contribuable.

8 Cadre juridique

- 8.1 Déclaration et paiement par voie électronique
- Ordonnance n° 08-02 du 21 Rajab 1429 correspondant au 24 juillet 2008 portant loi de finances complémentaire pour 2008, Articles 15 et 23 (*Journal officiel N°42, du 27 juillet 2008*).
 - Loi n° 16-14 du 28 décembre 2016 portant loi de finances pour 2017, Articles 34, 67 et 68 (*Journal officiel N°77, du 29 décembre 2016*).
- 8.2 Droit de la preuve / signature électronique
- Loi n° 05-10 du 13 Joumada El Ouia 1426 correspondant au 20 juin 2005 modifiant et complétant l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil, Article 44, Section responsabilité de l'acte d'autrui (*Journal officiel N°44, du 26 juin 2005*).
- 8.3 Certificat électronique, signature électronique
- Décret exécutif n° 07-162 du 13 Joumada El Ouia 1428 correspondant au 30 mai 2007 modifiant et complétant le décret exécutif n° 01-123 du 9 mai 2001 relatif au régime d'exploitation applicable à chaque type de réseaux, y compris radioélectriques et aux différents services de télécommunications

9 Flux & description

9.1 Adhésion :

Le contribuable télécharge le dossier de souscription depuis le portail https://www.mfdgi.gov.dz/portail_public ; Pour le déposer au niveau du service d'accueil de la structure dont il relève (DGE, CDI, CPI).

Le Contribuable prend un rendez-vous sur ce même site.

Le jour du dépôt, le contribuable reçoit, sous pli fermé, son code d'accès.

Important : ce code est valable *uniquement* pour le premier accès. Le contribuable a l'obligation de le changer. Il y est invité automatiquement.

9.2 Souscription et envoi de la déclaration :

Dès le premier accès, le service de télédéclaration est opérationnel.

Un message d'alerte vous invite à procéder à la vérification des données saisies sur le formulaire avant de sauvegarder la déclaration car ses données servent de base de calcul de l'impôt.

Pendant la saisie, la déclaration demeure en mode brouillon, dans l'espace privé du contribuable, inaccessible à toute autre partie.

L'envoi est effectué par un clic sur 'envoyer la déclaration'

9.3 Paiement de l'impôt :

Dès que la déclaration est 'envoyée', un avis de paiement est généré assurant la bonne réception de la déclaration fiscale.

Le contribuable procède à l'impression de l'avis à payer et se présente à la caisse de la recette muni de cet avis pour effectuer le paiement de l'impôt dû.

9.4 Suivi et maintien en condition :

A tout instant, le contribuable peut consulter ses déclarations émises, suivre l'état d'exécution de ses

paiements.

10 Engagements DGI

10.1 La DGI s'engage à garantir une disponibilité et une accessibilité maximales du portail et à maintenir en condition ses fonctionnalités.

10.2 En cas de force majeure, altérant durablement la disponibilité et l'accessibilité du portail, la DGI s'engage à informer le contribuable adhérent, du dispositif palliatif de déclaration et de paiement des obligations fiscales, sans préjudice pour le contribuable.

11 Engagements contribuable

Le contribuable adhérent s'engage à respecter les règles de bon fonctionnement de ce service :

- recours à un support d'accès doté d'une solution de protection contre les menaces de virus et codes malveillants,
- respect des échéances légales de déclaration et de paiement,
- préservation du caractère confidentiel des codes d'accès.
- comportement loyal et responsable

Les données transmises sont réputées émaner régulièrement du contribuable adhérent ou du mandataire qu'il a agréé. Le dispositif de certification électronique du portail est le fondement et l'ossature de ce principe.

Important : Le contribuable adhérent dépose au niveau du service d'accueil de la structure dont il relève, contre accusé de réception, dans le courant du mois, tout document annexe devant accompagner sa déclaration mensuelle.

12 Le contrôle des données

Au cours de la saisie de la déclaration, les données sont soumises à un dispositif de contrôle qui n'a pour objectif que d'optimiser leur fiabilité.

Ce contrôle ne préjuge pas de la conformité fiscale du contenu de la déclaration dont l'appréciation relève des services compétents.

A ce titre, le principe « déclaratif » du système fiscal algérien est préservé dans les fonctionnalités du portail.

Quelques contrôles de cohérence des données sont également effectués au fur et à mesure de la saisie assistée de la déclaration.

Les pénalités de retard sont automatiquement invoquées et calculées. La date de référence est la date du Portail, elle même ajustée avec le fuseau horaire de l'Algérie.

13 L'échange sécurisé

Le portail est équipé d'un certificat électronique acquis auprès d'une Autorité de Certification qui garantit l'authenticité du portail au contribuable adhérent.

La structure des codes d'accès répond aux recommandations techniques strictes (longueur, composition, ...)

La génération d'un avis de paiement assurera au contribuable de la bonne réception de la déclaration fiscale.

14 Traçabilité des échanges

Toutes les déclarations jugées exploitables techniquement par les services sont archivées tel qu'il a été produit par le contribuable.

15 Contact

- Pour obtenir des informations sur les formalités des téléprocédures, consultez le portail de la Télé déclaration de la DGI, sur le site web de la DGI www.mfdgi.gov.dz

- Pour les questions fiscales relatives à la procédure d'adhésion ou de déclaration en ligne, contactez: mcf.assistance@mf.gov.dz

- Pour les questions techniques : problèmes d'accès à l'espace privé et de navigation, contactez : dgisupport@mf.gov.dz

الملحق رقم 05: التصريح الشهري G50

المديرية العامة للضرائب DIRECTION GENERALE DES IMPOTS Service المصلحة	الضرائب و الرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الإقتطاع من المصدر تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT	Série G n° 50 (2017) هذا التصريح يجب أن يودع في فائدة المصرف خلال العشرين يوم الأولى من الشهر Important : La déclaration doit être déposée à la recette des impôts avant les vingt premiers jours du mois رمز النشاط CODE ACTIVITE
--	---	--

NIF:	FORME JURIDIQUE	ARTICLE D'IMPOSITION
M:	الصيد (ة)	
Activité / Profession:	الإسم - اللقب - إسم الشركة (nom et prénom - raison sociale)	
Adresse:	النشاط أو المهنة:	
	العنوان:	

code	Catégorie de revenus soumis à la retenue à la source IRG	Revenus imposables	Taux	Montants à payer (DA)
E1M10	Prestations de services réalisées par des entreprises étrangères : - Sommes payées en rémunération des prestations de Services réalisés par des entreprises étrangères (catégorie IRG)		24%
E1M20	- Produits perçus par les inventeurs au titre soit de la concession de licence d'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marques de fabrique, procédés ou formules de fabrication.....		24%
E1M30	- Sommes versées sous forme de cachets ou droits d'auteurs aux artistes ayant leur domicile fiscal hors d'Algérie.....		15%
1	Sous Total			

E 2M10	Revenus des Capitaux Mobiliers : - Revenus distribués aux personnes physiques résidentes soumis à une retenue libératoire.....		10%
E2M20	- Produits de bons de caisse anonyme.....		50%
E2M30	- Les revenus des créances, dépôts et cautionnements.....		10%
E2M40	- Intérêts des sommes inscrites sur les livrets d'épargne ou les comptes d'épargne particuliers :			
E2M50	o Fraction des intérêts inférieure ou égale à 50.000 DA.....		1%
E2M60	o Fraction du revenu supérieure à 50.000 DA.....		10%
E2M70	- Les bénéfices répartis au profit de personnes physiques et personnes morales non résidentes en Algérie.....		15 %
E2M80	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par les personnes physiques.....résidentes.....		15 %
E2M90	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes.....		20 %
E2M95	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes (pays conventionnés).....	%
E2M100	- Bénéfices des sociétés étrangères non résidentes (succursale établie en Algérie ou toute autre installation professionnelle au sens fiscal - article 46 -8 du CIDTA) sauf pays conventionnés.....		15%
2	Sous Total			

E 1L10	Revenus locatifs : - Revenus de location à titre civil de biens immobiliers collectif à usage d'habitation.....		7%
E1L20	- Revenus de location à titre civil de biens immobiliers individuel.....		10%
E1L30	- Location de locaux à usage commercial ou professionnel.....		15%
E1L40	- Les revenus issus de la location de salles des fêtes, fêtes foraines et de cirques.....		15%
3	Sous Total			

الملحق رقم 06: إستمارة طلب الإكتتاب (مساهمتك)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

الديرة العامة للضرائب



استمارة الاكتتاب

أنا الممضي أسفله السيد(ة).....M.....

العنوان.....Adresse.....

البريد الإلكتروني.....
المتصرف بصفة :وكيل مفوض ممثل قانوني

حساب المكلف بالضريبة (تسمية الشركة) :

رقم التعريف الجبائي:

أصرح بأنني قد اطلعت على الأحكام الواردة في دفتر الأحكام العامة لخدمات "مساهمتك" و
أتعهد بالامتثال للالتزامات الناشئة عنها.

حرر به:في.....

إمضاء وختم المؤسسة

* ملين المجالات باللغتين العربية و الفرنسية

الديرة العامة للضرائب - ميل أحمد فرانسيس - في مالكي - بن جكون - الجزائر
الموقع الإلكتروني للخدمات: <http://www.dgtr.dz>
رابط الاتصال: dgtr@dgtr.dz

مساهمتك

الملحق رقم 07: دفتر الأحكام العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب



دفتر الأحكام العامة المتعلق
بالإجراءات الإلكترونية لبوابة
"مساھمتك"

مساھمتك



المديرية العامة للضرائب، مدير أحمد فرانسيس، بن مكي، بن مكيون، الجزائر
للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: <http://www.dgdi.gov.dz>
رابط الاتصال: dgdi@algeria.gov.dz

الملحق رقم 08: هيكل استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

قسم: علوم مالية ومحاسبة

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تحت عنوان دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية دراسة حالة مركز الضرائب بولاية - تيارت - يسرنا أن نقدم إلى سيادتكم المحترمة هذه الاستمارة التي تخدم بحثنا وذلك بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة باستكمال الجانب الميداني.

لذا نرجو منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم لملا هذا الاستبيان بكل دقة ومصداقية ومسؤولية آمليين أن تكون إجاباتكم إسهاما منكم لدراسة هذا الموضوع ومشاركة فاعلة لخدمة البحث العلمي، علما بأن هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

من إعداد الطالبتين:

- سنجاق الدين زينب
- عدة مامية

تحت إشراف الأستاذ:

- روابة محمد

السنة الجامعية: 2025/2024

القسم الثاني: بيانات شخصية

يرجى وضع علامة (x) على الإجابة التي تراها مناسبة:

- 1-الجنس: ذكر - أنثى
- 2-العمر: أقل من 30 سنة - من 30 إلى 39 سنة من 40 إلى 49 سنة - 50 سنة فما فوق
- 3- المستوى التعليمي: ثانوي - ليسانس - ماستر - تكوين مهني
- 4- الرتبة الوظيفية: رئيس مصلحة - محقق محاسبة - مفتش ضرائب - عون مكتب
- 5- الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات - من 5 إلى 10 سنوات - من 11 إلى 15 سنة - أكثر من 15 سنة

القسم الثالث: عبارات الاستبيان

ضع علامة (x) على الإجابة التي تراها مناسبة لك:

الرقم	البيان	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية						
1	تعد النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعدة على تطبيق الجباية الرقمية.					
2	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج.					
3	تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.					
4	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية.					

					5	تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية لمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية.
المحور الثاني: تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية						
					1	تساعد الرقمنة في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة.
					2	تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.
					3	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.
					4	تعتبر الخدمات الجبائية الرقمية أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية.
					5	الرقمنة تساهم في توثيق وأرشفة الملفات بشكل إلكتروني.
					6	رقمنة الإدارة الجبائية تقلل من التكاليف الجبائية الخاصة بالإدارة.
					7	رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية.
					8	الرقمنة تسهل عملية تبادل المعطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث توفر مصادر ضريبية جديدة.
					9	تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجبائي.
					10	يتميز الموقع الإلكتروني جبائتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.
المحور الثالث: أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية						
					1	يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم.
					2	تجسيد مشروع النظام الجبائي الإلكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجبائية.
					3	تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الجبائية.

					4	الرقمنة تزيد من شفافية المعلومات التي يقدمها المكلف.
					5	يقلل استخدام التصريحات الرقمية من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجبائية.
					6	تساعد الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.

الملحق رقم 09: معامل الثبات ألفا كرونباخ

Echelle : ALL VARIABLES**Récapitulatif de traitement des observations**

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

ثبات الاستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,850	21

ثبات المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,690	5

ثبات المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,790	10

ثبات المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,782	6

الملحق رقم 10: معامل الارتباط بيرسون

اتساق المحور الأول

x1	Corrélation de Pearson	,800**	,722**	,744**	,529**	,491**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	
	N	45	45	45	45	45	45

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

اتساق المحور الثاني

x2	Corrélation de Pearson	,602**	,724**	,645**	,506**	,553**	,733**	,740**	,566**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45	45	45	45

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

	,369*	,399**	1
	,013	,007	
	45	45	45

اتساق المحور الثالث

x3	Corrélation de Pearson	,847**	,740**	,724**	,392**	,583**	,825**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,008	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45	45	45

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الاتساق الكلي لكل المحاور

Correlations

		X	x1	x2	x3
X	Pearson Correlation	1	,633**	,876**	,821**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45
x1	Pearson Correlation	,633**	1	,282	,292
	Sig. (2-tailed)	,000		,061	,052
	N	45	45	45	45
x2	Pearson Correlation	,876**	,282	1	,661**
	Sig. (2-tailed)	,000	,061		,000
	N	45	45	45	45
x3	Pearson Correlation	,821**	,292	,661**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,052	,000	
	N	45	45	45	45

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 11: مخرجات معالجة البيانات الشخصية

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى_التعليمي	الرتبة_الوظيفية	الخبرة_المهني
N	Valide	45	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	27	60,0	60,0	60,0
	أنثى	18	40,0	40,0	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 30 إلى 39 سنة	9	20,0	20,0	20,0
	من 40 إلى 49 سنة	21	46,7	46,7	66,7
	50 سنة فما فوق	15	33,3	33,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	6,7	6,7	6,7
	ليسانس	13	28,9	28,9	35,6
	ماستر	23	51,1	51,1	86,7
	تكوين مهني	6	13,3	13,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الرتبة_الوظيفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	13	28,9	28,9	28,9
	محقق محاسبة	12	26,7	26,7	55,6
	مفتش ضرائب	13	28,9	28,9	84,4
	عون مكتب	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الخبرة_المهني

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	3	6,7	6,7	6,7
	من 5 إلى 10 سنوات	7	15,6	15,6	22,2
	من 11 إلى 15 سنة	13	28,9	28,9	51,1
	أكثر من 15 سنة	22	48,9	48,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الملاحق رقم 12: نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الأول

Statistiques

		تعد النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعده على تطبيق الجبابة الرقمية	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج	تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وماكتمه لتطبيق الإدارة الإلكترونية	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية	تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية لمصالحها باهنداء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية
N	Valide	45	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,80	3,7778	3,3333	4,0889	3,8222
Ecart type		1,100	,92660	1,04447	,73306	,64979

تعد النصوص القانونية والتشريعات الجبائية في الجزائر مساعده على تطبيق الجبابة الرقمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	3	6,7	6,7	6,7
	عبر موافق	3	6,7	6,7	13,3
	محايد	5	11,1	11,1	24,4
	موافق	23	51,1	51,1	75,6
	موافق بشده	11	24,4	24,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	7	15,6	15,6	15,6
	محايد	4	8,9	8,9	24,4
	موافق	26	57,8	57,8	82,2
	موافق بشده	8	17,8	17,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملانمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	12	26,7	26,7	28,9
	محايد	7	15,6	15,6	44,4
	موافق	21	46,7	46,7	91,1
	موافق بشده	4	8,9	8,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا من الرقابة التقليدية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	1	2,2	2,2	4,4
	محايد	1	2,2	2,2	6,7
	موافق	32	71,1	71,1	77,8
	موافق بشده	10	22,2	22,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تعمل الإدارة الجبائية على تطوير البنية التحتية لمصالحها باقتناء أحسن البرمجيات المستعملة في الرقابة الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	1	2,2	2,2	4,4
	محايد	5	11,1	11,1	15,6
	موافق	36	80,0	80,0	95,6
	موافق بشده	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الملحق رقم 13: نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثاني

Statistiques											
		تساعد الرقمنة في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة.	يمكن رقمنة الإدارة الجانبيه من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإحجاز الأعمال.	تعتبر الخدمات الجانبيه الرقمنة أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية.	الرقمنة تساهم في توثيق وأرشيف الملفات بشكل إلكتروني.	رقمنة الإدارة الجانبيه تظل من المكافئ الجانبيه الخاصة بالإدارة الجانبيه.	رقمنة الإدارة الجانبيه تعمل على تعزيز الفقه بين المكلف والإدارة الجانبيه.	الرقمنة تسهل عملية تبادل المستطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث يوفر مصادر صريبيه جديده.	تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجانبي.	يتميز السوق الإلكتروني وبيئته بالسهولة والسرعه فيولوج إليه.
N	Valide	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8000	4,0889	4,0889	4,0889	4,0222	3,7778	4,0222	3,9778	4,1556	3,8444
Ecart type		,81464	,76343	,63325	,59628	,78303	,84984	,72265	,75344	,52030	,73718

تساعد الرقمنة في خلق تناسق وانسجام داخلي بين كافة الأفراد العاملين داخل المنظمة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	3	6,7	6,7	8,9
	محايد	5	11,1	11,1	20,0
	موافق	31	68,9	68,9	88,9
	موافق بشده	5	11,1	11,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

يمكن رقمنة الإدارة الجبانية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	3	6,7	6,7	6,7
	محايد	2	4,4	4,4	11,1
	موافق	28	62,2	62,2	73,3
	موافق بشده	12	26,7	26,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإحجاز الأعمال.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	1	2,2	2,2	2,2
	محايد	4	8,9	8,9	11,1
	موافق	30	66,7	66,7	77,8
	موافق بشده	10	22,2	22,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تعتبر الخدمات الجبانية الرقمية أكثر كفاءة من الخدمات التقليدية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	1	2,2	2,2	2,2
	محايد	3	6,7	6,7	8,9
	موافق	32	71,1	71,1	80,0
	موافق بشده	9	20,0	20,0	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الرقمنة تساهم في توثيق وارشفة الملفات بشكل إلكتروني.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	2	4,4	4,4	6,7
	محايد	1	2,2	2,2	8,9
	موافق	32	71,1	71,1	80,0
	موافق بشده	9	20,0	20,0	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

رقمنة الإدارة الجبانية تقلل من التكاليف الجبانية الخاصة بالإدارة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق بشده	1	2,2	2,2	2,2
	عبر موافق	4	8,9	8,9	11,1
	محايد	4	8,9	8,9	20,0
	موافق	31	68,9	68,9	88,9
	موافق بشده	5	11,1	11,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

رقمنة الإدارة الجبانية تعمل على تعزيز الثقة بين المالك والإدارة الجبانية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	2	4,4	4,4	4,4
	محايد	5	11,1	11,1	15,6
	موافق	28	62,2	62,2	77,8
	موافق بشده	10	22,2	22,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الرقمنة تسهل عملية تبادل المعطيات والبيانات بين مختلف الإدارات بحيث توفر مصادر ضريبية جديدة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	3	6,7	6,7	6,7
	محايد	4	8,9	8,9	15,6
	موافق	29	64,4	64,4	80,0
	موافق بشده	9	20,0	20,0	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تساهم الرقمنة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجباني.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,7	6,7	6,7
	موافق	32	71,1	71,1	77,8
	موافق بشده	10	22,2	22,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

يتميز الموقع الإلكتروني جبايتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	3	6,7	6,7	6,7
	محايد	7	15,6	15,6	22,2
	موافق	29	64,4	64,4	86,7
	موافق بشده	6	13,3	13,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الملحق رقم 14: نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثالث

Statistiques

		يؤدي تطبيق الرقابة الجانبية الإلكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم.	تجسيد مشروع النظام الجباني الإلكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجبانية.	تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الجبانية.	تقل استخدام الضريحيات الرقمية من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجبانية.	تساعد الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.
N	Valide	45	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7111	4,0222	4,0667	3,9778	3,9556
Ecart type		,99138	,75344	,57997	,49949	,56228

يؤدي تطبيق الرقابة الجبانية الإلكترونية إلى تطوير وتحسين عمل الموظفين ومستوى أدائهم.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	3	6,7	6,7	13,3
	محايد	3	6,7	6,7	20,0
	موافق	31	68,9	68,9	88,9
	موافق بشده	5	11,1	11,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تجسيد مشروع النظام الجباني الإلكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الرقابة الجبانية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,7	6,7	6,7
	محايد	3	6,7	6,7	13,3
	موافق	29	64,4	64,4	77,8
	موافق بشده	10	22,2	22,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الجبانية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,2	2,2	2,2
	محايد	3	6,7	6,7	8,9
	موافق	33	73,3	73,3	82,2
	موافق بشده	8	17,8	17,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الرقمنة تزيد من شفافية المعلومات التي يقدمها المكلّف.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	1	2,2	2,2	2,2
	محايد	3	6,7	6,7	8,9
	موافق	37	82,2	82,2	91,1
	موافق بشده	4	8,9	8,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

يقلل استخدام التصريحات الرقمية من الجهد المبذول من قبل العاملين في الرقابة الجبائية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	2	4,4	4,4	4,4
	محايد	2	4,4	4,4	8,9
	موافق	37	82,2	82,2	91,1
	موافق بشده	4	8,9	8,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

تساعد الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عبر موافق	2	4,4	4,4	4,4
	محايد	4	8,9	8,9	13,3
	موافق	33	73,3	73,3	86,7
	موافق بشده	6	13,3	13,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الملحق رقم 15: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x1	45	3.7644	.60646	.09041

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x1	8.456	44	.000	.76444	.5822	.9466

الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x2	45	3.9867	.42565	.06345

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x2	15.550	44	.000	.98667	.8588	1.1145

الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x3	45	3.9481	.47782	.07123

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x3	13.311	44	.000	.94815	.8046	1.0917

ملخص

الدراسة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة الرقابة الجبائية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من أجل تسليط الضوء على مختلف متغيرات الدراسة وشرح أبعادها وتم استخدام أيضا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، فقد شملت الدراسة مركز الضرائب لولاية تيارت ولغرض جمع المعلومات تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 45 موظف على مستوى المركز، ولتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSSV26. توصلت الدراسة إلى إدراك موظفي المركز على أهمية الرقمنة فيمكن أن يكون لها دور في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية ومساهمتها في تعظيم الإيرادات من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الوسائل والتقنيات التكنولوجية، فاستخدام المنصات الإلكترونية يمكن من تبسيط الإجراءات الجبائية وتسهيل التواصل مع المكلفين مما يقلل من الوقت والجهد المبذول في الإبلاغ الجبائي الذي بدوره يدعم الرقابة الجبائية نتيجة سرعة معالجة المعلومة بشكل رقمي ودون الحاجة إلى الملفات الورقية، وبالرغم من كل هذا إلا أنها لم تطبق بشكل كامل في هذا المركز.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الرقابة الجبائية، رقمنة الإدارة الجبائية.

Abstract

This study aimed to determine whether digitization can lead to an increase in the efficiency of tax control, where the descriptive approach was relied on in the theoretical study in order to highlight the various variables of the study and explain its dimensions and the analytical approach was also used in the applied aspect. the study included the Tiaret state tax Center and for the purpose of collecting information, the questionnaire was designed and distributed to a sample of 45 employees at the center level, and to achieve the objectives of research and data analysis, the statistical program SPSSV26 was relied upon.

The study reached the awareness of the center's staff on the importance of digitization, as it can have a role in increasing the efficiency of tax Control and its contribution to maximizing revenues through the optimal use of various technological means and techniques. the use of electronic platforms enables simplifying tax procedures and facilitating communication with taxpayers, which reduces the time and effort spent on tax reporting, which in turn supports tax control due to the speed of processing information digitally and without the need for paper files. despite all this, it has not been fully applied in this center.

Key words: digitization, tax control, digitization of tax administration.